**مقدمة:**

يقع السودان في قلب القارة الأفريقية ويتمتع بالتنوع الثقافي والاجتماعي ويتعدد الأعراق والمعتقدات والتقاليد التي انصهرت في بوتقة واحدة فأنتجت مزيجاً يعرف بالشخصية السودانية، يقلب عليها الطيبة وتقبل الأخر بالرغم من بعض القضايا التي تستفزها فتنفعل وتصادم قد سعت معظم الحكومات الي المحافظة على هذا النسيج المترابط على اغلب الأحيان مستخدمة في ذلك شتي الوسائل في جميع ولايات السودان.

ولاية القضارف في حاجة ماسة إلى التنمية الأجتماعية بغرض تحويل المجتمع ونقله تدريجيا من النزاعات إلى السلام في الوقت الراهن، لكن ذلك ليس بالأمر السهل في هذا اليوم الذي لازال فيه شبح النزاعات و الصراعات يخيم علي البلاد .فعملية التنمية الإجتماعية تعززها برامج خاصة بدرء النزاعات وآليات لبناء السلام تسبقها في الميدان وتسير معها جنبا إلى جنب مثل حفظ السلام، وإصلاح النظام السياسي، والإنذار المبكر، إعادة البناء ، إعادة التوطين، بناء الثقة، نشر التسامح، إعادة بناء المجتمع، دمج المحاربين وغيرها من البرامج التي تصاحب عملية بناء السلام ، لأن ذلك يهيئ الوضع لمثل هذه البرامج، ومن بينها التنمية الأجتماعية.

أهمية التنمية الأجتماعية تتمثل في المفهوم الذي من شانه أن يحدث مجموعة من التغيرات الجذرية في المجتمع بهدف إكساب المجتمع القدرة علي التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لأفراد المجتمع، من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وتوزيع عائد هذا الاستغلال بشكل عادل، وبهذا المفهوم فان التنمية الأجتماعية تعمل في اتجاهي درء النزاعات

وبناء السلام و التعايش السلمي من خلال التحسين المستمر في نوعية الحياة لأفراد المجتمع.

ومع الوضع في الاعتبار أن الإنسان هو الأساس وهو المحرك الأساسي للتنمية الإجتماعية ومن الممكن أن يكون المعطل لها كذلك، لذلك يجب أن تبدأ التنمية بالإنسان وتستهدفه في ذات الوقت في إطار التنمية البشرية، مما تقدم سيتناول البحث أهمية الجانب التنموي وعلاقته الارتباطية بدرء النزاعات وإمكانية مساهمتها في عملية تعزيز السلام الأجتماعي و التعايش السلمي ، وما يتمخض عنه من مصالحات وتحالفات، كذلك الأجهزة الرسمية في محافظة على الاستقرار وإطفاء بؤرة الصراع وخلق المشاريع التنموية الداعمة لذلك مع تطور المجتمعات البشرية ظهرت مجموعة من المفاهيم والنظريات التي تتعلق بصناعة السلام وثقافته وفي أسس هذه المفاهيم التنمية الاجتماعية والتنمية المستدامة وتحقيق أهداف الألفية الاستراتيجية. ويأتي هذا البحث في هذا الاتجاه.

**أسباب اختيار هذا الموضوع في:**

1. حاجة ولاية القضارف لمثل هذه الدراسات.
2. شعور الباحث بضرورة توفر المعلومات و البيانات في كل ولايات السودان فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية للباحثين في هذا المجال.
3. طبيعة عمل الباحث التي تتعلق بالتنمية و تنمية المجتمات الحضرية منها و الريفية.

**مشكلة البحث:**

تعتبر التنمية من أهم مرتكزات السلام، و كما أن ضعفها كان السبب الرئيس في اندلاع معظم النزاعات ، فان إغفالها يعني حتمية الفشل في إرساء السلام، وكما جاء في المفهوم العام للتنمية أنها تعني التطور

المخطط الذي تهدف لتحسين ظروف وأحوال المجتمع اقتصاديا واجتماعيا، بيئيا وثقافيا بغرض تأمين الاحتياجات الضرورية كالمعيشية والتعليمية والصحية وغيرها التي تمكن من التعايش السلمي بين المواطنين مع بعضهم من جهة وبين المواطنين والحكومات من جهة أخرى، فبغيابها أو ضعفها سيسود الشح والفقر ويزداد التكالب علي الموارد المحدودة فتنشأ النزاعات بين مكونات المجتمع، وبين الدولة وشعبها ويختفي السلام عن الجميع، لذا نجد أن ضعف التنمية في الغالب يلازمه سلام هش.

حيث تكمن مشكلة البحث في نظر الباحث بان النزاعات في الدول النامية وخاصة الأفريقية منها، وفي السودان علي وجه الخصوص، عبارة عن نماذج مكررة، أساسها مشكلات السلطة تنعكس علي التنمية، ووفق الملاحظة، بان ما دار من حروبات ما كان ليحدث لو أن هنالك تنمية اقتصادية واجتماعية بالقدر الذي يمكن أن يغير في المجتمع ويرتقي بمستوى الحياة، حيث أن التنمية الأجتماعية تتمثل في إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في المجتمع بهدف إكساب المجتمع القدرة علي التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لأفراد المجتمع، حيث أن الإنسان هو الأساس وهو المحرك الأساسي للتنمية الإجتماعية ومن الممكن أن يكون المعطل لها كذلك، وكما اثبت الباحثون وجود أسباب أخرى بجانب مشكلة التنمية الأجتماعية قد ساهمت في أزمات البلاد، فقد أثبتت الدراسات بأن الولاية تزخر بالموارد الطبيعية والبشرية ،مما تتبادر إلى الذهن الكثير من الأسئلة: ما هو حجم هذه الموارد وأين تتمركز، ولماذا لم تستغل هذه الموارد؟ ما هي المعوقات التي حالت دون ذلك؟ وما موقف الحكومات المركزية والولائية؟

- هل هناك حاجة إلى تنمية اجتماعية؟

- هل تم تنفيذ برامج خاصة بالتنمية الاجتماعية بالولاية وما مدي نجاحها؟

- ما هي الأولويات وكيف يمكن تفعيل دور المواطن في التنمية؟

وهناك الكثير من الأسئلة، فأيمانا منا بان ضعف التنمية الأجتماعية كان من أهم أسباب النزاعات و الصراعات المستمرة في الولاية، فان مشكلة البحث يمكن تحديدها بالسؤال الرئيس التالي:

التنمية الاجتماعية كيف تعزز و تساعد في تحقيق السلم الاجتماعي و التعايش السلمي في ولاية القضارف.

**أهمية البحث:**

تتمثل أهمية هذا البحث في كونه سيوفر معلومات عامة ومتخصصة عن مشروعات التنمية الاجتماعية القائمة في ولاية القضارف وسيستفيد منها:

1. الإداريون والتنفيذيون في المركز والولاية.
2. المنظمات والهيئات المحلية والعالمية
3. لجان التنمية في الولاية.
4. طلاب الدراسات العليا بالجامعات.

**أهداف البحث:**

تنحصر أهداف هذا البحث في:

1. تحديد مفهوم التنمية الاجتماعية في الجوانب العلمية والسياسية والاقتصادية.
2. توضح اثر التنمية الاجتماعية في تحقيق السلم الاجتماعي؟

3. الكشف عن اهم أدوات التنمية الاجتماعية في ولاية القضارف؟
4. بيان الإيجابيات المصاحبة لمشروعات التنمية الاجتماعية في ولاية القضارف.
5. حصر اهم السلبيات الناتجة لتنفيذ مشروعات التنمية الاجتماعية في ولاية القضارف.
6. اقتراح حلول للسلبيات الناتجة عن تنفيذ مشروعات التنمية الاجتماعية في ولاية القضارف.

**فرضيات البحث:**

1. التنمية الاجتماعية لها دور في السلام الاجتماعي والتعايش السلمي.
2. التنمية الاجتماعية تساهم على الاستقرار باعتبار أن الإنسان هو المحرك الأساسي للتنمية الإجتماعية ومن الممكن أن يكون المعطل لها.
3. ضعف التنمية الاجتماعية يساعد على أضعاف ممسكات السلام الاجتماعي في المجتمع.
4. أثرت مشروعات التنمية الاجتماعية تأثيرا سالباً عند تنفيذها في ولاية القضارف.

**منهج البحث:**

أتبع الباحث المنهج الوصفي لتفسير التنمية بالقضارف وعلاقتها بالتنمية لاقتصادية والمنهج التاريخي لإعطاء خلفية عامة عن تاريخ وجغرافية القضارف وتاريخ مشروعاتها التنموية.

**1) المنهج الوصفي:**

يستهدف تصوير وتحليل وتقديم خصائص مجموعة معينة أو موقف معين يغلب عليه صفة التجديد أو دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة ظاهرة أو موقف أو مجموعة من الناس أو مجموعة من الأحداث أو مجموعة من الأوضاع،

وبهذا فهو يرتبط بالظواهر الإنسانية والتي تتسم في العـــادة ووصـــف طبيعتهـــا ونوعية العلاقة الموجودة بين المتغيرات، وهو طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة ويدخل في إطار البحوث التطبيقية التي ترمي إلى تطبيق نظريات أو حقائق معروفة في ظروف محـــددة، والمقصود بها وصف الموقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي من حيث العلاقة القائمة والظروف المحيطة بهذا الواقع وما يسوده مـــن اتجاهـــات أو الســـلوك أو التطورات الحادثة، وتحليل الملاحظة التي تؤدي إلى جعـــل المؤسســـات الفنيـــة والاجتماعية أكثر فعالية في تحقيق أهدافها.

**2) المنهج التاريخي:**

سيستخدم الإنسان التاريخ لإلقاء الضوء عن طريق تفسير الوقائع والأحداث الماضية للتنبؤ عن احتمالات المستقبل أو يقصد بها بيان أثر عوامل معينة علـــى العمليات الفنية والاجتماعية المختلفة من الماضي وتقديم ما سبقه من ممارسات في هذا المجال مما يوحي بوضع برامج وأساليب جديدة للمستقبل "هذا وتـــتم دراســـة الماضي وفق أسس علمية منهجية دقيقة بقصد حل المشكلات المعاصـــرة علـــى ضوء خبرات الماضي يساعد على إلقاء الضوء على اتجاهات حاضرة ومستقبلية.

ويتيح الفرصة لإعادة تقييم البيانات بالنسبة للفروض البحثية.

**حدود البحث:**

تبني حدود الدراسة كالاتي:

1. **المكانية:** ولاية القضارف
2. **الزمانية:** 2010م – 2015م.

**آلية جمع المعلومات:**

المراجع والتقارير الرسمية والمقابلات والاستبانة والملاحظة.

**هيكل البحث:**

يتكون البحث من أربعة فصول الاطار التمهيدي المقدمة وخطة البحث والدراسات السابقة ومصطلحات البحث.

**الفصل الأول: التنمية الاجتماعية وفرص التعايش السلمي في ولاية القضارف**

- المبحث الأول: جغرافية القضارف
- المبحث الثاني: النشاط السكاني بالولاية
- المبحث الثالث: مجالات التنمية الاجتماعية

**الفصل الثاني: الدعائم الأساسية لمفهوم التنمية الاجتماعية**

- المبحث الأول: مفهوم التنمية الاجتماعية
- المبحث الثاني: الأسس النظرية للتنمية الاجتماعية
- المبحث الثالث: معوقات التنمية الاجتماعية

**الفصل الثالث: التعايش السلمي وثقافة السلام**

- المبحث الأول: التعايش السلمي
- المبحث الثاني: ثقافة السلام
- المبحث الثالث: التعايش السلمي في ولاية القضارف

**الفصل الرابع: إجراءات الدراسة الميدانية**

**الخاتمة**

- النتائج
- التوصيات

**الدراسات السابقة:**

**1) الدراسة الأولى:** دور التنمية في تعزيز السلام بدارفور: (للفترة من 2000- 2010م)" إعداد الباحث: علي عبدالرحمن محمد أغبش، رسالة مقدمة لمتطلبات نيل درجة الدكتوراه في دراسات السلام والتنمية، ولاية غرب دارفور نموذجاً، 2011م.

**أهداف الدراسة:**

هدفت الدراسة أي تحقيق الغايات الأتية:

1. معرفة اثر مخرجات التنمية ودورها في تحقيق السلام للاستقرار بدارفور.
2. توضيح اثر التنمية في ترقية وتأهيل الموارد البشرية بدارفور.
3. توضيح اثر النزاعات على المشروعات التنموية بدارفور.
4. المساهمة في تفعيل مقومات التنمية المستدامة والمتوازنة التي تدعم عمليات السلام بدارفور.

**أهم نتائج الدراسة:**

واهم النتائج التي خلصت منها الدراسة:

1. ان التنمية التي نفذت بدارفور ساهمت في تعزيز الاستقرار والسلام بالمنطقة.
2. ان تنفيذ طريق الإنقاذ الغربي يمثل أولوية قصوي لمساهمته في عملية النقل والترحيل التي تعتبر ضرورية لولايات دارفور.
3. ان اغلبيه المشروعات التنموية التي يتم تنفيذها بدارفور لم تتوفر لها المعلومات الكافية نسبة لعدم الاستعانة بالدراسات العلمية المتخصصة.
4. وجدت الدراسة بان السلام الاجتماعي هو الداعم الأساسي لعملية الاستقرار بالمنطقة.

**العلاقة بين الدراسة والبحث:**

إن التنمية تساعد في تعزيز فرص السلام، وأن السلام الاجتماعي يعد الداعم الأساسي لعملية استقرار المجتمع.

2) **الدراسة الثانية:** اثر النزاعات في التنمية والسلام، إعداد الباحثة: امنه جمعة خاطر، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، دراسة حالة ولاية جنوب كردفان (1989–2010م)، 2012م.

**أهداف الدراسة:**

هدفت الدراسة أي تحقيق الغايات الأتية:

1. معرفة أثر النزاع على التعايش السلمي بين القبائل في ولاية جنوب كردفان.
2. بحث أركان التنمية ومعوقاتها في ولاية جنوب كردفان الاقتصادية والاجتماعية والاستثمار والخدمات بالمنطقة قبل وبعد النزاع.

**أهم نتائج الدراسة:**

1. توجيه الموارد لمصلحة التنمية للنهوض بالمناطق وانقطاعات الفقيرة والمهمشة حيثما وجدت.
2. النزاع يقود إلى الاضطرابات السياسية التي ينتج عنها إنفراط الأمن والنزوح وعدم الاستقرار.

**العلاقة بين الدراسة والبحث:**

تناولت الدراسة أثر النزاع على التعايش السلمي بين القبائل وهو أحد أركان البحث والتنمية ومعوقاتها وتأثر ذلك على السلام والتعايش السلمي والعلاقة واضحة بين الدراسة والبحث.

3) **الدراسة الثالثة:** المشاكل الاجتماعية والنفسية في غياب السلام الاجتماعي للنازحين، إعداد الباحث: منال حسن عثمان، دراسة حالة ولاية الخرطوم، مقدم لنيل درجة الدكتوراه في دراسات السلام، 2003–2012م، 2013م

**أهداف الدراسة:**

**تهدف هذه الدراسة الي الاتي:**

1. التعرف على المشاكل الاجتماعية والنفسية لدي النازحين وفقا لمتغير النوع (ذكور – إناث)
2. التعرف على المراحل التاريخية التي واكبت تطور علم دراسات السلام والنزاع وتقديم مجموعة من التعريفات لهذا العلم.
3. التعرف على مدي إحساس النازحين بالسلام الاجتماعي.

**اهم النتائج:**

1. يعاني النازحون من مشاكل اجتماعية ونفسية بدرجة كبيرة.
2. لا يشعر النازحون بالسلام الاجتماعي بسبب الظروف القاسية التي يعيشون فيها.
3. تعاني الفئة العمرية (35–45) من مسائل اجتماعية ونفسية بدرجة أكبر من باقي الفئات.

**العلاقة بين الدراسة والبحث:**

في أن الدراسة تناولت الآثار المترتبة لانعدام التنمية والتي تتمثل في الصراعات التي تفضي إلى النزاع والنزوح وعدم الاستقرار وانفراط عقد السلام الاجتماعي وجزء مما تناوله البحث في بناء واستدامة السلام الاجتماعي والتعايش السلمي بتنفيذ مشروع التنمية.

**4) الدراسة الرابعة:** إدارة التنوع الثقافي والسلام الاجتماعي في البرنامج التلفزيونية، إعداد الدراس: عاطف ادم محمد عجيب، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في دراسات السلام بمركز دراسات ثقافة السلام، دراسة حالة تلفزيون السودان، (2005– 2013م) 2014م.

**أهداف الدراسة:**

هدفت الدراسة أي تحقيق الغايات الأتية:

1. تهدف هذه الدراسة الي توجيه رسالة إبداعية من خلال البرامج التلفزيونية لأجل التنوع الثقافي ونشر ثقافة السلام وسط المجموعات التي تعمل في البرامج التلفزيونية التي عبرها نستطيع ان نتدخل ثقافيا داخل المجتمعات القاعدية بغية تنميتها وتطويرها في الاتجاه الصحيح من خلال إدارة التنوع الثقافي والسلام الاجتماعي.
2. إيجاد طريقة مثلي تعزز من دور تلفزيون السودان القومي – إيجابا – في دعم التنوع الثقافي والسلام الاجتماعي.
3. معرفة مدي الارتباط بين ثقافة السلام والتنوع الثقافي.
4. معرفة الآليات والوسائل المستخدمة في إدارة التنوع الثقافي ونشر ثقافة السلام.

**اهم النتائج الدراسة.**

1. تستطيع إدارة التنوع الثقافي ونشر ثقافة السلام ان تساهم في تماسك المجتمع وتقوده الي استدامة السلام حيث لابد من ان تقوم بعمل إدارة سليمة للتنوع الثقافي ومن ثم إدراج عناصر ثقافة السلام.
2. يؤثر تلفزيون السودان القومي على السلوك وتشكيل الراي العام نحو التنوع الثقافي والسلام الاجتماعي عليها ومراجعتها بصورة مستمرة للحكم على ما يقدمه تلفزيون السودان.
3. ان السلام الاجتماعي يحقق السلام الداخلي للأفراد والتوافق مع الذات وبين الأفراد والمجتمعات والتصالح والاحترام المتبادل بينهما.

4. يمكن ان تساهم البرامج التلفزيونية في نشر ثقافة السلام الاجتماعي عبر التنوع الثقافي وذلك خلال نشر قيم عناصر ثقافة السلام عبر وسائل الإعلام.

**العلاقة بين الدراسة والبحث:**

تناولت الدراسة الآليات عن طريقها يتم التنقل وسط المخرجات (المحلية ونشر ثقافة السلام والتي من خلالها يتم إدارة التنوع والسلام الاجتماعي وهذه هي نقطة الالتقاء بين الدراسة والبحث.

**5) الدراسة الخامسة:** أثر التنمية في درء النزاعات وبناء السلام، إعداد الدارس: تاج السر محمد صالح عبدالكريم ، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في دراسات السلام بمركز دراسات وثقافة السلام، ولاية شمال دارفور (2003-2014م)، 2015م

**أهداف الدراسة:**

**تهدف الدراسة الي تحقيق الاتي:**

1. إبراز العلاقة الارتباطية بين التنمية والنزاعات في الولاية
2. إبراز مدي أهمية التنمية في درء النزاعات وبناء السلام بالولاية
3. الوقوف على إمكانية تطوير مستوي الوعي بأهمية التعايش السلمي.

**أهم النتائج الدراسة:**

1. البنية التحتية هي العمود الفقري للتنمية بالولاية.
2. ضعف التنمية هو السبب الرئيسي للنزاعات بالولاية.
3. أغلب معوقات التنمية مفتعلة (ليست مبررة).

**العلاقة بين الدراسة والبحث:**

في إبراز العلاقة بين التنمية والنزاعات والسلام في المجتمعات.

6) **الدراسة الثالثة:** دور السلام الاجتماعي في نشر ثقافة السلام 2005-2010م، إعداد الباحث: عبدالعزيز حسن محمود، أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير في دراسات وثقافة السلام، دراسة حالة ولاية الخرطوم، 2010م

**أهداف البحث:**

**هدفت الدراسة أي تحقيق الغايات الأتية:**

1. توجيه السلام الاجتماعي بكل قضاياه من اجل ثقافة السلام.
2. توجيه وسائل الإعلام بمختلف أنواعها التوجيه الصحيح من اجل نشر ثقافة السلام الاجتماعي.

**اهم نتائج الدراسة:**

1. السلام الاجتماعي له دور كبير في نشر ثقافة السلام.
2. يمكن تحقيق السلام الاجتماعي اذا قامت السلطة في المجتمعات على توزيع الخدمات الأساسية لضمان حقوق الإنسان الأساسية من مأكل ومشرب وسكن وصحة وتعليم... الخ.

**العلاقة بين الدراسة والبحث:**

في كون الدراسة تناولت موضوع ثقافة السلام والسلام الاجتماعي في مرتكزات الاستقرار وسط المجتمعات وهو ما اتفق عليه الدراس في البحث.

كذلك مدى تماسك المجتمعات بما يقدم لها من خدمات تنموية عادلة.

7) **الدراسة السابعة:** دور المراءة في بناء السلام الاجتماعي بدافور، إعداد الدراسة: منال عبدالعزيز احمد علي، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في دراسات السلام، (دراسة حالة ولاية غرب دارفور – محلية الجنينية)، 2010م.

**أهداف البحث:**

**هدفت الدراسة أي تحقيق الغايات الأتية:**

1. استقصاء دور المراءة في مناطق النـــزاع فـــي عمليـــة إرســـاء الســـلام الاجتماعي.
2. دراسة أهمية مشاركة المرأة في عمليات بناء السلام.
3. زيادة الوعي بضرورة إفساح المجال للمرأة ودعماً للمشـــاركة فـــي بنـــاء السلام العلاقة بين الدراسة والبحث.

**أهم النتائج الدراسة:**

1. مشاركة المراءة في مؤتمرات السلام أو الاتفاقيات الدولية تســـاعد علـــى تحقيق بناء السلام.
2. يؤدي تعليم المراءة الي زيادة فعاليتها في بناء السلام الاجتماعي.
3. السلام دعامة أساسية للمراءة وتنميتها وتفجير طاقتها تلعب دوراً فاعلاً في المجتمع.

**العلاقة بين الدراسة والبحث:**

تعليم المرأة وتنمية قدراتها تساهم في زيادة فعاليتهـــا فـــي بنـــاء الســـلام الاجتماعي وهما انقضت عليه الدراسة والبحث في أن التنمية الاجتماعي تعزز من فرص السلام الاجتماعي.

**8) الدرجة الثامنة:** التعايش السلمي والتنمية في دارفور منطقة كـــبم، إعـــداد الباحث: سعد الدين السيد محمد الطيب، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير فـــي ثقافة السلام 2010-2008م، ولاية جنوب دارفور، 2011م

**أهداف البحث:**

**هدفت الدراسة أي تحقيق الغايات الأتية:**

1. استقصاء أهمية التنمية لتحقيق التعيش السلمي
2. تحليل الوضع الراهن لعوامل التعايش السلمي ونشر ثقافة السلام بمحلية كبم بولاية جنوب دارفور.
3. دراسة تأثير الوضع التنموي الراهن على التعايش السلمي ونشر ثقافة السلام في محلية كيم بولاية جنوب دارفور.

**اهم النتائج الدراسة:**

1. بسط هيبة الدولة باعتبارها مدخلا أساسيا لتنمية دارفور.
2. ان تعمل الحكومة على الاهتمام بالريف في جميع منطقة دارفور خاصة والسودان عامة.
3. الوعي ونشر ثقافة التعايش السلمي.

**العلاقة بين الدراسة والبحث:**

تناولت الدراسة: تناثر التعايش السلمي على التنمية وهي علاقة تبادلية كما أشار إليها البحث وهي نقطة التقاء الدراسة مع البحث.

**9) الدراسة التاسعة:** دور الإرشاد النفسي في نشر ثقافة السلام، اعداد الدراس: عبدالقادر بشير عبدالقادر، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في دراسات السلام بمركز دراسات ثقافة السلام، (دراسة حالة طلاب دارفور بجامعة السودان)، 2011م.

**أهداف الدراسة:**

**هدفت الدراسة أي تحقيق الغايات الأتية:**

يهدف البحث لوضع ثقافة السلام في منظور علمي تحليلـــي لكيفيـــة دور الإرشاد النفسي في توصيل هذه الثقافة عن طرق الرشد النفسي للطلاب.

**اهم نتائج الدراسة:**

1. ان للمرشد النفسي دور رئيسي من توصيل مفهوم ثقافة السلام.
2. الحاجة الماسة لدور الإرشاد النفسي في عدد الطلاب المقاتلين بعد الســـلام حتى يتمكنوا من الدخول في المجتمعات المدنية.

**العلاقة بين الدراسة والبحث:**

وفي تناول الدراسة في نشر مفهوم ثقافة السلام وسط الطـــلاب باعتبـــارهم جزء من مكونات المجتمعات المحلية وفي ذلك العلاقة مع البحث الي تناول عملية ممكنات السلام والمجتمع.

**10) الدراسة العاشرة:** بناء السلام وتحويل النزاع عبر تخفيف حد الفقر، إعداد الباحث: سيف الدين عبدالرحيم محمـــد احمـــد، أطروحـــة لنيـــل درجـــة الماجستير، 2011م

**أهداف الدراسة:**

**هدفت الدراسة أي تحقيق الغايات الأتية:**

1. دراسة العلاقة التي تربط الفقر بالنزاعات المسلحة في المناطق المستهدفة.
2. دراسة اثر بعض المشروعات والبرامج والسياسات التنموية في محاربـــة الفقر ونشر السلام.

**اهم نتائج الدراسة:**

بالنظر الي الدول التي ينتشر فيها الفقر بصورة كبيرة يري الباحـــث انـــه توجد علاقة ارتباط بين نشوب النزاعات التي تشهدها تلك المناطق وانتشار الفقر بين سكانها نتيجة للتوزيع غير العادل للموارد والتنمية غير المتوازنة.

**العلاقة بين الدراسة والبحث:**

تناولت الدراسة موضوع تحقيق الفقر عبر برامج تنموية يفضي إلى بناء السلام وهو ما ذهب إليه البحث في تناول التنمية الاجتماعي كمرتكز أساسي لاستقرار السلام.

11) **الدراسة العاشرة:** التعايش السلمي بين الدينكا نقوك والمسيرية بمنطقة آبيي، اسم الباحثة: معاذ عبدالله حاج الأمين. بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في ثقافة السلام، منطقة آبيي من 1700م-2010م.

**أهم أهداف الدراسة:**

**تهدف الدراسة لإبراز الموضوعات التالية:**

1. تهدف الدراسة إلى إبراز دور التعايش السلمي في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والدينية في منطقة آبيي.
2. إبراز دور السلام في حل أكثر المشاكل تعقيداً وذلك بحلها عن طريق التعايش السلمي والسلام.

**أهم نتائج الدراسة:**

1. من تنفيذ برامج ومشروعات تنموية عاجلة في المنطقة تساعد على المزيد من الاستقرار وتوفير الأمن والطمأنينة وتمتين النسيج الاجتماعي.
2. من نتائج الدراسة ظهر أن الاهتمام بالمشكلة لا زال محدوداً في كتابات مثقفي أبناء المنطقة وبعض الأكاديميين.

**العلاقة بين الدراسة والبحث:**

تناولت الدراسة موضوع التعايش السلمي في الحدود السودانية جنوباً مع دولة جنوب السودان في منطقة آبيي فيما تناول البحث في بعض أجزائه التعايش السلمي في الحدود الشرقية مع الجارة أثيوبيا في منطقة الدراسة القضارف.

**أوجه الالتقاء:**

1. التقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في جزء من العنوان.
2. التقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات في اتباع المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي.
3. التقت الدراسة الحالية بالدراسات السابقة في عملية التحليل الإحصائي.
4. التقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناولها لموضوع التنمية التي تمثل احد محاور الضرورية في كل الدول.
5. توصلت كل من الدراسات السابقة والدراسة الحالية بان التنمية ضرورية لكل المجتمعات بتوفير حاجيات الإنسان من الغذاء والكساء والماوي والتعليم والصحة والطرق، وتحقيق أهداف الألفية.

**الفائدة:**

استفاد الباحث من الدراسات السابقة في كونها فتحت آفاقه للدراسة الموضوعية وطريقة ترتيب وتناول بعض الجوانب المنهجية والتعريف في بعض المفاهيم الخاصة بالدراسة والتسلسل التاريخي للدراسات.

**مصطلحات البحث:**

**السلام:**

سلم: السلام والسلامة البراءة وتسلم منه تبراء قال ابن الإعرابي: السلامة العافية، والسلامة شجرة.[1]

والسلام: السلامة والسلام الله عز وجل اسم من أسمائه لسلامته من النقص والعيب والفناء (حكاه ابن قتيبة) وقيل: معناه انه تسليم مما يلحق الغير من آفات

(1) لسان العرب، محمد بن مركم بن منظور، تحقيق عبدالله على الكبير واخرين، دار المعارف، دط، ت ص 2077

الغير والفناء، وانه الباقي الدائم الذي تفني الخلق ولا يفني وهو على كل شيء قدير.

والسلام في الأصل: السلامة يقال: تسلم يسلم سلاماً ومنه قيل للجنة دار السلام لأنها دار السلامة من الآفات.

وروي يحي بن جابر أبوبكر قال: السلام أمان الله في الأرض.

**السلام الاجتماعي:**

هو حالة من الديمقراطية التي تسود في المجتمع يغلب عليها الوئام والألفة والعدالة والهدوء والاحترام المتبادل وحفظ حقوق الغير والمداومة عليه وسط مكونات المجتمع.

**التنمية:**

التنمية هي ارتقاء المجتمع والانتقال به من الوضع الثابت الي وضع اعلي وافضل.

جاء في لسان العرب نمى بمعني النماء وهي الزيادة ونمي ينمي نمياً ونماءً وزاد وكثر وربما قالوا ينمو نموا.

والتنمية على وزن التفعلة قال الأصمعي التنمية من قولك نمت الحديث انموية تنمية بان تبلغ هذا عن هذا ونمت النارة تنمية اذا القت عليها حطب وزكيتها.[1]

**التنمية اصطلاحاً:**

هي عملية تغير مخطط الانتقال بالمجتمع ريفه وحضره من حالة الي حالة أخري افضل من وجهة نظر القائمين عليها وقد يكون هذا التفسير جزئي أو كلي

(1) لسان العرب، ص 4552

– محلي أو قومي – سريع أو بطئ المهم هو انه تغيير مقصود وتطلعي ومرغوب[1].

**مصطلح التنمية الاجتماعية:**

تنمية المجتمع أو التنمية الاجتماعية تلك العمليات التي تتم عن طريق توحيد جهود والسكان مع السلطات الحكومية لتحسين الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية ومساعدة هذه المجتمعات على الاندماج في حياة الأمة كذلك المساهمة في تقديم الدولة[2].

**مفهوم التعايش السلمي :-**

مصطلح التعايش السلمي هو من المصطلحات التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية فهو يراد به حالة السلم التي تعيش فيه مجموعات ذات أنظمة إجتماعية مختلفة ، وهكذا يتضح أن عنصر التنوع والتباين والإختلاف هو حجر الزاوية في مفهوم التسامح ويعني إستعداد الفرد لتحمل معتقدات وعادات تختلف عما يعتقد .

[1] التنمية المحلية – القضايا الاساسية – النماذج – الحالات – الأستاذ الدكتور، سوسن عثمان عبداللطيف، عبد الصمد العالي، الخدمة الاجتماعية بالقاهرة، مكتبة عين شمس، القاهرة 1994.

[2] مدخل الممارسة العامة في مجالات الخدمة الاجتماعية، د. زكنية عبدالقادر خليل عبدالقادر، القاهرة،جمهورية مصر العربية، مكتبة الانجلو المعربة، 2011م، ص 324

# الفصل الأول
# التنمية الاجتماعية وفرص التعايش السلمي في ولاية القضارف

**ويحتوي على:**

- **المبحث الأول: جغرافية القضارف**
- **المبحث الثاني: النشاط السكاني بالولاية**
- **المبحث الثالث: مجالات التنمية الاجتماعية**

## المبحث الأول
## جغرافية القضارف

**نبذة عن جغرافية القضارف:**

اختلف الرواة في سبب اختيار اسمها ذكرت قضـــاريف، بمعنـــى رؤوس التلال التي كانت من حولها، وأشير للقضارف بقصد السعي للتقاضي بها ويرجح الرواة سبب تسمية مدينة القضارف بقمم الجبال المحيطة بالقضاريف، كما أطلقوا عليها اسم قضروف سعد وهذا السعد تنازع عليه الشكرية والأقباط، والبـــوادرة، والضبانية والكل ينسبه إليه والأهم أن السعد ارتبط بالقضارف.

والقضارف هي منطقة زراعية وتجارية نمت كمدينـــة عنـــدما اســـتردتها المهدية عام 1884م.

يبدأ التاريخ المدون لمنطقة القضارف مع بداية الحكم التركـــي المصـــري للسودان في عام 1822م. وفي أعقاب الثورة المهدية 1884م التي انتظمت أنحاء السودان قادت القبائل المحلية الثورة حتى اكتملت السيطرة على كافـــة المنـــاطق التابعة للقضارف 1885م. وأصبحت المنطقة بأكملها أهم منطقة عسكرية في عهد حكم الخليفة التعايشي وذلك بسبب المواجهات العسكرية الدائمة مع أثيوبيـــا وقـــد اكتسبت مدينة القلابات الحدودية أهمية كبرى في هذه الفترة إذ أنها كانت العاصمة العسكرية والإدارية ، وحافظت القضارف على أهميتها التجاريـــة، وفـــي العـــام 1893م تحولت حامية المهدية من القلابات إلى القضـــارف فأصـــبحت عاصـــمة المنطقة، تجارياً وعسكرياً وإدارياً.

حافظت القضارف على أهميتها الإدارية كمركز يشرف على كافة المناطق جنوب كسلا والبطانة خلال الحكم الثنائي للسودان وأنشأ مجلس ريفي القضـــارف 1948م كثاني مجلس ريفي في السودان. واقتصادياً استحدثت تطـــوير الزراعـــة

بإدخال الآلة في منطقة القدمبلية 1944م لتوفير احتياجات الجيوش البريطانية من الأغذية مما أنعش الحركة التجارية في القضارف التي ارتبطت بالسوق العالمية.

**الموقع:**

تتمتع ولاية القضارف بموقع جغرافي يجعلها في مقدمة ولايات السودان الواعدة بالخير والنماء.

تقع الولاية بين خطي طول 33,30 ، 36,30 درجة شرقاً وبين خطي عرض (12,40، 15,3) درجة شمالاً. تمتد القضارف من سهل البطانة غرباً إلى أسفل الهضبة الأثيوبية شرقاً وما بين نهر عطبرة شمالاً إلى نهر الرهد جنوباً تحدها من الناحية الشرقية ولاية كسلا ومن الناحية الجنوبية الشرقية الجارة أثيوبيا ومن الناحية الجنوبية ولاية سنار ومن الناحية الجنوبية الغربية ولاية الجزيرة ومن الناحية الشمالية ولاية نهر النيل ومن الناحية الشمالية الغربية ولاية الخرطوم.

**المساحة:**

تبلغ مساحة الولاية نحو (71,000) كيلو متر مربع أي ما يعادل (16,904,762) فدان بمعدل كثافة سكانية تبلغ 17 شخصاً في الكيلومتر المربع.[1]

**المناخ:**

نشأ عن امتداد القضارف من الجنوب إلى الشمال تنوع بيئي يتمثل في اختلاف معدلات الأمطار ومن ثم تنوع مواردها الطبيعية في ضوء هذا التباين يمكن أن توزع هذه المنطقة إلى أربع مناطق جزئية حيث التوازن بين الأنشطة البشرية وعناصر البيئة (دون خلل بها) وهي:

(1) ولاية القضارف– وزارة المالية والاقتصاد والقوى العاملة، الخارطة الاستثمارية، أغسطس 2013م، ص 5.

**1. المنطقة الأولى:**

وهي الأراضي الجنوبية من القضارف حيث تتراوح معدلات الأمطار بها من 600 – 900 ملم وتبلغ المساحة الزراعية 3,095,000 فدان. تشمل مناطق دوكة وسمسم وأم سينات وباسندة.

**2. المنطقة الثانية:**

تمثل الأراضي المتاخمة للبيئة الأولى حيث تتراوح معدلات الأمطار بها 500 – 600 ملم وتبلغ المساحة الزراعية بها حوالي 1,720,000 فدان. وتشمل مناطق الحوري والعزازة وأم بليل وأم ترمبيو الفشقة.

**3. المنطقة الثالثة:**

معدلات الأمطار بها 400 – 500 ملم وتقدر المساحة الزراعية بها حوالي 2,500,000 فدان (القدمبلية وكيلو ستة والقبوب وكسمور وأبو سعنة).

**4. المنطقة الرابعة:**

وتشمل الأراضي الواقعة شمال خط العرض 14,47 درجة وهي منطقة رعوية.

وتتميز كل بيئة من هذه البيئات الأربع بمواردها الزراعية والغابية والرعوية وبموجب استخدامات الأراضي تم تحديد نوع النشاط الزراعي في كل منها.

المناخ في المناطق الشمالية والغربية مناخ شبه الجاف ويتميز بموسم أمطار صيفية (يوليو– أكتوبر) قصير نسبياً، تمثل هذا الجزء البطانة بشكل كامل ويتميز هذا النطاق بمراعٍ طبيعية واسعة يمارس معظم سكانه الرعي نشاطاً اقتصادي واجتماعي بجانب الزراعة التقليدية في الأودية والخيران الموسمية ويبلغ متوسط الأمطار ما بين 200–250ملم بجانب التعدين الأهلي للذهب الذي ظهر مؤخراً تتراوح معدلات أمطار المناطق الشرقية والجنوبية فتتميز بالمناخ الرطب

تتراوح معدلات الأمطار بين 500–1000 ملم أما المناطق الشـــرقية والجنوبيـــة فتتميز بمناخ الرطب بمعدلات 500–900 ملم ومتوسط درجة الحرارة الصغرى 17° مئوية في يناير والحرارة العظمى 47° درجة مئوية في أبريل ومايو بينمـــا يبلغ متوسط سرعة الرياح 10 كيلو متر/ الساعة.[1]

**التضاريس**

تنقسم الولاية من حيث التضاريس إلى ثلاث وحدات رئيسية:

**1. مناطق الأراضي المرتفعة:**

تقع جنوب شرق الولاية مع حدود دولة أثيوبيا إلى جانب بعـــض الجبـــال المنعزلة (جبال الفاو– النحل – جبل القدال بالبطانة).

**2. منطقة السهول:**

هي المظهر السائد في الولاية وتتميز بوجود أراضي طينية مسطحة بسيطة الانحدار.

**3. منطقة الأودية:**

تشمل الأراضي الرسوبية حول الأنهـــار والمجـــاري المائيـــة الموســـمية والخيران (نهر عطبرة– ستيت– الرهد وباسلام).

4. **الأحواض المائية:**

تمتاز هذه المنطقة بوجود مرتفعات سلسلة القضارف وجبال قلـــع النحـــل وجبال قنا، الأمر الذي يؤدي إلى انحدار المياه في الأراضي الطينيـــة بمختلـــف درجاتها، ومن أهم الأحواض المائية:

(1) ولاية القضارف ، وزارة المالية الخارطة الاستثمارية، مصدر سابق، ص 5.

أ- حوض راشد الذي يمتد من منطقة القضارق جنوباً إلى منطقة القلابات، ويقوم عليه النشاط البستاني الذي يمد المدينة بالخضر والمياة والثروة الحيوانية.

ب- حوض العزازة الذي يمد مدينة القضارف بمياه الشرب وجزء من مناطق وسط القضارف، وتقوم علية البساتين.

ج- حوض ود العقيل الذي عالج مياه شرب محلية الرهد ومدينة الحواتة، والمفازة، وبعض قرى قلع النحل وما جورها.

د- حوض أبو النجا يمد مدينة القضارف بمياه الشرب وجزء من مناطق وسط القضارف، وتقوم علية البساتين.

**التربة:**

التربة الطينية السوداء الثقيلة والمتشققة ذات المحدات الفيزيائية (نفاد التربة) أكثر من غيرها هي السائدة في الولاية وتتميز بارتفاع نسبة الحبيبات الطينية حيث تتراوح نسبتها بين 40-80% عالية الخصوبة وذات قدرة عالية على الاحتفاظ بالماء.

**السكان**

تتكون التركيبة الإثنية لولاية القضارف أساساً من مزيج من القبائل الأفروعربية التي خلقت منها نسيجاً اجتماعياً متفرداً. وتتمثل في أربعة إدارات أهلية كبيرة وهي نظارة الشكرية ونظارة دار بكر ونظارة الضباينة ونظارة المنطقة الغربية. ووكالات إدارية أخرى من المجموعات السكانية بالولاية منها الهوسا والمساليت والبني عامر والحباب والبوادرة. وتحت هذه المظلة الإدارية تتشعب مجموعات من القبائل الأخرى منها اللحويين والعركيين والكواهلة والبرنو والفلاتة والداجو والتامة والنوبة وغيرهم من المجموعات ذات الأصوال الهندية والصومالية والأثيوبية الأرترية.

تقع نظارة الشكرية في الجزء الشمالي و الشمالي الغربي حيث تمـــد مـــن غرب نهر عطبرة مررا بقري وسط القضارف وصلا لمنطقة البطانة ، و نظـــارة الضباينة و تقع في الجزء الشرقي و الجنوب الشرقي مع الشريط الحدودي منطقة دوكة و القريشة و الشواك ، بينما نجد نظارة دار بكر في الجزء الجنـــوبي فـــي الولاية و قراه المتعددة بينها كساب و الحوري و باسوندا و غيرهـــا ،فيمـــا تقـــع نظارة المنطقة الغربية غرب الولاية و تمثلها منطقة قلع النحل و ماجاورها مـــن القري و الفرقان[1].

ويتبين لنا من هذا الاستعراض أن الولاية تمثل الســـودان المصـــغر بـــل وإفريقيا كذلك وهذا التنوع هو مصدر قوتها وأمنها واستقرارها وتعايشها السلمي.

**جدول رقم (1) يوضح عدد السكان وخصائصهم الديمغرافية بالولاية للعام 2013م**

| النوع | حضر | ريف | رحل | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| ذكور | 214546 | 518089 | 10994 | 763629 |
| إناث | 212836 | 543569 | 101449 | 787006 |
| المجموع | 427382 | 1061658 | 21143 | 1550,635 |

[2]

**جدول رقم (2) يوضح الفئات العمرية للذكور والإناث حسب الموضحة للعام 2013م**

| الفئة العمرية | النوع | | المجموع |
|---|---|---|---|
| | ذكور | إناث | |
| 4-0 | 137172 | 130778 | 26950 |
| 9-5 | 127 | 121489 | 249187 |
| 14-10 | 107442 | 101118 | 208560 |
| 19-15 | 74170 | 85700 | 159870 |
| 24-20 | 52296 | 68498 | 120794 |

[1] مقابلة مع نظار قبيلة الضباينة ود زايد – القضارف امانة الحكومة .

[2] وزارة المالية، إدارة الإحصاء.

| | | | |
|---|---|---|---|
| 29-25 | 45441 | 62018 | 107459 |
| 34-30 | 38356 | 45378 | 83734 |
| 39-35 | 39896 | 44614 | 84510 |
| 44-40 | 33041 | 32241 | 65282 |
| 49-45 | 27342 | 22899 | 50241 |
| 54-50 | 23645 | 19463 | 43108 |
| 59-55 | 14788 | 10022 | 24810 |
| 64-60 | 15019 | 11962 | 26981 |
| 69-65 | 10244 | 5883 | 16127 |
| 74-70 | 9858 | 7974 | 17832 |
| 75 | 13786 | 10404 | 24190 |
| المجموع | 770194 | 780441 | 1550635 |

[1]بمعدل نمو سنوي نحو 3,3 وتتأثر الولاية بالهجرات الداخلية والخارجية.

**التقسيم الإداري:**

الولاية وعاصمتها مدينة القضارف هي من الولايات التي تكون منظومة الحكم الاتحادي في السودان. أنشئت بموجب المرسوم الدستوري الرابع عشر لسنة 1992م والذي يؤسس أجهزة الحكم الاتحادي بالسودان ويقوم على رأسها والي وحكومة مكونة من الوزراء والمعتمدون ومجلس تشريعي منتخب يتمتع بسلطات تشريعية ورقابية. بها عدد ثماني وزارات هي وزارة المالية والاقتصاد والقوى العاملة ووزارة التخطيط العمراني والمرافق العامة ووزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة ووزارة الرعاية الاجتماعية والإرشاد والتوجيه ووزارة الزراعة والغابات والري ووزارة الثروة الحيوانية والسمكية ووزارة الشباب والرياضة والثقافة والإعلام.

[1] القضارف- إدارة الإحصاء.

وبها اثنتا عشرة محلية وهي على النحو الآتي:

1. بلدية القضارف وعاصمتها فى القضارف.
2. وسط القضارف وعاصمتها فى القضارف.
3. القلابات الغربية وعاصمتها كساب.
4. القلابات الشرقية وعاصمتها دوكة.
5. الفاو وعاصمتها الفاو.
6. الرهد وعاصمتها الحواتة.
7. المفازة وعاصمتها المفازة.
8. قلع النحل وعاصمتها قلع النحل.
9. البطانة وعاصمتها الصباغ.
10. الفشقة وعاصمته الشواك.
11. القريشة وعاصمتها القريشة.
12. باسندة وعاصمتها باسندة.

وتبعد القضارف عن الخرطوم بعدد 411 كيلو متراً.

ومن أهم المدن بالولاية مدينة القضارف وهي العاصمة والمركز التجاري والإداري وبها أكبر بورصة للمحاصيل بالسودان وتشتهر كذلك القضارف كـــذلك بصومعتها الشامخة وهي تحتوي على ما يزيد من مائة ألف طن من الحبوب أماناً لأهل السودان من الجوع، ومدينة الفاو التى تحتضن مشروع الرهـــد الزراعـــي ويمثل الجانب المروي للزراعه فى الولايه ، ومدينه الحواتـــه حاضـــرت محليـــة الرهد وتغلب فيها زراعة البساتين ومنتجاتها، ومدينه الشواك التى بهـــا المحجـــر البيطري وكليه البيطره وسدي أعالى عطبرة وسيتيت ومدينة دوكه عاصمة محلية القلابات الشرقيه والتى تربط القضارف بالجارة أثيوبيا ومدينة قلع النحل وتعتبـــر من اقدم مجالس الحكم المحلي بالولاية و السودان.

**أهم معالم ولاية القضارف:**

**1) صومعة الغلال بالقضارف:**

تم تشييدها في الفترة من 1964 – 1967م بقرض وإشراف ودعم فني من جمهورية الاتحاد السوفيتي بسعة تخزينية 100 ألف طن متري.[1]

**2) هيئة الزراعة الآلية:**

وهيئة الزراعة الآلية أنشئت بمنطقة القدمبلية وأهم أهدافها حصر وتخطيط وتقنين الحيازات الزراعية وتطوير القطاع المطري الآلي بنشر المستحدث من التقانات المتاحة والممكنة وتوفيرالمعلومات للباحثين وطلاب الجامعات، وتنفيذ برنامج الأحزمة الشجرية 10% من مساحة المشروع المطري بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة لإعادة القطاع الغابي للولاية بعد التعدي عليه بالتوسع في إدخال الآلة وزيادة السكان والطلب المتزايد على الزراعة.[2]

3) **جامعة القضارف:**

التي تقدم خدمات التعليم العالي بالولاية وتقديم المبادرات البحث العلمي.

---

(1) صومعة القضارف، المصدر صوامع الغلال البنك الزراعي ولاية القضارف.

(2) هيئة الزراعة الآلية القضارف.

## المبحث الثاني

## النشاط السكاني بالولاية

### 1) النشاط الزراعي:

وتعتبر ولاية القضارف ولاية زراعية من الدرجة الأولى من حيث الرقعة الصالحة للزراعة في القطاع المطري بالسودان. إذ تشكل المساحة المزروعة سنوياً ما يزيد على ثمانية ملايين فدان غالبها يزرع بمحصول الذرة ويليه السمسم مع زراعات أخرى مثل زهرة الشمس والفول السوداني والدخن قليل من القطن المطري و مساحات متفاوتة أو تأشيرية لمحاصيل مختلفة مثل الغوار والذرة الشامية وفول الصويا.

إن النشاط الزراعي في الولاية يعتمد جله على الأمطار التي تتفاوت من أقل من 200 ملم في الشمال إلى أكثر من 900 مل [1]في الجنوب يعتبر قصر موسم هطول الأمطار منتصف يونيو إلى منتصف أكتوبر في المنطقة الجنوبية ويوليو إلى نهاية سبتمبر في المنطقة الشمالية مع التفاوت في الأمطار وتذبذب كمياتها ومواقيت هطولها والفترات بين الامطار من أهم العوامل المهددة لنوع النشاط المحصولي والتركيبة والدورة الزراعية.

ويعتمد اقتصاد الولاية على الزراعة بشقيها النباتي والحيواني وكل ذلك يتأثر مباشرة بمدى امكانية الاستفادة من هطول الأمطار والمستفاد منها فعلياً في فصل الخريف ولرفع القدرة على الاستفادة من الأمطار بشكل أفضل هناك جهود مقدرة تبذل للتقدم في تطبيق بعض التقانات في حيز محدود (مثل الحرث بالخلخال والزراعة الحافظة والرواد) يكمن التحدي أمام التطور والارتقاء بالانتاج الزراعي في الولاية عموماً بتوفير المياه والتحكم فيها وحسن إدارتها وفقاً للبيئة ومطلوبات

[1] الورشة الأقليمية لقضايا الحدود في القرن الأفريقي – مطبعة جامعة الخرطوم – القضارف ، 2014م ،ص 10

المحاصيل المستهدفة وفي هذا الشأن عملت حكومة الولاية في تنفيذ برنامج تقانات حصاد المياه في البيئات المختلفة الشحيحة الأمطار والغزيرة على حد سواء لـــذا تأتي الحاجة إلى توفير التقانات اللازمة لحصاد المياه كأولوية للرؤية المســـتقبلية للارتقاء بالإنتاجية. بهذا نجد أن التقانة هي مجموعة مفـــردات تتكامـــل كلهـــا أو بعضاً منها لكل منظومة من منظومات الإنتاج الزراعي يرتبط مدى نجاحها بالماء في المقام الأول ومعلوم أن المفردات المكونـــة للتقانـــات هـــي الآلات، التقـــاوى والكيميائيات الزراعية والأسمدة والمبيدات.

ولاية القضارف سبقت الكثير من الولايات في القيام بأعمال تطبيقية مقدرة ومشهود لها في المشروع السوداني الكندي في الثمانينيات من القـــرن الماضـــي (وكانت ناضجة ومتكاملة) وامتد أثرها إلى يومنا هذا بشكل أو بآخر تلـــى ذلـــك تجارب ناجحة للهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي في منطقة الكفاي وكانت ناجحة أيضاً، وتلى ذلك تجربة شركة ميقات للاستثمار والخدمات الزراعية وإنشاء مراكز نقل التقانة والارشاد وتدريب بعض المهندسين الزراعيين. هذه التجـــارب في ولاية القضارف كانت سابقة للنفرة الزراعية التي تلتها النفرة الزراعية هـــذه شواهد على تقدم أهل هذه الولاية وسعيهم الدوؤب للنهوض بالزراعة.[1]

هذه التجارب أوصلت المزارع (صغير أو كبير في حيازته مؤمن بالتقانات تماماً وعلى أتم الجاهزية لتبني وامتلاك والتطبيق الصحيح).

(1) عبد الله سليمان، ورقة ترحاب، معرض الآليات الزراعية القضارف 21 مارس 2016.

**2) النشاط البستاني:**

تقدر المساحة الكلية للقطاع البستاني بالولاية بنحـــو 600 الـــف فـــدان ، المستقل منها نحو 90 الف فدان على ضفاف الأنهار الرهد والعطبراوي وباســـلام ستيت بعض الاحواض المائية مثال حوض العزازة وراشد بالقضارف والقلابات.

ولتطوير هذا القطاع جاء مشروع تنميـــة وتطـــوير القطـــاع البســـتاني بولايـــة القضارف بقرار رئاسة من رئاسة الجمهورية قـــرار رقـــم (7) لســـنة 2013م، وتشكيل لجنة للبستنة وصاحب هذا القرار تكوين آليات لوضع القرار موقع التنفيذ وإنشاء آلية لمراجعة السياسات الزراعية والتمويلية عبر البنوك المختلف وتسهيل إجراءات التمويل والتركيز على تمويل القطاع البستاني لصغار المزارعين وتقديم التمويل لكل مكونات الإنتاج من تقديم الخدمات بغروض ميسرة وذات أجل تناسب طبيعة الإنتاج البستاني[1].

ولاية القضارف تمتاز ببيئات ممتازة خصوصاً منطقة حوض نهر الرهـــد 250 الف فدان والتي يوجد بها نشاط بستاني قديم تقليدي حيـــث تنمـــو أشـــجار المانجو والجوافة والموالح بصورة ممتازة وأيضا محاصـــيل الخضـــر كالباميـــة والأسود والفلفلية والقرع العسلي وحديثاً والموز والعنب أما شمام الغاليا البقوليات كالحمص والكبكبي والعدس وحب التسالي فقد انتجت بصورة كبيرة وصلت إلـــى الأسواق الخارجية كمحاصيل جديدة واعدة.

كما أن حوض نهر عطبرة وستيت ومناطق الأبيار الجوفية بمنطقة راشـــد 350 الف فدان تمثل مصدراً كبيرا لمنتجات الخضر والفواكه والمحاصيل البقولية خاصة الموز والموالح.

[1] الورشة الأقليمية لقضايا الحدود في القرن الأفريقي – مطبعة جامعة الخرطوم – القضارف ، 2014م ،ص 11

يحقق هذا المشروع زيادة في دخل الفرد وإيجاد فـرص العمـل وزيـادة الإنتاجية كماً ونوعاً وزيادة في الصادر وقيام الصناعات التحويلية تفعيل وتحريك الاقتصاد الكلي بتحريك كل فعاليات المجتمع المدني المرأة والشـباب وجمعيـات المنتجين نحو آفاق مستقبلية أفضل مما يزيد في الروابط واستقرار المجتمع.[1]

والملاحظ في هذا القطاع خاصة نهر الرهد الكثافة السكانية وارتفاع نسـبة الامية وسوء الطرق والكباري المزلقانات والكهرباء ومشكلة الحيازات من أهـم التحديات التي تواجه هذا القطاع.

القطاع المروي في الولاية وهو الأضعف إذ يتمثل بمساحة 100 الف فدان في مشروع الرهد الزراعي ومن المتوقع أن يشهد طفرة كبيرة حال انتظام عملية حصاد المياه بالولاية.

**3) الثروة الحيوانية:**

تتمتع القضارف بأعداد ضخمة من أنواع الحيوانات تزيد على 7,6 مليون رأس من الإبل والبقر والضأن والماعز، يزيد هذا العدد إلى أكثر من 8 ملايـين رأس في الموسم ذاته نتيجة لحركة الحيوانات من الولايات المجاورة إلى منـاطق البطانة.

وتعتبر الثروة الحيوانية بالقضارف مورداً للاستهلاك المحلـي والقـومي والصادر حيث تصدرت الولاية ولايات السودان في مصادر الماشية للعام 2014م و 2015م لتشكل ثنائية متناسقة مع الزراعة حيث يكونان مرتكـزاً أساسـياً فـي إحداث التنمية والتنمية الاجتماعية والاستقرار بالمنطقة.

وتلعب حكومة الولاية دوراً كبيراً للنهوض بهذا القطـاع ليشـكل إضـافة حقيقية في دفع عجلة الاقتصاد المحلي وزيادة في الناتج القومي.

---

(1) مقابلة وزراة الزراعة بالولاية، مدرير الأدارة العامة للبساتين، 2016/4/5م.

**المعوقات التي تواجه الثروة الحيوانية بالولاية:**

1. ضعف إنتاج السلالات المحلية من الألبان واللحوم.
2. النهج التقليدي في تربية الحيوان.
3. ضعف وعي الرعاة والمربين.

**المجهودات المبذولة لترقية العمل في هذا المجال:**

1. تكثيف برامج تحسين النسل لزيادة إنتاج الابقار والماعز من الالبان
2. استمرار برنامج الوقاية ضد الأمراض الوبائية. وقيام المخيمات لرفع وعي المربي وتغيير النمط التقليدي في تربية الحيوان.

ويمتد النشاط السكاني بالولاية ليشمل النشاط التجاري والصناعي والخدمي والتعدين الأهلي وصيد الأسماك بإنشاء سدي أعالي عطبرة وستيت مما يوفر فرص عمل جديدة بالولاية ويعزز السلام والاستقرار.

**تعداد الثروة الحيوانية لكل محلية بالولاية[1] جدول رقم (3 )**

| الرقم | المحلية | نوع الحيوان | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | أبقار | ضأن | الماعز | أبل |
| | بلدية القضارف | 76,294 | 44,385 | 82,663 | - |
| | وسط القضارف | 101,172 | 545,932 | 101,032 | 45,249 |
| | القلابات الغربية | 185,758 | 133,154 | 73,478 | 12,050 |
| | القلابات الشرقية | 288,589 | 577,001 | 91,845 | 21,087 |
| | الرهد | 389,760 | 927,762 | 137,771 | 67,056 |
| | قلع النحل | 33,171 | 88,769 | 27,554 | 6,025 |
| | الفاو | 84,586 | 488,232 | 55,108 | 96,381 |
| | القريشة | 119,416 | 665,771 | 78,071 | 78,323 |
| | البطانة | 167,514 | 301,693 | 68,886 | 124,457 |

[1] وزارة الثروة الحيوانية والسمكية إدارة الإحصاء .

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | باسندا | 101,172 | 221,924 | 36,739 | 18,075 |
| | المفازة | 43,122 | 177,539 | 45,924 | 12,050 |
| | الفشقة | 68,001 | 266,308 | 119,402 | 121,703 |
| **الجملة** | | **1,658,55** | **4,438,470** | **918,473** | **602,488** |

**4) الثروة الرعوية:**

تبلغ مساحة المناطق الرعوية نحو اربع ملايين فدان تتركز بصفة رئيسـية في سهول البطانة حيث تتجمع فيها قطعان الحيوانات خلال فصل الخريف وعقبه تتجه جنوباً إلى مناطق المرعى الجنوبي وتنتقل الحيوانات في ترحالها السنوي عن طريق عشرة مسارات رئيسية بطول 1900 كلم، ويتراوح عرضها بين 100 إلى 300 متر، الجدول التالي يوضح ذلك :-[1] **جدول رقم (4 )**

| الرقم | أسم المسار | خط السير |
|---|---|---|
| ١ | مسار الدرب الاسود | غابة الشليخة- السوكي الصادقاب – جبل ضنبو – الطنيدبة – مخترقاً ترعة الرهد الرئيسة أبو رخم – غرب الترعة – كبري ٦٠ |
| ٢ | مسار سمسم | البطانة- العديد الحمر - غابة العديد- مشارع كيلو ٦ -أبو كشمة- أبو مروة مقترناًبمسار السكة حديد- ود الحوري- صبرنا- سمسم- أم كراع. |
| ٣ | مسار أم ترمبي | البطانة- السوكي الصاجقاب- كمبو ٥ – خور أبو فارغة –العمارة - النحل - أبو رنجة- وادي النعيم – قلع القر - دار الرضي- الشركة الافريقية – ابو كراع |
| ٤ | مسار السكة حديد | القضارف- ابو النجا – ود الحوري - المتنا –الكويشرمروراً باب الفاو ثم يقترن بالمسار ٣ بمنطقة النحل |
| ٥ | مسار كركورة | جبال التواصل – خور أبو كرمته – أم قرقور – كركورة – غابة ود كابو- مشارع السجون- دونكي الصنتة – دونكي الجمام – دومكي شيخين – غابة شاشينا وأم ثواني – السمينة- دوكة – مشارع الكفاي- تمرة – باسندة –ود ابلسان - تايه |
| ٦ | مسار المقطع | الشواك- غابة الرواشدة- خور بيت ناصر - مشاريع القبوب- التمرقو- القريشة –كاكوم – السرف الاحمر – مهلة - سندس – حلة خاطر – كنينة تبلدية- كنينة البئر - القلابات. |
| ٧ | مسار شعلية | جبل شعلية-غابة المقانص- الكراديس –أم سنيبرة- القضارف- جبل دلسة- جبل أبايو- كساب- صابوني- تواريت -راشد -بدراك(١٦)- الفزراء |
| ٨ | مسار الخياري | الخياري موازياً للطريق القومي حتى حريرة- أمات دروع- السوكي الصادقاب. |
| ٩ | مسار شجرة الضهر | العديد الحمر - خور أبو سعنة-شجرة الضهر شارع الإسفلت –أبو فارغة-القليع الرتاج-العمارة –مشاريع عند قلع النحل |
| ١٠ | مسار حريرة | حريرة أبو شامات- مشروع ابراهيم الفكي- الشريف عبدالله-قرية قريعة الجبل – خط المرعى |

[1] الورشة الأقليمية لقضايا الحدود في القرن الأفريقي – مطبعة جامعة الخرطوم – القضارف ، 2014م ،ص 22

وهذه المسارات تمثل الدرع الواقي للحد من التعدي والصراع بين المزارعين والرعاة وذلك منعاً للاحتكاك بين المزارعين والرعاة بالولاية وهو ما يميزها استقراراً وتعايشاً سلمياً بين المزارعين والرعاة.

معوقات تعترض القطاع الرعوي في الولاية:

1. التعدي على مسار الحيوان من قبل المشاريع الزراعية. وهذا ما سبب كثير من الاحتكاكات والنزاعات بين المزارعين والرعاة.
2. انحسار مساحة المراعي الطبيعية وانقراض النباتات الرعوية ذات القيمة الغذائية العالية.

وهنالك جهود مبذولة لترقية المرعى في الولاية وتتمثل في الآتي:

1. اجازة قانوني المسارات ومنع الزراعة شمال خط المرعى وفتح المسارات.
2. استزراع الأراضي الرعوية لتوفير المرعى وزيادة الغطاء النباتي والاستفادة من مخلفات المشاريع الزراعية.

**5) النشاط التجاري :**

يعتبر النشاط التجاري بالولاية من الأنشطة الرائدة وسط سكان الولاية ويعمل به عدد مقدر من سكان الولاية في مجالاته المختلفة منها السلعي وينظمه أتحاد الغرف التجارية بالولاية ، والتي تساهم في كثير من أعمال التنمية و الخدمات خاصة خدمات التعليم والمياه والصحة والطرق الداخلية للأسواق حيث تشارك الغرف التجارية حكومة الولاية في هذا الشأن بميزانيات مقدره ، وعبر الولاية يتم إمداد دول الجوار بهذه السلع وتجارة الحبوب والمحاصيل التي تمتلكها ولاية القضارف ناحيتها عبر بورصة أسواق المحاصيل التي يتم عرض وترويج الحبوب

بأنواعها الي مختلف انحاء العالم وتتصدر هذه الحبوب محصول السمسم الذي عرفت به الولاية وأشتهرت (السمسم القضارف ) .

**ادارة اسواق المحاصيل :ـــــ**

تقوم إدارة الأسواق بضبط حركة المحاصيل ومن ثم توفير بيئة أو مناخ ملائم للتسويق وحفظ علاقة بين البائع والمشترى ، حيث تضمن أعلى سعر متاح للمزارع وأدنى سعر يمكن أن يشترى به المحصول .

ومن أجل هذه الأهداف يقصدها عدد كبير من ( المزارعين – التجار – وكلاء المزارعين وكلاء التجار يخلص المحاصيل ومقدمي الخدمة من عمال شحن وتفريغ من سائقي المركبات ووسائل النقل التقليدية حيث تقدم الأشوان سوق عمل لقطاع كبير من مواطني الولاية وهى بذلك تساهم في محاربة العطالة بالولاية والحركة الاقتصادية .

تلاحظ أن كل البنوك التجارية الحكومية لها نشاط إقتصادي وكذلك أصحاب روس الأموال بالولاية يقصدون الاسواق للاستقرار في المحاصيل بجميع انواع البيوع سلم ، مشاركة ، مرابحة أو بيع وشراء مباشر بذلك تكون الأسواق هي الرائد في مجال الاقتصاد بالولاية .

أشتهر سمسم القضارف بانه أجود أنواع السمسم عالمياً لخلو أنواع السمسم من أي إضافات كيميائية أو تدخل وراثي سمسم طبيعي 100%[1] نجد أن ولايات كردفان والنيل الأبيض وسنار والنيل الأزرق يسوقون منتجاتهم من السمسم داخل اسواق المحاصيل بالقضارف ، حيث أعلى سعر وأكبر الشركات العاملة في مجال السمسم داخل الأسواق ، وكذلك توفرعدد (10) غربال بمواصفات جيدة مما جعل

[1] الورشة الأقليمية لقضايا الحدود في القرن الأفريقي – مطبعة جامعة الخرطوم – القضارف ، 2014م ، ص 49

مصدري المحاصيل يعتبرون القضارف مركز لممارسة شراء وغربة السمسم ومن ثم تصديره خارج البلاد .

**حجم التداول :ـــ**

سوق السمسم 11/1 حتى نهاية يناير (11- 12- 1 ) ، الوارد اليومي للتداول ما بين (25000 – 30.000) جوال يومياً ، والوارد السنوي يتراوح ما بين (1.500.000- 1.000.000) جوال سنوياً [1].

**6) الموارد الطبيعية**

**أ- الغابات:**

الغابات من الموارد الطبيعية التي تلعب دوراً حيوياً في اقتصاديات البلاد ورفاهية مواطنيها وتمثل نحو 19.6% من مساحة الولاية التي تقدر نحو 17 مليون فدا لوصول الولاية للاتزان البيئي لابد أن تقفز نسبة الغطاء الشجري من 19.6% إلى 32% بتنفيذ برنامج الأحزمة الشجرية التي تعني بها زراعة 10% من المشاريع الزراعية والمطرية بالأشجار والغابات الشعبي والخاصة وهي غابات مملوكة لمجموعات أو أفراد تحت الإشراف الفني من قبل الهيئة القومية للغابات وتصنف الغابات إلى:[2]

أ- غابات الضهرة تسود فيها الأشجار الشوكية مثل الطلح والهشاب والكتر وبالاتجاه جنوباً يتغير الغطاء الشجري حيث تسود الأشجار ذات الأوراق العريضة كالهجليج.

ب- الغابات النهرية مثل غابات نهر الرهد حيث يسود فيها أشجار السنط ويصحبها أشجار الطلح والكتر.

---

[1] الورشة الأقليمية لقضايا الحدود في القرن الأفريقي – مطبعة جامعة الخرطوم – القضارف ، 2014م ،ص 19

(2) مقابلة: تغريد مصطفى، باحثة بوزارة الزراعة الهيئة القومية للغابات مكتب القضارف، 2016/2/15.

ج- غابات الكرب (غابات الساقط) وهي الأشجار التي تنمو في مناطق الكرب على نهر عطبرة وروافده (باسلام) وستيت.

وتشكل الغابات المورد الأساسي للصمغ العربي حيث تساهم القضارف نحو $\frac{1}{5}$(خمس) إنتاج السودان من الصمغ العربي بالإضافة إلى العسل والثمار والنباتات الطبية والزينة وما توفره الغابات من مراعي لحيوانات الرحل والمقيمين والحياة البرية.

يعتمد سكان الولاية بأكثر من 70% على الغابات في احتياجاتهم المحلية خاصة في مساكنهم. وتشكل المنتجات غير الخشبية مثل الصمغ العربي الأصماغ الطبيعية وثمار الغابات والمنتجات الأخرى كالعسل والنباتات الطبيعية و العطرية السعف وغيره نسبة معتبرة من حركة التجارة الداخلية والخارجية وبذلك تساهم بصورة مباشرة في تخفيف حدة الفقر لشريحة كبيرة من سكان الريف.

**ب- التعدين:**

تنعم ولاية القضارف بالعديد من المعادن الاقتصادية منها:[1]

**1/ خام الكروم *Chromites***

لونه أسود أو أسود مائل للبني يوجد في شكل عروق في الصخور فوق القاعدية، مناطق أم سقطة وجبل الطويل بالبطانة ويستخدم خام الكروم في صناعة الحديد الصلب وأملاح الكروم ودباغة الجلود وخلافها.

**2/ الصخور الصناعية**

**أ- الجرانيب *Granite***

ضخر ناري حمضي داخلي التكوين. يوجد في مناطق متفرقة بالولاية ويستخدم الجرانيت كخرسانة للبناء وأحجار الزينة.

---

(1) ولايه القضارف، مفوضية الاستثمار، الخارطة الإستثماريه

**ب- الرخام *Marble***

هو حجر رسوبي متحول يوجد في منطقة البطانة يستخدم الرخام في صناعة الأسمنت والجير وأحجار الزينة.

ومعادن التالكو الكاولينو المقنيزايت في مناطق مختلفة .

**ج- ومن أهم المعادن الذهب *Gold*.**

ويوجد الذهب في عروق المرو التي تكون قاطعة للتكوينات الجيولوجية المختلفة. وتوجد هذه العروق في منطقة البطانة وقلع النحل وأم سقطة ومنطقة الدروت.

د- كثير من المعادن كالفضة والرصاص والنحاس في مناطق قلع النحل وأم سقطة.

والحجر النوبي الذي يستخدم في المباني والخرسانة للبناء.[1]

هناك عدد من المشروعات الاقتصادية تحت التنفيذ ويتوقع أن يكون لها مردود إيجابي كبير على الولاية ومساهمتها في تطوير وترقية الاقتصاد بالولاية مما يساعد على استقرار المجتمع.

(1) ولاية القضارف- إدارة المحاجر.

## المبحث الثالث
## مجالات التنمية الاجتماعية

**خدمات التعليم:**

تعتبر خدمات التعليم رأس الرمح في التطور والنماء للمجتمعات، كما هي رسالة ربانية فرضها الله سبحانه وتعالى حيث يقول في كتابه العزيز { اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (1 ) خَلَقَ الإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ ( 2) اقْرَأْ وَرَبُّكَ الأَكْرَمُ (3 ) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ( 4) عَلَّمَ الإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ (5 )}[1] ومن هنا سارت العملية التربوية نهج رباني. وعبر عنها كذلك الدستور حيث جعلها من الحقوق الأساسية للفرد وتأسيساً على ذلك عملت الولاية من خلال وزارة التربية على تقديم الخدمات التعليمية عبر أكثر من 823 مدرسة أساس منها 348 مدرسة مختلطة و118 مدرسة ثانوية وجامعة واحدة وبعض الكليات الخاصة لإكمال حلقات التعليم بالولاية. ومن المجهودات التي ظلت تقدمها في هذا الشأن إعداد المعلمين والكوادر العاملة في حقل التعليم ويبلغ عدد المعلمين في مدارس الأساس نحو 7878 معلماً من جملة الربط المقرر 10029 بعجز 2251 معلماً ويبلغ عدد التلاميذ بالأساس 292,914 تلميذ وتلميذة. وتكمن مشكلة أو معوقات التعليم في المدارس المختلطة وتسرب البنات في التعليم والزواج المبكر. وبعد القرى عن بعضها البعض. ولمعالجة قضايا التعليم بالولاية هناك مجهودات تبذل في تعيين المعلمين لسد النقص وبناء المدارس وإعمال قانون الزامية التعليم خاصة الأساسي والمدارس القرآنية ونظام تقديم الغذاء لتلاميذ مرحلة الاساس هذه من شأنها الرقي بهذه الخدمة وتطورها ونمائها في الولاية.[2]

---

(1) سورة العلق آيات (1-5)

(2) وزارة التربية والتعليم، والإداره العام لمرحلة الاساس تقرير.

الجدول التالي يوضح ذلك[1] **جدول رقم ( 5)**

**الاداء العام لمحور التعليم من العام ٢٠١٠م- ٢٠١٥م**

| الرقم | العام | الاعتماد الكلى | الاداء | نسبة |
|---|---|---|---|---|
| 1 | ٢٠١٠م | 44,521,333.00 | 7,127,163.51 | 16% |
| 2 | ٢٠١١م | 15,593,001.20 | 12,981,103.69 | 83% |
| 3 | ٢٠١٢م | 14,329,000.00 | 8,746,620.00 | 61% |
| 4 | ٢٠١٣م | 53,311,577.00 | 12,614,830.00 | 24% |
| 5 | ٢٠١٤م | 79,798,675.00 | 37,499,927.47 | 47% |
| 6 | ٢٠١٥م | 93,496,000.00 | 15,055,251.77 | 16% |
| | الجملة | 301,049,586.20 | 94,024,896.44 | 31% |

Page 2

**الصحة:**

تعتبر الخدمات الصحية من الخدمات الأساسية التي تأتي في مقدمة الخدمات التنموية لاستقرار المجتمعات من خلال ما يقدم لها من خدمات صحية بأنواعها العلاجية، والبيئية، والرعاية الصحية الأساسية عبر منافذ مختلفة من مرافق وبنيات تحتية، وكوادر عاملة، ومعدات، وأجهزة والجدول أدناه يوضح ذلك:

**جدول رقم (6) يوضح المؤسسات الصحية بالولاية[2]**

| المؤسسات الصحية | المطلوب | الموجود | الفجوة |
|---|---|---|---|
| المستشفيات | 40 | 32 | 8 |
| المراكز الصحية | 100 | 73 | 27 |
| الوحدات الاساسية الأولية | 402 | 246 | 156 |

[1] وزراة المالية ولاية القضارف – إدارة التنمية .

[2] الجهاز المركزي للاحصاء. مكتب وزارة الصحة.

مما يجدر ذكره حسب المعيار العالمي مستشفى لكل 50000 نسمة ومركز صحي لكل 20000 ووحدة صحية لكل 5000 نسمة.[1]

من هذا الجدول يتضح حاجة الولاية لمزيد من المرافق الصحية لسد النقص وذلك بخلق فرص الاستثمار في هذا المجال عبرالقطاع الخاص وسعي الجهات الرسمية في ترفيع المراكز الصحية إلى مستشفيات خاصة في المناطق الطرفية والوحدات الصحية إلى مراكز صحية لتقديم الخدمات المتكاملة ونقلها إلى أماكن تجمع السكان بها. من خلال الخارطة الصحية التي تعمل على عدالة توزيع الخدمات الصحية بالتغطية الشاملة في أرجاء الولاية.

**جدول رقم (7 )**

| الكوادر | اخصائيين | أطباء | أطباء أسنان وصيادلة وامتياز | الفنيون ومساعدين | الممرضون | مفتشو وضباط بالصحة | ملاحظ ومساعدي ملاحظ | العمال | الأخرى | الصحة الانجابية | القابلات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العدد | 62 | 203 | 267 | 175 | 877 | 146 | 204 | 220 | 346 | 317 | 930 |

الكوادر العاملة في مجال الصحة بالولاية الكوادر الأخرى 346 كوادر الصحة الانجابية 317.[2] منتشرين في محليات الولاية المختلفة.

ويتضح من هذا الجدول النقص الحاد في العمال الكوادر العاملة في صحة البيئة وما يترتب عليه من انتشار الأمراض خاصة الالتهاب الرئوي والملاريا والمسالك الدولية.

وهناك جهود بالولاية لمكافحة مرض الكلازار في أماكن انتشاره بالتعاون مع الجهات ذات الصلة من المؤسسات والهيئات والمنظمات للقضا على المرض بالولاية بحلول عام 2020م.[1]

---

(1) وزارعة الصحة، مكتب الإحصاء، الخارطة الصحية بالولاية.

[2] الجهاز المركزي للاحصاء. تقرير وزارة الصحة.

وما يعزز فرص الاستقرار بالولاية توطين العلاج بها عبر إنشاء المرافق الصحية الكبيرة منها مستشفى القضارف التخصصي ومستشفى الأسنان ومركز السكري وافتتاح مركز متخصص لعلاج الأورام وغير من المرافق التي من شأنها أن تجعل من القضارف قلبلة لأهل الولايات الأخرى.

والعناية بالرعاية الصحية الاولية من خلال التغطية الشاملة للقابلات بمعدل قابلة لكل قرية التي بلغت نسبة التغطية فيه أكثر من 75% مما يقلل من نسبة وفيات الأمهات والأطفال حديثي الولادة ومعالجة سوء التغذية التي تعاني منها الولاية. ومن المعوقات التي يعاني منها هذا المجال هجرة الكوادر الصحية المستمرة والنقص في بعض المعدات والأجهزة. الجدول التالي يوضح ذلك [2] **جدول رقم (8)**

**الاداء العام لمحور الصحة من العام ٢٠١٠م- ٢٠١٥م**

| الرقم | العام | الاعتماد الكلى | الاداء | نسبة |
|---|---|---|---|---|
| 1 | ٢٠١٠م | 31,325,745.00 | 2,406,090.26 | 8% |
| 2 | ٢٠١١م | 8,186,421.00 | 1,917,978.47 | 23% |
| 3 | ٢٠١٢م | 3,738,000.00 | 2,612,828.00 | 70% |
| 4 | ٢٠١٣م | 27,117,630.00 | 9,873,584.74 | 36% |
| 5 | ٢٠١٤م | 28,197,258.00 | 13,731,173.84 | 49% |
| 6 | ٢٠١٥م | 47,735,000.00 | 4,932,624.66 | 10% |
| | الجملة | 146,300,054.00 | 35,474,279.97 | 24% |

**التأمين الصحي:**

التامين الصحيى هو نظام إجتماعى طبى يهدف الي ترقية وتقديم الخدمات الطبية للعاملين وعائلاتهم من خطر المرض وذلك بتوفير العلاج للمؤمن عليهم وفيه يدفع 25% من قيمة الدواء.

---

(1) وزارعة الصحة، مكتب الإحصاء، الخارطة الصحية بالولاية.

[2] وزراة المالية ولاية القضارف – إدارة التنمية .

رئيته الريادة في إدخال الجميع تحت مظلة التأمين الصحي لضمان تلقى رعاية طبية متميزة مساهمة في تحقيق الأمن الاجتماعي، رسالته الصندوق القومي للتأمين الصحي مؤسسة تكافلية تعني بتوفيرخدمات طبية متميزة بعدالة وإستدامة تنال رضا المؤمن لهم، تمثلت اهدافه في :-

تعضيد قيم التكافل بين افراد المجتمع .

توزيع تكلفة خطر المرض علي المجتمع

إدخال جميع المواطنين في التأمين الصحي

ترقية وتطوير الخدمات الطبية وتوفير المناخ المناسب لهم من مدخلات العمل

الطبي وتحسين اوضاعهم وتوفير الاستقرار لهم من اجل عطاء مستمر ومميز.

اطمئنان رب الاسرة واسقرار احواله الصحية بمجرد إنتمائه لنطام التأمين الصحي

تقوية النسيج الاجتماعي والترابط الأسرى والمجتمعي من خلال

تطبيق مفاهيم التأمين الصحي الاجتماعية.

حزمة الخدمات الطبية التي يقدمها التأمين الصحي :

1/يكفل المشترك والديه وزوجته وأبنائه المسوفين لشروط

الكفالة والبنات غير المتزوجات.

2/تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية.

3/الكشف علي مستوي الطبيب العمومي والأختصاصي

والاستشاري

4/كل الفوحصات المعملية والتشخيصية والأشعة التشخيصية

المقطعية ــ والموجات الصوتية والرنين المغنطيسي.

5/التنويم السريري بالمستشفيات والمراكز الصحية.

6/كل العمليات الجراحية (عدا القلب المفتوح والاوعية الدموية)

7/التشخيص والعلاج الجراحي والكيميائي للاورام السرطانية.

8/خمة الأسنان عدا علاج الجزور.

75/9% من قيمة الدواء يدفعها التأمين الصحي للمؤمن له

نسبة التغطية السكانية:

عدد سكان ولاية القضارف (1.6661.28) واحد مليون وستمائة وواحد وستون الف ومائتين وثمانون نسمة. والنسبة الحالية للتغطية حتي الأن (نوفمبر 2016م 51%). نحو(836,897) حاملي البطاقة بالولاية.

التغطية الخدمية:

تعتبر ولاية القضارف من الولايات الرائدة في مجال تقديم الخدمة الطبية بالسودان وتأتي بعد ولاية الجزيرة من حيث تقديم الخدمات الطبية:

التغطية الخدمية بالمحليات: **جدول رقم ( 9)**

| عدد المحليات | المستهدف | المغطي | نسبة التغطية |
|---|---|---|---|
| 12 | 12 | 12 | %100 |

مرافق خدمة التأمين الصحي: **جدول رقم (10 )**

| لبان | مـ ستشفيات | راكز مباشرة | راكزغير مباشرة مـ | يادات طرفية | عيا دات إختصاصين | صـ يدليات مباشرة | صـ يدليات غيرمباشرة | لجملة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| لعدد | 3 2 | 8 | 6 8 | 2 | 30 | 6 | 9 | 73 |

- ❖ بلغ عدد المترددين خلال النصف الاول للعام 2016م 523596 متردد
- ❖ عدد المحالين الي الاختصاصي 39311 محال 8% من جملة المترددين علي الطبيب العمومي
- ❖ عدد المحالين بالولاية 1426 متردد بنسبة 4% من جملة الالمترددين علي الاختصاصي
- ❖ اكثر الامراض تردداً هي (الملاريا ، الالتهاب البولي، والالتهاب التنفسي)

مناشط الخدمة الطبية:

1/ادارة المرافق المباشر

2/ الاشراف الفني علي مرافق تقديم الخدمةغير المباشرة

3/تم التعاقد مع اثنين من الاختصاصين الزائرين مسالك بولية ، باطنية قلب

4/اسجلاب احدث جهاز موجات صوتية للقلبECHO

5/استجلاب جهاز موجات صوتية حديث ثلاثية الابعاد

6/علاج نزلاء سجن القضارف جميعهم مع استثناء دفع 25% من قيمة الدواء لهذة الفئة

7/سيتم افتتاح المرحلة الثانية للمجمع الطبي الحديث وبدئنا فيعلياً في المرحلة الثالثة بالبناء

**التنمية الأجتماعية و الثقافية في ولاية القضارف**

ولاية الفضارف من الولايات التى تهتم بالفن والثقافة وتهذيب الذوق العام وكان ذلك نتاج الحراك الفني لبذي انداح في ارجاء الولاية وخاصة في حاضرتها القضارف والمتمثل في العديد من الاتحادات والجماعات الثقافية التي تذيد عن اثنين وثلاثون اتاحد وجماعة من ابرزها اتحاد المهن الموسيقية وإتحاد المسرحيين وإتحاد الشعراء والأدباء والكتاب وإتحاد التشكيلين .

هذا بالأضافة الي الاندية الاجتماعية الثقافية التي تقدم الندوات والاعمال الفنية لعضويتها من مرتادي هذه الاندية وجماهير الولاية منها نادي القضارف ،ونادي المصارف ، كذلك توجد العديد من الفرق التراثية التي تعمل علي نشر الثقافات والعادات و التقاليد الخاصة بالقبائل والمجموعات المكونة لمجتمع القضارف لخلق لحمة واحدة تعبر عن هوية المجتمع والتي هي جزء من الهوية السودانية.

تعتبر الإذاعة والتلفزيون من أهم أدوات التواصل ونشر الوعي والثقافة في المجتمع ، والقضارف تزخر باليات التواصل الاجتماعية ، ومن أهمها تأتي الهيئة الولائية للإذاعة والتلفزيون لدورها الفاعل في تحقيق وتعزيز ونشر ثقافة السلام السلم الاجتماعي والاستقرار في المجتمع وذلك عبر البرامج الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والفئوية التي تقدمها للجمهور ن وتأتي الإذاعة في المقدمة من حيث التغطية الواسعة على نطاق الولاية وحسن استماع المواطنين بالولاية في متابعة برامجها وخلق علاقة وطيدة بين الإذاعة والموطن بما تقدمه من مواد حاجته ، مما خلق نوعاً من الاستقرار والسلام في المجتمع .

ولعب راديو المجتمع في الهيئة دوراً ريادياً في نشر ثقافة السلام والتعايش السلمي من خلال البرامج التي ظل يقدمها باستمرار والتي كانت تحمل عنوان السلام والتنمية ومخاطبة المجتمعات بلغاتهم ولهجاتهم المحلية وأتاحة

الفرص لهم للإدلاء باراءهم وأفكارهم حول ما يريدونه في مجتمعاتهم كان له أثر ايجابي من دعم التواصل بين الراديو والمجتمع وبين المجتمعات فيما بينهم مما ولد شعوراً حقيقياً للانتماء للوطن ونشر ثقافة السلام واللم الاجتماعي والمعرفة وتعليم المهارات للازمة التي تساعد على إدخال طرق جديدة للمعيشة والسلام والاستقرار ، حيث ان مجتمع القضارف به العديد من الفرق و الجماعات منها فرقة كاو للتراث الكواليب (نوبة) ، وفرقة توراروا لعرض تراث الهوسا، وفرقة حي الجنينة الخاصة بقبائل المساليت ، وفرقة البني عامر ، وفرقة منطقة الصراف هذا بالأضافة الي الأرث الكبير في بطانة ود أبوسن والدوبيت في شمال الولاية ونحاس الناظر بكر في جنوب الولاية.وأغلب المحليات توجد بها فرق خاصة بالتراث والفنون الشعبية وهي جميعها تعمل من اجل نشر ثقافة السلام ونبذ العادات الضارة ومحاربتها مثال (زواج القاصرات والختان الفرعوني) وتعمل ايضاً في مجال التثقيف الصحي ومكافحة مرض الايدز والامراض الاخري والعمل علي سلامة الامومة والطفولة (خفض الوفاة في سن دون الخامسة ) ومحاربة المخدرات ، ومن ومن اهم اعمال هذه الفرق الفنية التحريض والتحفيز علي مكارم الاخلاق وإرساء فيم التكافل والتحرام.وكما تساهم في تقريب الفكار والرؤي الرسمية في قوالب درامية لسهولة توصيل المادة المطلوبة خاصة فرقة خاصة فرقة جلكسات الكوميدية التي تحرص علي فعل الخير لإنجاح المشروعات التنموية بالولاية والتعامل المثالي مع البيئة في قالب درامي بسيط ومقبول .

وتشارك هذه المجموعات في كل المناسبات الولائية ومن ابرزها برنامج ليالي المحليات والذي يهدف الي اكتشاف المواهب الفنية بالمحليات للدفع بها للمركز لتساهم في الاعمال القومية بالاضافة الي الترويج وخلق حراك ثقافي وسط هذه المحليات لعرض النشاط الابداعي بها ، كما تشارك المجموعات والفرق التراثية والفنون الشعبية خاصة في المحليات الحدودية مع الاقاليم الاثيوبية

الامهرا، التقراى في الاحتفالات المقامة في كل من البلدين خاصة احتفالات اثيوبيا باللفية الثالثة في العام 2007م في مدينة بحر دار ومدينة مقلى الاثيوبية ، هذه المشاركات يغلب عليها جانب التراث الفلكلوري بين البلدين مما يعزز ارثاء فرص قيم ثقافة السلام والتعايش السلمي في الولاية لذلك يعتبر هذا الجانب الثقافي خاصة الفنون الشعبية تلعب دوراً مهماً وملحوظاً في تعزيز العلاقة بين الشعبين جنباً الي جنب مع الجهود الدبلوماسية الشعبية التي التي تقيم المعارض التجارية داخل البلدين، ومن الثقافات الاثيوبية التي لها رواج كبير داخل الولاية (وجبة الزغنى) الاثيوبية والتي يتناولها معظم مواطني الولاية خاصة في الناسبات وا فراح الزواج .كما توج بالولاية ثمانية واربعون رابطة شبابية تعني بالعمل الابداعي والطوعي، أضف الي ذلك منظمات المجتمع المدني و المنظمات الدولية و دورها الفاعل في تنمية المجتمع .

يعتبر النشاط الرياضي بمختلف أنواعه المتعددة من الأنشطة المهمة التى وصى الدين الحنيف حيث قال صلى الله عليه وسلم في الحديث (علموا أبنائكم السباحة والرماية وركوب الخيل ) وجاء في الأثر أن العقل السليم في الجسم السليم ، حتى تكمل الرياضة منظومة الصحة والتعليم وصولاً للهدف المنشود وهو الانسان الصحيح القادر على العطاء في مجالات التنمية والخدمات والعبادة لله عز وجل .

تعتبر ولاية القضارف من أقدم الولايات التى تمارس الرياضة في ضروبها المختلفة من (كرة قدم ، الكرة الطائرة ) ن وولاية القضارف تعتبر من الولايات التي أسست الدوري الممتاز بفريق الموردة الرياضي والآن عادة أكثر قوة بالدفع بنادي الشرطة القضارف في إطار منظومة الدوري الممتاز لموسم 2017م وبها عدد (32) أثنين وثلاثون نادياً بمختلف الدرجات يتقدمهم فريق الشرطة القضارف ، وإشراقة ، والأهلي ، واسهم ، وغيرهم ، والقضارف زاع

صيتها عندما تقدم فريق ديم حمد والشايقية في ريادة وزعامة الكرة الطائرة بالسودان حيث مثل السودان في أكثر من محفل أقليمياً ودولياً .

ويوجد بولاية القضارف عدد أثني عشر أتحاداً رياضياً وهيئة تعنى برعاية النأشيين والبراعم ن كما توجد بعض الأندية الثقافية والاجتماعية التي تظل قبلة لأهل الثقافة وعلى رأسها نادي القضارف الثقافي ، ونادي المصارف ، ونادي الفانيين ن ودار الشاقية ، والرباطاب وغيرها من الأندية التي تعمل على التواصل الاجتماعي وتبادل الثقافات لخلق روح اجتماعية واحدة تعمل على احترام الآخر بثقافاته وممارساته في مجتمع واحد يسوده الاحترام المتبادل والمحبة والألفة والسلام والاستقرار .

تعتبر السياحة علم وفن وصناعة وقيمة اقتصادية ذات مردود مؤثر في بناء الناتج المحلي والقومي. وتشكل تواصلاً ثقافياً حياً وتخلق أفضل العلاقات بين الشعوب من خلال الاطلاع على الحضارات والثقافات وتيسير وتبادل المعارف والأفكار الوطنية.

تتميز الولاية بتنوع قبائلها لتشكل لوحة من الوحدة الوطنية حيث تحتضن في ربوعها كل قبائل السودان وفنونها وصناعاتها الشعبية وعاداتها وتقاليدها ومأكولاتها ومشروباتها فكل ذلك يندرج تحت قبيلة التراث الذي أصبح يوظف في خدمة السياحة في عالمنا المعاصر. أيضاً الولاية تزخر بكم هائل من الموارد المختلفة من ثروة زراعية وحيوانية وغابات وجبال تاريخية وبنيات تتيح لها فرص تنظيم أعياد الحصاد وسباقات الهجن بالبطانة وتسلق الجبال واستضافة الدورات الرياضية والفنية والثقافية واستقبال المؤتمرات والمنتديات إضافة إلى موقعها المميز حيث تجاور أربعة ولايات ودولة اثيوبيا وتحتضن جزء من محمية الدندر للحياة البرية وطرق حديثة تربطها بميناء البلاد الرئيسي[1].

[1] الورشة الأقليمية لقضايا الحدود في القرن الأفريقي – مطبعة جامعة الخرطوم – القضارف ، 2014م ،ص 90

ولاية القضارف على الرغم من الإمكانيات الهائلة التي تتمتـــع بهـــا فـــي السياحة والمواقع ألاثرية إلا أنها تفتقر إلى أماكن الترفيه والمتنفس فيها عدا حدائق سد السرف على مدخل طريق القضارف – كسلا ، ومنتزه واحة الشرق بحي ديم النور جوار سوق الكودة ، ومنتزه الشهيد داخل مدينة القضارق منطقة السكة حديد ، ومنتزه الجيش بحي كرري ، ومنتجع الجاسر بحي بدر ، ومنتزه ســـتى ســـنتر بحي النصر ، ثم منتجع الإنقاذ بالحواته ، وكل هذه المنتزهات السياحية في حاجة ماسة إلى التأهيل حيث تستوعب رواد السياحة ومواطن الولاية والتي تعمل علـــى توفير الراحة والترويح الذي يجدد الحيوية والنشاط .

**الجهات العدلية :**

العدالة هي اساس الحكم في الحياة تعتبر ولاية القضارف من الولايات التي تهتم بالعدالة متمثلة في قوات الشرطة والادارة القانونية والجهاز القضائى .

**الادارة القانونية بالولاية:**

انشأت الادارة القانونية بولاية القضارف عند قيام الولاية في العام 1994م وتعمل في جميع محليات الولاية الثني عشر بواقع وكيل نيابة لكل محلية لتعين الحكم الادارى وتقريب خدمة القاتون والعدالة لتكون مناخ لجميع افراد المجتمع وهى تعطى العمل الجنائى المتمثل في الاشراف على التحرك وتمثل الاتهام امام المحاكم بمختلف دراجاتها والظهور عن الحق العام عموماً

المصدر وزارة الثقافة والشباب والرياضة.

**الجهاز القضائى:**

لإكمال عملية التقاضى وحماية الحقوق وحماية الحقوق ورد المظالم وفصل المنازعات وتحقيق العدالة وإستقرار المجتمع يعمل الجهاز القضائى بالولاية عبر عدد منالمحاكم منها:

أ/محكمة القضارف المدنية العام

ب/محكمة الفضارف للاحوال الشخصية

ج/المحكمة الجنائية العامة

د/المحكمة الخاصة بالتوثيقات وتتبع للمحكمة المدنية

ه/المحكمة الخاصة التى تختص بقضايا تهريب البشر والسلاح وتهريب المخدرات وقضايا النظام العامات

كما يوجد قاضى خاص بالمحكمة الخاصة التى تختص بقضايا الحدود لإحقاق التعايش السلمى والمحافظة على النسيج الإجتماعى .

ومحكمة الإستئناف وعندما تكتمل حلقات التقاضى بالولاية .

كما توجد العديد من المحاكم الاهلية والريفية والتى من شأنها اشاعة العدل في المجتمع عبر مايسمى بالجودية السودانية المنتشرة في في ارياف الولاية وتقوم بدور مهم في اصلاح ذات البين وفض النزاعات في المجتمع.

**مساهمة الشرطة في إستقرار المجتمع :-**

للشرطة دور هام وطليع تلعبه في استقرار المجتمع وبما ان المجتمع يعمل في مصلحة الامن وتكامل دور الشرطة مع المجتمع ويتكلل بنجاح العملية الامنية واستقرار المجتمع والتعاون يكون في حالات مد رجال الشرطة بالمعلومات اول باول من خلال اللجان المجتمعية بالاحياء والقرى والتبليغ الفوري لأي جديد يخل الامن والتدابير عبر المنشورات للجان المجتمعية والاسر في الاحياء لتوعية الجمهور بمهددات الامن التي تعكر صفو الجميع وبذلك تكون للشرطة مساهمة قي استقرار المجتمع وحفظه وفي العام 2009م تم تشكيل قوات مشتركة من الجانب السوداني والأثيوبي مهامهم ترسيم الحدود بين السودان ودولة اثيوبيا.

**إنشار الشرطة في الشريط الحدودي:-**

تتمتع ولاية القضارف بمساحات شاسعة ولها حدود مع دولة اثيوبيا مما سهل لمعتادي جرائم التهريب بكافة انواعه والنهب المسلح ملاذهم قي تلك

المساحات وقد ساهمت رئاسة شرطة ولاية القضارف ومحلياتها الأثني عشر وبقواتها وكافة آلياتها وإداراتها المتخصصة التي تعمل تامين الحدود بواسطة رجال شرطة اكفاء مدربين ومؤهلين لمكافحة الجريمة ويؤدون مهام وواجبات الشرطة المؤكلة اليهم وفقاً للقانون وهنالك اقسام ونقاط منتشرة بالحدود للحد من المخدرات عبر ضبط تجار ومروجي المخدرات وجرائم تهريب البشر والدخول الغيرالشرعي للبلاد كما تقوم الشرطة بحماية وتأمين الصادرات والواردات التي تدخل وتخرج من البلاد وضبط المخالفين والمتهربين وحماية اقتصاد البلاد ايضاً هنالك انتشار من الشرطة الشعبية والمجتمعية ومرابطين جزئين يساندون قوات الشرطة في مهامهما وواجباتها ولديهم جمعيات زراعية تقوم بزراعة الاراضي الحدودية يعملون بالتنسيق مع قوات الدفاع الشعبي لمحاربة العصابات والمليشيات الأثيوبية المسلحة التي تتسلل الي الأراضي السودانية وتقوم بارتكاب جرائم النهب المسلح وحوادث جنائية وساهمت بشكل فعال في الأمن والاستقرار وإعادة بسط هيبة الدولة .

تعمل الشرطة في الحدود علي مشاركة كافة الجهات ذات الصلة والمواطنين في سبيل الوقاية ومكافحة الجريمة حيث أن هنالك ادوار ومهام لجهات يمكن ان تقوم بها تسهم في اسناد جهود الشرطة للتقليل والوقاية من الجريمة لاسيما إن الجريمة تعتبر تقليدية وعادية ومنظمة في بعض الاحيان.

ونشير هنا الي ان هنالك قوات لرصد ومتابعة الظواهر الاجرامية وفق خطط يومية وشهرية وذلك من خلال القيام بعمل منعي واستباقي للحد من نشاطهم الاجرامي ، الشرطة تلعب دور هام كعادتها في استقرار الناس و محاربة الفساد و التهريب والجرائم الحدودية المشتركة و العابرة بكافة انواعها حفاظا علي الامن والاقتصاد القومي لذا كان من الطبيعي ان يكون هنالك انتشار واسع للشرطة

بالولاية للحد من تلك الظواهر التي تورق المجتمع و حماية ممتلكات الامة وحفظ الامن وبسط هيبة الدولة.

**الشرطة و حماية للمجتمع:-**

للشرطة دور كبير تلعبه في المجتمع لاشاعة العدل وروح التسامح ورد الجهوية والقبلية التي تطرأ من حين الي اخر للحفاظ على القومية ونبذ التطرف لتكوين مجتمع معافي خالي من تلط الامراض التي تساهم في عدم الاستقرار وإشاعة الظلم بين الاخرين لذا من الطبيعي ان للشرطة دور هام في اشاعة العدل وبث الطمأنينة للمجتمع ورجوع الحقوق لأهلها المظلومين وبسطة هيبة الدولة لتساوى الجميع في الحقوق والواجبات التى تضمن للجميع العيش في رغد وطمأنينة.

إن تحقيق الامن بمفهومية الشامل والاستراتيجي يعني قدرة الدولة على تحقيق وتامين مصالح مواطنيها وذلك بامتلاك عناصر القوة الاستراتيجية والتي تقوم وتستند علي تحقيق الامن الانساني وتامين المستقبل بامتلاك الارادة الوطنية علي بيئة سليمة وتنمية موارد وحفظ حقوق الاجيال القادمة وتحقيق رفاهية الفرد والمجتمع غاية الدولة وهدفها الاستراتيجي الذي يسهم في تحقيق الامن العالمي ويقابل مفهوم الامن القومي وتفسيره خلال تفسير المقصود للخطر الاستراتيجي بدأ من الخطر الفردي او الاسرة او المجتمع ويتطور الي مجموعات اكبر كالحرب والنزاع القبلي او بين بلدين او اكثر يشمل قارة او العالم .

فالضرر هنا امتد الي الفرد والاسرة والمجتمع الي الدولة الي البشرية كافة وقد يمتد اثره الي الاجيال القادمة وبهذا الفهم يمتد الاثر الي الامن القومي الوطني .

وتعمل الشرطة بتسخير كافة امكانياتها وكوادرها البشرية لمكافحة الجريمة واكتشاف ما يقع منها وبسط الامن والسلامة العامة وحماية المجتمع وان يكون المجتمع سليم ومعافي من الجريمة وتوفير الامن ولديها خططها الامنية والجنائية

التي تقوم بوضعها وتنفيذها سواء كان ذلك من خلال العمل اليومي _ النوعي _ وهي تمثل خط الدفاع الاول لمنع الجريمة وحفظ الامن بحكم مسئولياتها عن عمليات الامن الداخلي وهنالك خطط موضوعه يتم من خلالها تحديد المهددات الامنية والمحاذير المتوقعة وكذلك خطط لمكافحة ومحاربة الظواهر الاجرامية .

**الجهود المبذولة لاشاعة العدل ورد المظالم بالجتمع :-**

الأمن يقصد به ما يطمئن الفرد علي نفسه و عقله و ماله و عرضه وعقيدته و بمفهومه الشامل يقصد به الامن العام و السكينة العامة و الصحة العامة ويتحقق ذلك عن طريق الوقاية من الجريمة ومنعها قبل وقوعها باتخاذ التدابير التي تحول دون الاخلال بسير الحياة العامة وفق سلسة اجرءات سواء كانت اقوالا او افعالا ادرية او قانونية تحول دون وقوع الجريمة او استمرار حدوثها او بمعني اخر حفظ النظام العام ، الشرطة هي بوجه عام ادارة الدولة لاقرار النظام العام وهو الدور الذي ينتظره المجتمع من الشرطة في الدفاع عن مصالحه – ونجد ان المقاصد الشرعية اشملت عليها جميع القوانين الجنائية و الادارية في يلي الشرطة و التي تقوم بتنفيذها جميع وحدات الشرطة حسب اختصاصها الوظيفي و المهني فيما تقوم به في سبيل ذلك الاجراءات الوقائية و العنية و العقابية و العلاجية ، كما تقوم الشرطة باشراك المؤسسات العامة بالدولة الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية للقيام بواجباتها التي يسندها القانون و الادارة ، لياتي دورها متكاملا مع الشرطة في احداث إصلاح المجتمع بمختلف الاساليب التربوية و التعليمية و الارشادية والتوعوية و الدينية و الثقافية و الشبابية و الرياضية.

وتقوم الشرطة بمعتابعة المجتمع وتكديس نشاطه الفكري و المادي في قضية الامن الشامل وما لديه من ارث علي الامن والخوف وما لديه من الشعور و الدوافع علي مكافحة الجريمة قبل وقوعها و دوره في المشاركة في اقرار الامن

داخل بيئة سكنية او عمله وذلك يتجسد في المشاركة ضمن و برامج الشرطة الشعبية و المجتمعية عن طريق الرباط الجزئي و التامين الذاتي والدفاع الشعبي و منظمات المجتمع المدني وغيرها .

**دور الشرطة المجتمعية في ولاية القضارف:**

الشرطة السودانية ومنذ قيامها قبل اكثر من مائة عام استعانت بالجهد المجتمعي والشعبي وان تغيرت اشكاله وفقا للظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والامنية التي عاشتها البلاد ، وقد تشكلت الادارة الاهلية حلقة وصل وجسرا للتواصل بين الشرطة والمجتمع وقد تطورت هذه المشاركة عندما اصدرت الدولة قانونا للشرطة الشعبية في العام 1976م كأول تقنين للمشاركة الشعبية ولم يقفل هذا القانون وبقي شكلا إلى ان اصدرت امر الشرطة الشعبية في العام 1992م اعقبته لائحة تنظيم الشرطة الشعبية لسنة 2011م التي نصت المادة (3) منها على ان ضمن العناصر المكونة للشرطة الشعبية ( اللجان المجتمعية ) ولاية القضارف تتمتع بانتشار واسع للجان المجتمعية التي غطت جميع قرى وفرقان وأحياء الولاية بمحلياتها ال 12 جميعها حيث ان جملة ما تم تكوينه من اللجان بلغ عدد (817) لجنة مجمعية بعضوية وصلت عدد 12,000عضو .

المنطقة الحدودية للولاية او الشريط الحدودي مثلت أولي اهتمامات الشرطة الشعبية بالولاية لذا عملت علي ضرورة اكمال جميع تكويناتها حتي بلغ جملة تم تكوينه من اللجان المجتمعية ف (4) محليات علي الشريط الحدودي عدد (255) لجنة بنسبة 30% من جملة التكوينات الكلية للولاية .

ايضآ اقامت العديد من نقاط بسط الامن الشامل علي طول الشريط الحدودي وصلت عدد (12) نقطة بمحليتي باسندة والقلابات الشرقية وهذه النقاط تمثل 50% من جملة النقاط المنشآة العاملة بالولاية .

هذه اللجان تعمل علي إسناد الشرطة في منع وقوع الجريمة والمساعدة في كشف الجرائم فضلاً عن الدور الكبير الذي تقوم به في اصلاح ذات البين عبر برنامج الجودية حيث ساهمت في حللت المشاكل وإصلاحها ووصلت عدد التي تم حلها قبل وصولها للمحاكم والقضاء ما يزيد عن (1800) حالة لم يتم فتح أي بلاغ حيالها .

هنالك دور كبير تقوم به منظمات المجتمع المدني في التنمية الأجتماعية في ولاية القضارف عبر مجموعة من المجالات ( الزراعة و الإرشاد الزراعي ، التربية و الإنتاج الحيواني ، التثقيف الصحي و محو الأمية و الأمية التقنية و كذلك الإزالة مخلفات الحرب حيث أن ولاية القضارف تأثرت بالحرب بحكم موقعها الجغرافي الذي يتاخم الجارة دولة اثيوبيا من الناحية الشرقية بطول 72000 كلم هذه المناطق ظلت مسرحاً للعمليات العسكرية التي استخدمت فيها كل أشكال القتل والتدمير وزراعة حقول الألغام والمتفجرات البالغ عدد (18) منطقة خطر في قاعدة البيانات الخاصة بمكافحة الألغام ومخلفات الحرب وبمجهودات المركز القومي لمكافحة الألغام وحكومة الولاية والمنظمات الطوعية العاملة في هذا المجال بالولاية وهي الوحدات الوطنية الطوعية وأصدقاء السلام والتنمية، أفضت هذه المجهودات إلى تطهير ونظافة المناطق الخطرة المسجلة بالولاية والبالغ عددها (18) منطقة وجرى تسليمها للمجتمعات المحلية وحكومة الولاية.[18]

**أهم المشروعات التي تعزز فرص السلام الاجتماعي بالولاية:**

1. يعتبر سدي أعالي عطبرة وستيت من المشروعات الاستراتيجية والتي تحدث طفرة تنموية هائلة بولاية القضارف وذلك من خلال ما يوفره السد لكميات كبيرة من المياه كل مشكلة المياه بالقضارف بالإضافة لاسهاماته في

(18) تقرير المركز القومي لإزالة الألغام ومخلفات الحرب

ري مساحات متعددة في ولاية كسلا عبر مشروع حلفا الجديـــدة وهنـــاك جهود تبذلها حكومة ولاية القضارف للحصول على كميات إضافية لتأسيس الزراعة المروية بالمنطقة فضلا عن إنتاجية توليد الطاقة الكهربائية التـــي سيكون عظيم الأثر في دفع عجلة الاقتصاد وإلى جـــاب تـــوطين بعـــض الأنشطة الاقتصادي وإيجاد فرص عمل جديدة مثال مشـــروع اســـتزراع الأسماك بالبحيرة.

والسعة التخزينية للسد نحو 3,7 مليار متر مكعب والطاقـــة الكهربائيـــة المتوقـــع إنتاجها نحو 320 ميقاواط في الساعة.[31]

إضافة إلى توطين الأهالي في مدن نموذجية نحو ثمـــاني مـــدن بالولايـــة مزودة بكل الخدمات الضرورية من المياه والتعليم والصـــحة والطـــرق وأنديـــة المشاهدة للشباب ودور الرياضة ودور المؤمنان ووحدات الحكومة من الوحـــدات الإدارية والنيابة والشرطة والأسواق والكهرباء حيث بلغ العمل فيها نحو 75%[32]

**2. مشروع حصاد المياه:**

يهدف هذا المشروع إلى تاسيس الموارد المائية للاستعمال البشـــري والحيـــواني وإدخال عملي الري التكميلي في المشاريع الزراعية للتدخل السريع فـــي الـــزمن المناسب عندما يحتاج المحصول للمياه في أوقات الصبنة ( الجفاف) ومن المتوقع أن يحسن المشروع عند إكمال تنفيذه الظروف المعيشية لسكان المنطقة ويزيد من مناسيب المياه الجوفية وهذا من شأنه توطي الزراعة المروية والبساتين التي تغذي الولاية بالخضر والفاكهة و تعمل على تحسين وضع المرأة الريفية واخراجها من

(31) تقرير وحد تنفيذ السدود – مكتب الشوك – الفشقة القضارف ، المهندس المقيم.

(32) وزارة المالية الاتحادية ، تقرير الموازنة العامة للعام 2016 ص8

الفقر في مناطق راشد ودوكة والسرف الاحمر وعنبسة وسد السرف والقريشة وتشييد العديد من الحفائر الموزعة على عدد عشرة محليات بالولاية بالإضافة إلى غرس عدد (25,000) شجرة غابية للحد من ظاهرة التصحر ونثر عدد 6 أطنان بذور حول المنشأت المائية.

### 3. مشروع الحل الجذري لمياه القضارف والشبكة الداخلية:

يعد من أهم المشروعات التي تهم المواطن والتي تعمل على استقراره اقتصادياً واجتماعيا والذي م شأه حل مشكلة المياه بالمنطقة.

يوفر هذا المشروع نحو 75 الف متر مكعب من المياه يومياً مما يسهم في تعزيز أمداد المياه للمدينة والمناطق حولها مياه صالحة للشرب حسب مواصفات منظمة الصحة العالمية WHO . وبلغت التكلفة الكلية للمشروع نحو 55 مليون دولار ومن المتوقع إكمال العمل به والافتتاح في فبراير من العام 2017م.[33]

### 4. طريق سمسم باندغيو أم الخير:

ويهدف هذا الطريق إلى ربط مناطق الإنتاج بمناطق التسويق ويسهل الحركة بطول 146,7 كلم.[34]

5. مشروع كهرباء الريف والذي من شأنه ترقية الريف وإيصال الخدمات الضرورية لها لاحداث التنمية المتوازنة مما يساهم في تعزيز فرص الاستقرار بالريف ويشمل المشروع نحو مئاتى قرية ليزيد من بنسبة التغطية بالكهرباء

(33) وحدة تفيذ السدود المهندس المقيم للمشروع – مجلس الوزراء

(34) وزارة التخطيط العمراني والمرافق العامة ، الإدارة العامة للطرق والجسور.

هذه أمثلة من المشروعات التي تعزز فرص السلام الاجتماعي بالولاية والتي يعض عليها المواطن بالنواجز ويزود عنها بالاضافة إلى الكثير من المشروعات التي تنفذها الولاية عبر منافذها المختلفة من ديوان الزكاة والمؤسسات التمويلية الاخرى مثال بنك الادخار والتنمية الاجتماعية ومؤسسة التمويل الأصغر بنك الأسرة ومشاريع استقرار الشباب والدعم المباشر لوزارة الرعاية الاجتماعية والارشاد، وبرنامج تخفيف أعباء المعيشة التي تتصدر أولويات وزارة المالية بالولاية. هذه من شأنها الالتفاف والوحدة والاستقرار لمواطن هذه الولاية ومن شأنها تعزيز السلام الاجتماعي بها.

# الفصل الثاني
# الدعائم الأساسية لمفهوم التنمية الاجتماعية

**ويحتوي على:**

- **المبحث الأول: مفهوم التنمية الاجتماعية**
- **المبحث الثاني: الأسس النظرية للتنمية الاجتماعية**
- **المبحث الثالث: معوقات التنمية الاجتماعية**

## المبحث الأول
## مفهوم التنمية الاجتماعية

صدر مفهوم التنمية الاجتماعية سنة 1944م في تقرير عن التربية الجماهيرية في بريطانيا، وتقوم الفكرة الأساسية في هذا التقرير على أن الاهتمام بالنسق القومي يجب أن ينطلق من الاهتمام بأنساق المجتمع المحلي وذلك من خلال تعليم أبناء هذه المجتمعات وتنمية قدراتهم على توجيه مسارات التغيير الاجتماعي والاقتصادي، لكن مفهوم التنمية الاجتماعية ليس حديثاً في جوهره كما ذهب إلى ذلك "أرنست ويت" ***"Ernest Witt"***لكن ما هو جديد هو محاولة تطبيق هذا المفهوم في علاج بعض المشكلات في الدول النامية والبعض الآخر يعتبر المفهوم حديثاً على اعتبار أن الاهتمام بتنظيم المجتمع وتنميته ظهر عقب الفترة العلمية الثانية.[1]

ولقد درست فكرة التنمية الاجتماعية لأول مرة – بطريقة عملية ورسمية – في هيئة الأمم المتحدة عام 1955م، ويمكن بوجه عام التأريخ لانطلاق دراسات التنمية الاجتماعية لدى المشتغلين بعلم الاجتماع في الفكر السوسيولوجي المعاصر اعتباراً من الدراسة الشهيرةالتي أخرجها "فليب روب" ***"F.Roop"***بعنوان المدخل إلى "تنمية المجتمع" عام 1955م وتقوم نظريته على بيان أوجه الخلاف بين التنمية الاجتماعية والتغير الاجتماعي بوجه عام.[2]

كما أن المطلع لأدبيات علم الاجتماع قد يلاحظ أن مفهوم التنمية الاجتماعية من المفاهيم الفضفاضة... لذلك كثرت تعريفاتها واختلفت في بعض الأحيان مع مفاهيم

---

(1) عبد العزيز العايش: دور علم الاجتماع في تنمية بلدان العالم الثالث (حالة الجزائر) أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنمية (غير منشورة)، الجزائر جامعة قسطنطينة، 2003م، 2002م، ص 42-43.

(2) حسن إبراهيم عيد، ص 65-66.

سوسيولوجية أخرى. فنجد أنها عبارة عن تغير اجتماعي يلحق بالبناء الاجتماعي للمجتمع ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية الأخرى. وتعريف آخر هي عبارة عن نمو العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات تسود فيما بينهم علاقات اجتماعية. فوجود الإنسان في المجتمع يفرض عليه الدخول في علاقات اجتماعية مع غيره من أفراد المجتمع، ومن زاوية أخرى فهي تغيير الأوضاع القديمة التي لم تعد تساير روح العصر بطرق ديمقراطية تهدف إلى بناء اجتماعي جديد ينبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة وتسمح للأفراد بتحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع المطالب والحاجات.[1]

بهذا نجد الدكتور "عاطف غيث" يعرفها على أنها التحريك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال أيديولوجية معينة لتحقيق التغيير المستهدف من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب فيها أو مرغوب الوصول إليها.[2]

من الواضح أن التنمية الاجتماعية تهتم بتنمية العلاقات والروابط الاجتماعية القائمة في المجتمع ورفع مستوى الخدمات وتلبية الحاجات للأفراد ورفع مستوياتهم الاجتماعية والثقافية وزيادة قدراتهم على فهم مشاكلهم وحثهم على التعاون مع أعضاء المجتمع للوصول إلى حياة أفضل، وذلك بالتركيز أساساً على العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للموارد والاستخدام الأمثل لتلك الموارد ومحاولة إشراك أعضاء المجتمع في قضايا التنمية الخاصة بهم، أي أنها حركة إنسانية إيجابية.[3]

---

(1) منير حجاب: الإعلام والتنمية الشاملة، القاهرة، دار الفجر للنشر، ط3، 2001م، ص 76-77.

(2) عبد الهادي محمد والي: التنمية الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعارف، 1988م، ص 57-58.

(3) عبد الهادي الجوهري، المنظور التنموي في الخدمة الاجتماعية، مرجع سابق، ص 13.

بالإضافة إلى ذلك فمفهوم التنمية الاجتماعية يختلف باختلاف التخصصات العلمية. فهي تعني لدى المشتغلين بالعلوم الإنسانية والاجتماعية تحقيق التوافق الاجتماعي لدى أفراد المجتمع بما يعنيه هذا التوافق من إشباع بيولوجي ونفسي واجتماعي. أما المعنيين بالعلوم السياسية والاقتصادية، فهي تعني وصول الإنسان إلى حد أدنى لمستوى المعيشة حصوله تلتزم به الدولة وتعززه الجهود الأهلية لتحقيق كفاءة استخدام الإمكانيات المتاحة، وتعني لدى المصلحين الاجتماعيين توفير الصحة والتعليم والمسكن الملائم والعمل المناسب لقدرات الإنسان والدخل الذي يوفر له احتياجاته، وكذلك الأمن والترويح وتكافؤ الفرص والانتفاع بالخدمات الاجتماعية، وعند رجال الدين تعني التنمية الاجتماعية الحفاظ على كرامة الإنسان باعتباره خليفة الله في الأرض، وأن ذلك يستوجب العدالة القانونية والاجتماعية والاقتصادية.[1]

والمتتبع للأدبيات وبوجه خاص مواثيق الأمم المتحدة فيما يتعلق بوضع تعريف دقيق لمفهوم التنمية الاجتماعية يستطيع أن يرى أنها تأخذ بواحدة أو أكثر من مفاهيم ثلاثة تتمثل في:[2]

**المفهوم الأول:** والأكثر شيوعاً هو المفهوم القطاعي، فالتنمية الاجتماعية ترد في مجال الاهتمام بالقطاعات الاجتماعية وبوجه خاص قطاعات الخدمات في معرض الحديث عن التنمية. ولا سيما من المنظور الاقتصادي وساعد هذا المنهج على بلورة أدق لمجموعات الغايات ذات الطبيعة الاجتماعية عند صياغة إستراتيجيات التنمية وعلى ربطها بالغايات الاقتصادية وتعميق الرؤية بالنسبة لطبيعة العلاقة بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي.

---

(1) سميرة كامل محمد: التنمية الاجتماعية مفهومات أساسية – رؤية واقعية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة، ب ت، ص 10–11.

(2) إقبال الأمير السمالوطي: التنمية الاجتماعية سياسات وقضايا، مرجع سابق، ص 25–26.

**المفهوم الثاني:** هو المفهوم الفئوي ونقصد به التركيز على أوضاع وقضايا فئات بعينها لا تستفيد من التنمية على النحو المرجو، إما نتيجة ممارسات اجتماعية قاصرة أو بسبب قصور في إستراتيجيات التنمية ذاتها، وتشغل المرأة والأطفال حيزاً واضحاً من الاهتمام في هذا الصدد، وإن بدأ العمر يحظى بمساحة أوسع نبدأ الاهتمام بقضايا الشباب والشيوخ كما أولى المجتمع الدولي فئات أخرى كالمعوقين والمهاجرين والأقليات.

**المفهوم الثالث:** هو المفهوم الإشكالي: بمعنى أن ينصب الاهتمام على مشاكل محددة كان من المفترض أن تعالجها التنمية، إلا أنها أخذت أبعاد تنذر بالخطروعجزت الأنماط المطبقة من أجل التنمية عن التعامل معها بالكفاءة الواجبة، وإذا كانت طبيعة القطاعات والفئات متشابهة في المجتمعات المختلفة فإن طبيعة المشاكل ودواعيها وآثارها يمكن أن تتفاوت من مجتمع إلى آخر.

ويرى "د. عبد الباسط محمد حسن" أن النظرة التحليلية الدقيقة لمختلف تعريفات التنمية الاجتماعية تؤكد على وجود ثلاث اتجاهات تتمثل في:[1]

**الاتجاه الأول:** يرى أصحابه أن اصطلاح التنمية الاجتماعية مرادف لاصطلاح الرعاية الاجتماعية بالمعنى الضيق لمفهوم الرعاية، والرعاية الاجتماعية في مفهومها الضيق لا تمثل إلا جانباً واحداً من الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة للمواطنين فالخدمات الاجتماعية تشتمل على التعليم، والصحة، والإسكان، ورعاية العمال، والنهوض بالطبقات الفقيرة والرعاية الاجتماعية.

وخدمات الرعاية الاجتماعية يقصد بها الخدمات التي تقدم للجماعات التي لا تستطيع أن تستفيد فائدة كاملة من الخدمات الاجتماعية القائمة كالخدمات التعليمية والصحية وهذا

(1) عبد الباسط محمد حسن: التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص 92-95.

المفهوم للتنمية الاجتماعية لا يتماشى مع ثورة الآمال المتزايدة لملايين البشر الذين يواجهون قضايا التخلف، ويرغبون في تحقيق معدلات سريعة للنمو في أقصر وقت ممكن.

**الاتجاه الثاني:** يطلق أصحابه اصطلاح التنمية الاجتماعية على الخدمات الاجتماعية التي تقدم في مجالات التعليم والصحة والإسكان والتدريب المهني وتنمية المجتمعات المحلية.

ويعتبر هذا المفهوم أكثر مفاهيم التنمية الاجتماعية شيوعاً واستخداماً فالتنمية الاجتماعية تستثمر رأس المال في الطاقات البشرية وتسعى إلى تقديم الخدمات التي تعود بالفائدة المباشرة على الأفراد، هذه الخدمات ينعكس أثرها على رفع المستويات الاجتماعية والمعيشية للأفراد من ناحية، وعلى زيادة كفايتهم الإنتاجية من ناحية أخرى.

**الاتجاه الثالث:** يرى أصحابه أن التنمية الاجتماعية عبارة عن عمليات تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه، بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد.

ولما كان التغير الاجتماعي ينصب على كل تغير يقع في التركيب السكاني للمجتمع أو في بنائه الطبقي، أو في نظمه الاجتماعية أو أنماط العلاقات الاجتماعية وفي القيم والمعايير التي تؤثر على سلوك الأفراد التي تحدد مكانتهم وأدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها... فإن التنمية الاجتماعية تنصب على كل هذه الجوانب، كما يتناول مختلف المشكلات المتصلة بالتغير الاجتماعي كالفوارق الكبيرة في مستويات المعيشة بين الأغنياء والفقراء والإصلاح الزراعي والمشكلات العمالية، ومشكلات الهجرة من الريف إلى الحضر، والمشكلات الاجتماعية الناجمة عن التغير الاجتماعي السريع.

وهذا الاتجاه في تعريف التنمية الاجتماعية هو الذي يتجه إليه ويأخذ به، حيث يشير إلى أن التنمية الاجتماعية ليست مجرد تقديم الخدمات لأنها تشمل تغير الأوضاع الاجتماعية القديمة وبناء اجتماعي تنبثق عنه علاقات جديدة تمكن الأفراد بتحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع الحاجات.

وللتنمية الاجتماعية معان نظرية مختلفة، فنجد "أروين ســاندرز ***"Irwin Sanders"*** يميز بين التنمية الاجتماعية:

1. كعملية، حيث يكون التركيز على التغيرات المتتابعة، التي خلالها ينتقل المجتمع مــن النمط البسيط إلى النمط الأكثر تعقيداً، وهي بذلك تؤكد الآثار الاجتماعيــة والنفســية على الأفراد.
2. كمنهج: حيث تعتبر اتجاها نحو الفعل، وهي بهذا تتضمن معنى العملية مع التركيــز على المرحلة النهائية، وليست عملية التتابع، فهي إذن وسيلة لتحقيق غاية.
3. كبرنامج، حيث يكون التركيز على مجموعة من الأنشطة تمثل مضمون البرنامج الذي يصبح هدفاً في حد ذاته، والمنهج هنا عبارة عن مجموعة مــن الإجــراءات يــؤدي تنفيذها إلى تحقيق الأنشطة التي تكون جوهر هذا البرنامج.
4. كحركة: حيث تحمل معنى الالتزام وتكون موجهة نحو التقدم وتصــبح نوعــا مــن التنظيم.

وهذا فإن "ساندرز" يربط مفهوم التنمية الاجتماعية بأربعة جوانب متميزة من النظرية الاجتماعية، وهي التغير الاجتماعي، والضبط الاجتمــاعي، والتنظــيم الاجتمــاعي، وعلــم الاجتماع السياسي.[1]

ويمكن أن نحددها – أي التنمية الاجتماعية – بصورة واضحة ومبسطة في هذه النقاط:

1. تهتم التنمية الاجتماعية بإيجاد التوازن في المجتمع، حيث نتج عن عمليات التصــنيع والتحضر والنمو السريع في قطاعات المجتمع وجود آثــار ســلبية فــي المجتمــع (مجتمعات فقيرة وأخرى غنية).

---

(1) لفنجستون: السياسة الاجتماعية في البلدان النامية، ترجمة أحمد التكلاوي، بيروت، دار النهضة العربيــة، 1972، ص 105–106 نقلا عن علي الكاشف، التنمية الاجتماعية المفاهيم والقضايا، القاهرة، عالم الكتب، ب ت، ص 32.

2. تهتم التنمية الاجتماعية بالأهداف الوقائية فهي تعطي اهتماماً خاصاً للجوانب الوقائية بجانب العلاج، لأن تحقيق الأهداف الوقائية يحول دون الوقوع في المشكلات أو الانتظار حتى يتم التحرك لعلاجها.
3. تهتم التنمية الاجتماعية بأهمية التداخل بين المهن وتحقيق التعاون بينها.
4. تهتم التنمية الاجتماعية بالتغيير المؤسسي لمقابلة الحاجات الإنسانية المتغيرة.[1]
5. كما أنها تعد القوى البشرية المدربة وتعمل على تغيير الاتجاهات والقيم والسلوك الذي قد يعوق جهود التنمية الاقتصادية بجانب اهتمامها بمعالجة أية مشكلات قد تترتب على التنمية الاقتصادية.[2]

ولتحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة للمجتمع، لا بد من أن تبذل الجهود في جميع الاتجاهات وفي جميع جوانب قطاعات الحياة ومجالاتها لإشباع كافة الاحتياجات الأساسية للإنسان من حيث نوعية الخدمات التي تتعلق بالتعليم والصحة والإسكان والترويح والأمن والتربية الدينية والثقافة والرعاية الاجتماعية والمواصلات، ومن حيث تنمية المجتمعات الريفية والحضرية غير الصناعية أو من حيث الفئات العمرية التي تتعلق بالشباب والشيوخ والأطفال والنوع المرأة.

ومما سبق من التعريفات التي جاءت في مفهوم التنمية الاجتماعية نخلص إلى أن هناك عناصر أساسية تشخص ذلك المفهوم أهمها:

1. أنها مفهوم معنوي لعملية ديناميكية موجهة أصلاً إلى الإنسان باعتباره الطاقة البشرية أو العنصر الإنساني الذي يساهم في عملية تنمية المجتمع.

---

(1) محمد سيد فهمي، مرجع سابق، ص 61-62.

(2) سميرة كامل محمد، مرجع سابق، ص 73.

2. أن هناك وسائل عديدة لإحداث تلك المساهمة أو المشاركة بين العنصر المادي في التنمية، والعنصر الإنساني، أهمها الصحة، التعليم والرعاية الاجتماعية وأن تلك الوسائل هي التي تساعد الطاقة البشرية على المساهمة في نمو المجتمع.
3. أن الطريقة التي يحاول بها معظم كتاب الاقتصاد أن يلحقوا التنمية الاجتماعية بالتنمية الاقتصادية، وينظروا إلى الأولى أنها لاحقة وتابعة للثانية وليس لها دور محدد وإنما هي مجرد حلقة تدخل في سلسلة النشاط الاقتصادي للمجتمع، فيها كثير من الخطأ وعدم الموضوعية، إن التنمية الاجتماعية عملية أساسية وعلى قدر كبير من الأهمية في إحداث التنمية الشاملة للمجتمع.
4. إن الهدف النهائي من عملية التنمية الاجتماعية هو إحداث التغيرات الاجتماعية في بناء المجتمع ووظائفه والتي بها تشخص وتتجسد أهداف المجتمع في إنجازات ملموسة. إن النظرة الدقيقة لمفهوم التنمية الاجتماعية وما تتضمنه من عمليات تغيير اجتماعي بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد والجماعات في ظل أيديولوجية تترجم آمال المجتمع وتصور ما يجب أن يكون عليه مستقبلا في جميع الميادين تجعلنا نقف عند مميزات يجب أن تتوفر في تعريف التنمية وبالتالي تطبيقاتها الميدانية[1]

وبذلك سوف تخدم عملية التمييز تلك صياغة نموذج لمتطلبات التنمية في المجتمعات النامية والمشكلات والمعوقات التي تواجه تحقيق تلك المتطلبات، وهي:

**الشمولية:** وهي النظرة الكلية المتكاملة لقضايا المجتمع بأشكالها المتعددة الاقتصادية والثقافية والسياسية: في حركتها وسكونها.

---

(1) مصطفى زايد: التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر (1930-1962م) مدخل جديد لدراسة المجتمعات السائرة في طريق النمو، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986م، ص 65.

**التخطيط:** يمثل التخطيط أهم العناصر الأساسية للتنمية الاجتماعية ووجهة القيادة التي تمثلها، ويستند التخطيط على مبدأ الموازنة بين الموارد من جانب والحاجات الاجتماعية من جانب آخر.

**الشعبية:** بما أن أهداف التنمية الاجتماعية نابعة أساساً من الاختيار الشعبي لها فهي موجهة لخدمة وتحقيق آمال الشعب، لذا فعلى السكان أنفسهم أن يسهموا في بحث مشكلاتها وتحديد أهدافها ووسائلها، وأن تتاح لهم أقصى حد من العمالة الكاملة المنتجة لتحقيق أهدافها والإفادة العادلة من مكاسبها.

السياسات ذات الأهداف: وهي العمليات الناتجة عن النشاط الإنساني تهتم بالصالح العام. أما الأهداف التي ترمي تحقيقها هذه السياسات فهي تحدد بناءاً على متطلبات المجتمع وقيمه العليا. والتي تتحقق عن طريق المشاركة الشعبية.

الديمقراطية: تعني الديمقراطية بأوسع معانيها طريقة للحياة في المجتمع، والتي عن طريقها يعتقد كل فرد بأنه يتحصل على نفس فرص الآخرين في ممارسة الحياة الاجتماعية.

الأيديولوجية: تتعدد معاني الأيديولوجية، بل يوجد صعوبة في تحديد مدلولها إذ يغلب عليها الصفة المعيارية، ومع هذا فعلماء الاجتماع يرونها حالة خاصة لظاهرة المعتقدات العامة من الصعب تمييزها عن الحالات الأخرى،[1] لذلك اعتبرت نسق من المعتقدات يرمز إلى المثالية في المجتمع وتحرك الناس نحو مجموعة من القيم عن طريق المشاركة الإرادية التي تهدف إلى تحقيق الأهداف الكبرى التي سعى إليها المجتمع،[2] ولا يمكن تصور التنمية تتبع من فراغ، وبالتالي فإن لكل تنمية أيديولوجية، فهي تشكل الإطار الأساسي الذي يحدد

(1) زبودون.وف. بوريكو: المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حداد، الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائر، ط 1، 1986م، ص 85.

(2) أحمد مصطفى خاطر: تنمية المجتمع.. الإستراتيجيات، مرجع سابق، ص 192.

أهداف التنمية في المجتمع، وهي عادة ما تستمد من خلال المنظور التاريخي، أي تاريخ الأمة بمختلف أبعادها الإنسانية.[1]

من الواضح أن تعريفات التنمية الاجتماعية تختلف باختلاف الخلفيات العلمية والاتجاهات الفكرية والأيديولوجية للمتخصصين، ومن الصعوبة حقاً الاعتماد على تعريف دون التعريف الآخر، لكون كل تعريف من هذه التعريفات يركز على جانب معين من جوانب تنمية الفرد والجماعة والمجتمع أو تنمية السلوك والعلاقات الاجتماعية أو تنمية القيم أو المؤسسات البنيوية للتركيب الاجتماعي.[2]هذا يدفعنا إلى طرح بعض المفاهيم الاجتماعية ذات الصلة بهذا المفهوم لتحديد أوجه التداخل فيما بينهما

**بعض المفاهيم ذات الصلة بالتنمية الاجتماعية**

لا يمكن حصر كل المفاهيم هنا نظراً لتعددها، لذلك نتطرق إلى المفاهيم الشائعة والأشد قرباً من مفهوم التنمية الاجتماعية.

**التنمية**

لقد كان الفكر الاقتصادي الغربي هو الذي وضع مؤشرات التنمية من خلال منظور اقتصادي، وعرفت التنمية بأنها تحويل الاقتصاد القومي من حالة الركود إلى حالة الحركة وذلك عن طريق زيادة مقدرة الاقتصاد القومي في تحقيق زيادة سنوية ملموسة في إجمالي الناتج القومي وتغيير هياكل الإنتاج ووسائله ومستويات العمالة والزيادة في الاعتماد على القطاع الصناعي والحرفي، لهذا اعتبرت الزيادة السنوية ومتوسط الدخل الفردي المرتفع من مؤشرات التنمية.[3]

---

(1) مصطفى زايد، مرجع سابق، ص 68-70.

(2) إحسان محمد الحسن، مرجع سابق، ص 173.

(3) حسن إبراهيم عيد، مرجع سابق، ص 157.

إذن في البداية احتكر علماء الاقتصاد مصطلح التنمية وربطوه بمقولاتهم البحثية، فبدا فاقداً البعد الاجتماعي، بينما لا تظهر التنمية إلا في صور وأشكال اجتماعية تعكس المدى الذي وصلته البنية الاجتماعية بسبب الخطة التنموية المتبعة، إذ يتعذر الفصل بين ما هو اجتماعي وما هو اقتصادي وفي هذا اعتبر "أيفريت هاجين" ***E.Hagen*** أن التخلف لا يزال قائما في كثير من البلاد رغم توافر بنية اقتصادية تحتية، تمكنها من تفعيل قدراتها التنموية وانتهى إلى اعتبار شروط أخرى غير اقتصادية، فهي تتطلب بنظره تغييراً جذرياً لأساسيات البناء الاجتماعي المتخلف، كل هذا جعل الكفة تميل لصالح الاجتماعيين.[1]

إذا كانت معظم تعاريف التنمية قد ركزت على عملية التنمية وإجراءاتها فإن ثمة اتجاهات حديثة تنظر إلى التنمية من زاوية أخرى وهي الآثار المترتبة عليها والناجمة عنها لذلك ينظر إليها على أنها:

1. العملية التي ينتج عنها زيادة في فرص حياة بعض الناس في مجتمع ما دون نقصان في فرص الحياة بالنسبة للبعض الآخر في نفس المجتمع وفي نفس الوقت.
2. التنمية هي عملية تستهدف إثارة ظروف التقدم الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع كله بالاعتماد على مبادرة الأفراد والمجتمع إلى أقصى درجة ممكنة.[2]

**تنمية المجتمع المحلي**

هي مجموعة من العمليات الديناميكية والمتكاملة تحدث في المجتمع المحلي من خلال الجهود الأهلية والحكومية بأساليب ديمقراطية ووفق سياسة اجتماعية محددة وخطة واقعية

(1) رياض حاوي: التنمية عوائق.. ومرتكزات "مقاربة منهجية"، مجلة الفكر، مجلة جامعية، بانتة الجزائر، الجمعية الثقافية الجامعية العدد 1، 1993م، ص 14.

(2) سعد عبد الرسول محمد، مرجع سابق، ص 201-202.

مرسومة تعتمد على الموارد المحلية للوصول إلى أقصى استغلال ممكن في أقصر وقت مستطاع[1] وتقوم على عاملين أساسيين:

1. مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم.
2. توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية المتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية.[2]

بهذا فإن تنمية المجتمع المحلي هي جزء متكامل مع التنمية الاجتماعية الشاملة ولقد أشار "سيد عويس" إلى أن تنمية المجتمع تكون باشتراك أعضاء المجتمع أنفسهم في الجهود التي تبذل لتحسين مستوى المعيشة في محيطهم بعد تزويدهم بالخدمات والمعونات اللازمة لمساعدتهم وتشجيعهم على المبادرة والاعتماد على النفس ويجب أن يتميزوا بدرجة عالية من التعاون فيما بينهم.[3]

**تنظيم المجتمع:**

مفهوم تنظيم المجتمع ظهر في الدول المتقدمة لعلاج المشكلات الاجتماعية التي نجمت عن التقدم التكنولوجي السريع وإعادة التوازن الناتج عن ظاهرة البطالة والانحراف والتفكك الأسري ومشكلات التحضر، بعكس الحال لمفهوم التنمية الاجتماعية الذي ظهر لعلاج مشكلات جوهرية تتعلق بأساس الحياة مثل مشكلات الغذاء والصحة والإسكان في

(1) كمال التابعي: تقريب العالم الثالث (دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية)، الإسكندرية، دار المعارف، ط 1، 1993م، ص 25-26.

(2) قوت القلوب: تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية (إستراتيجيات، مهارات، أدوار)، القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، ط1، 2000م، ص 161.

(3) محمد شفيق: التنمية والمشكلات الاجتماعية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1999م، ص 15.

المجتمعات المتخلفة. إذن عملية تنظيم المجتمع تحاول مواجهة مشكلات التقدم الصناعي والتنمية الاجتماعية تحاول معالجة مشكلات التخلف الاجتماعي.[1]

**التغير الاجتماعي**

لقد شاع استعمال هذا المصطلح مع ظهور كتاب "التغير الاجتماعي" لصاحبه "وليام أوغبرن" ***"W.Ogbern"*** سنة 1922م. وهو يشير إلى التحول في البناء الاجتماعي والنظم والأدوار والقيم وقواعد الضبط الاجتماعي، بما يشتمل عليه البناء الاجتماعي من نظم ومنظمات وعلاقات وتفاعلات نتيجة التشريع أو قاعدة جديدة لضبط السلوك أو كنتاج لتغير فرعي معين أو جانب من جوانب الوجود الاجتماعي[2] وقد يكون هذا التحول إيجابياً أو سلباً ولا يتصف ذلك بالثبات إطلاقا[3] وقد أكد هذا المعنى "لدنبرج" ***"Lidenberg"*** بقوله "يشير مصطلح التغير إلى معنى الاختلاف في أي شيء يمكن ملاحظته في فترة زمنية معينة.[4]

وفي هذا السياق أشار "فيليب روب" أن التغير الاجتماعي هو حدوث تحولات اجتماعية في أي اتجاه، بينما التنمية الاجتماعية تتمثل في إحداث تكيف مقصود مع الظروف المتغيرة أو هي التغير العمري لهذه الظروف.[5]

**النمو:**

حسب تعريف "جوزيف شومبتير" ***"Joseph –Schompiter"***فإن النمو يشير إلى النمو الاقتصادي والذي يمكن الاستدلال عليه من حجم ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي

---

(1) نبيل السمالوطي، مرجع سابق، ص ص 91-93.

(2) علي عزب وآخرون: تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003م، ص 459.

(3) عبد الهادي الجوهري، دراسات في التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص 6.

(4) محمد الدقس: التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، عمان الأردن، دار مجدلاوي، ط1، 1987م، ص 36.

(5) محمد عاطف غيث ومحمد علي محمد ، مرجع سابق، ص ص 18-19.

خلال الدورة الاقتصادية المتاحة. ويكون النمو بطيئاً وتدريجياً. يغلب عليه التغير الكمي، ويسير في خط مستقيم بحيث يمكن التنبؤ بما سيؤول إليه، والفرق بين النمو والتنمية بأن الأول يحدث عن طريق التطور البطيء، بينما التنمية تحتاج إلى دفعة قوية ***Big Push*** ولعل هذا ما جعل البعض يرى أن التنمية هي النمو المدروس والذي قيست أبعاده بمقاييس علمية سواء أكانت تنمية شاملة أو في أحد الميادين الرئيسية مثل الميدان الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي.[1]

**التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية:**

لما كانت التنمية عملية اجتماعية متعددة الجوانب متشعبة الأبعاد فإن التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية هما مكملان لبعض فهما يحققان هدفاً واحداً، كما أن كلا منهما تعتمد على الأخرى وتؤثر فيها. فالتنمية الاجتماعية ضرورية للتنمية الاقتصادية حيث تدفع عجلتها وتضمن نجاحها واستمرارها، وفي الوقت ذاته تعتمد عمليات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة على المهارات الإنسانية أكثر من اعتمادها على رأس المال. والتنمية تتطلب أيضا في المقام الأول رأس المال البشري على مستوى خاص من الصحة والتعليم والإنتاج يمثله التركيب السكاني للمجتمع وبناؤه الطبقي ونظمه الاجتماعية ومستوى الخدمات المقدمة إليه من تعليم وصحة ومواصلات وتغذية.

ويمكن القول بأن التنمية الاقتصادية ترتبط ارتباطاً وثيقا بالتنمية الاجتماعية إذ أن ارتفاع مستوى الخدمات العامة يؤثر تأثيراً واضحاً في برامج التنمية الاقتصادية بزيادة الكفاءة الإنتاجية للفرد، لذلك أدرك الاجتماعيون هذه الحقيقة واتجهوا إلى دراسة قضايا

(1) د. عبد الهادي الجوهري: معجم علم الاجتماع، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1998م-1999م، ص ص 5-6.

التخلف معتمدين على منهج تكاملي يأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل الاقتصادية والاجتماعية.[1]

**التحديث:**

فقد ذهب دانييل ليرنر ***Daniel Lernar*** إلى أن التحديث هو العملية التي يتم بواسطتها تحويل الأفراد من أفراد تقليديين إلى أفراد غير تقليديين بما يمكنهم من معيشة مرحلة التغيير ويؤدوا مهمتهم بكفاية.[2]

وثمة فروق بين مفهومي التنمية والتحديث وذلك بالرغم من وجود بعض العلماء ممن ينظر إلى التنمية على أنها عملية مصاحبة للتحديث، فالتحديث عملية تركز على عناصر التكنولوجيا، أسلوب الحياة، أسلوب الإنتاج، التنظيمات الاجتماعية المختلفة أي نقل النماذج الثقافية الغربية إلى المجتمعات التقليدية بناء على وجود ثنائية (تقليد – حداثة) بينما التنمية عملية إرادية مقصودة تهدف إلى تغيير الواقع المجتمعي واستغلال الطاقات المادية والبشرية وتوظيف الإمكانيات الذاتية بشكل يدعم نموه وتطوره.[3]

**التقدم:**

استخدم في البداية ليشير إلى التحسن، وقد عرفه "دافيد هيوم" أنه التحسن الذي يطرأ على المجتمع الإنساني في انتقاله من حالته الفطرية إلى حالة أعظم كمالاً، حيث يرى علماء الاجتماع أن التقدم الاجتماعي يبحث عن مجتمع أفضل بينما يهتم التغير الاجتماعي بالمجتمع

---

(1) علي الكاشف، مرجع سابق، ص 27.

(2) Daniel Lerner, The Passing of Traditional Society, Modernizing Middle Eas, Glencoe, Free Press, 1963, p 60.

(3) علي عربي، مرجع سابق، ص ص 41-42.

في الواقع،[1]وهو يرتبط برؤية تنظر إلى عملية التحول الاجتماعي بوصفها عملية تقدمية،[2]أي أن كل صورة من صور المجتمعات أفضل من سابقتها.

**الخدمة الاجتماعية**

الخدمة الاجتماعية مهنة لها قاعدتها العلمية الخاصة والمستمدة كذلك من بعض معارف العلوم الإنسانية ومن معارف توصلت إليها الخدمة الاجتماعية نفسها بفضل خبراتها الميدانية، ولها طرقها المهنية لخدمة الفرد – خدمة الجماعة –تنظيم المجتمع... وتضيف بعض المدارس إدارة المؤسسات الاجتماعية والبحث في الخدمة الاجتماعية، وتهدف الخدمة الاجتماعية بصفة أساسية إلى إحداث تغييرات مرغوب فيها في الأفراد والجماعات والمجتمعات، بقصد إيجاد تكيف متبادل بين الأفراد وبيئاتهم الاجتماعية لحل المشكلات الاجتماعية والوقاية منها. وتتفق أساليب الخدمة الاجتماعية وأيديولوجية المجتمع الذي تعمل فيه.[3]

وهي مجموعة الأنشطة المنظمة التي تستهدف تحقيق التكيف الاجتماعي بين الأفراد والمجتمع عن طريق استخدام طرق فنية تحقق تعاون الأفراد والجماعات على مقابلة احتياجاتهم وحل مشكلاتهم المتصلة بالتكيف في مجتمع متغير وتحسين ظروفهم الاجتماعية بالانتفاع بالجهود الحكومية والتطوعية في مختلف ميادين العمل، فالعلاقة بين الخدمة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية أن كلاهما يسعى إلى هدف النهوض بالمجتمع ويختلفان في الطريقة والمنهج حيث أن الخدمة الاجتماعية ميدانية أكثر منها نظرية والعلاقة تكاملية، وذلك أن توفر الخدمات الاجتماعية وتجسيدها يتوقف على التنمية الاجتماعية (تطور المجتمع من الناحية الاجتماعية) وتطور التنمية الاجتماعية يقتضي خدمة الفرد والمجتمعات لأنهم هم الذين يسهمون في التنمية الاجتماعية.[4]

---

(1) عبد الباسط عبد المعطي وعادل الهواري: علم اجتماع التنمية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1985م، ص ص 10-11.

(2) علي عربي، مرجع سابق، ص 38.

(3) الدكتور عبد الفتاح عثمان وآخرون: مقدمة في الخدمة الاجتماعية، مكتبة الأنجلو المصرية، 2010م، ص 104-105.

(4) رشيد زرواني: مدخل للخدمة الاجتماعية، الجزائر، جامعة السلية، 2000م، ص ص 102-111.

## المبحث الثاني
## الأسس النظرية للتنمية الاجتماعية

حتى يكون لدينا إطار نظري واضح للتنمية الاجتماعية ينبغي علينا أن نوضح أهم الأسس التي يرتكز عليها هذا المفهوم ويتلخص فيما يلي:

**1- مباديء التنمية الاجتماعية**

لقد طور دارسو التنمية الاجتماعية في الأمم المتحدة مجموعة من المباديءفي أول دراسة منظمة عن قضية التنمية التي صدرت عن وكالات الأمم المتحدة، وهي تعد أهم المباديء التي صدرت عن دراسات التنمية بوجه عام، والتي يجب الأخذ بها عند التخطيط لتنمية المجتمعات المحلية.

أ- يجب أن تصدر برامج التنمية عن الحاجات الأساسية للمجتمع، وأن تصدر استجابة للحاجات العامة والقائمة التي يشعر بها المواطنون ويعبرون عنها صراحة لا أن تقع في مجال اهتمام مخططي برامج التنمية.

ب- أن تقوم عملية التنمية على أساس من التوازن في كافة المجالات الوظيفية المختلفة.

ج-أن تغير نمو اتجاهات أهالي المجتمع المحلي يحتل درجة من الأهمية تعادل درجة المنجزات المادية أو برامج التنمية في مجالات الاقتصاد خاصة في المراحل الأولى من برامج التنمية.

د- يجب أن تسعى برامج التنمية إلى زيادة فاعلية مشاركة المواطنين في شئون المجتمع المحلي وإعادة إحياء نظم الحكم بطريقة أكثر فعالية، أو استحداث النظام إن لم يكن يوجد من قبل.

هـ- اكتشاف وتشجيع وتدريب القيادات الشعبية المحلية، لأن عملية التنمية لا يمكن أن تتحقق من خلال القيادات الوظيفية الرسمية فقط.

و-ضرورة التركيز على مساهمة جميع الشرائح الاجتماعية في برامج التنمية من خلال برامج التنمية الأساسية وتعليم الكبار ونوادي الشباب وأجهزة رعاية الأمومة والطفولة والجمعيات أي ضرورة التركيز على الخدمات الاجتماعية بكل أنواعها.

ز-يجب دعم الجهود الذاتية بخدمات حكومية فعالة. وذلك لأن تنمية المجتمع تهدف إلى تحقيق التكامل بين عوامل ثلاثة هي قدرة المواطنين على العون الذاتي والعمليات العلاجية التي تقوم بها أجهزة الرعاية الاجتماعية والأنشطة الحكومية التي تعدها الأجهزة الحكومية.[1]

ح-يجب التوصل إلى أحسن استخدام ممكن للمنظمات الطوعية على كافة المستويات وتوظيفها في خدمة أهداف الخطة التنموية.

ط-يتطلب الإعداد لبرامج التنمية على المستوى القومي اعتناق سياسة اجتماعية متسقة واستخدام تنظيمات إدارية فعالة وتعبئة كافة الموارد المحلية والقومية وتنظيم الدراسات العلمية والتطبيقية.

ي- التقدم الاقتصادي والاجتماعي على المستوى المحلي يتطلب تبني خطة متوازنة على المستوى القومي، لأن المجتمعات المحلية قادرة لوحدها على مواجهة مشكلاتها.[2]

**2- قواعد التنمية الاجتماعية**

---

(1) محمد عاطف غيث ومحمد علي محمد، مرجع سابق، ص 15.

(2) نبيل السمالوطي، مرجع سابق، ص ص 194-196 ومحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع... الإستراتيجيات، مرجع سابق، ص ص 46-48.

ترتكز التنمية الاجتماعية على مجموعة هامة من القواعد الأساسية، في تكاملها، تساهم في الوصول إلى الأهداف المنشودة للتنمية الاجتماعية، نوضحها فيما يلي:

أ- مشاركة أفراد المجتمع في برنامج التنمية الاجتماعية

إن من أهم العقبات التي تحول دون تحقيق الأهداف المنشودة للتنمية الاجتماعية بالقدر المطلوب وخاصة في المجتمعات النامية هي ضعف عملية المشاركة في برامج التنمية ولذلك يجب العمل دوما على تدعيم المشاركة عن طريق:

1. إثارة وعي أفراد المجتمع نحو تحسين نوعية الحياة والنظر إلى مستوى أفضل.
2. استخدام وسائل الإقناع بالاحتياجات الجديدة المتطورة.
3. التدريب على الوسائل الحديثة في الإنتاج.
4. دإكساب أفراد المجتمع أنماط جديدة من العادات الاقتصادية والاجتماعية مثل الادخار وإقامة المشاريع وكيفية الاستهلاك والترشيد فيه.[1]

ب- التكامل الاجتماعي ***Social Intersection*** والتنسيق بين برامج التنمية

بمعنى ضرورة الاهتمام بمواجهة احتياجات المجتمع وعلاج مشكلاته من خلال خطة متكاملة، لجميع البرامج الاجتماعية والاقتصادية، وهذا يؤكد مدى التساند والتكامل بين النظم الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع.

**3- الوصول إلى نتائج ملموسة لها أثرها على تنمية المجتمع**

إن الوصول إلى نتائج سريعة وملموسة من برامج التنمية، تحقق ثقة أفراد المجتمع "فالثقة في برامج التنمية الاجتماعية مطلب ضروري وجوهري لنجاحها باعتبار أنها عملية إنسانية، لا غنى عنها في أي تفاعل اجتماعي.[2]

---

(1) نبيل السمالوطي: التنمية والتحديث الحضاري الجزء الأول، القاهرة، مطبعة الجبلاوي والنشر، 1975م.

(2) علي لطفي: دراسات في تنمية المجتمع، القاهرة، مكتبة عين شمس، 1980م.

**4- الاعتماد على الموارد المحلية**

ترتكز برامج التنمية الاجتماعية على استثمار الموارد المحلية المتاحة في المجتمع سواء موارد مادية أو بشرية، مما يقلل من تكلفة البرامج[1] وتعتبر عملية الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع من أساليب التغيير الحضاري المقصود، باعتبار أن ذلك يتم عن طريق إدخال الأنماط الحضارية الجديدة من خلال الأنماط القديمة وذلك باستخدام الموارد المتاحة في المجتمع.[2]

ويضيف هوبهاوس ***"L.T.Hobhouse"*** قواعد التنمية التالية وهي:

1. تطور وتعديل النظم القائمة في بناء المجتمع، بما يساهم في ملاءمتها للأهداف المنشودة، وتنمية الصفات الكيفية للفرد، فالمبادأة والثبات والجلد والذكاء، كلها مميزات ينبغي إنماؤها في الفرد حتى يتمكن من تقوية روابطه مع الجماعة التي ينتمي إليها.
2. التأكد من الاهتمام بالعملية التبادلية ***Mutalit*** بين برامج ومجالات التنمية الاجتماعية. يتضح ذلك في أن مخرجات ***Outputs*** برنامج تعتبر مدخلات ***Inputs*** لبرنامج آخر بمعنى مخرج الخدمة الصحية مثلا ينبغي أن يكون مدخلاً للخدمة التعليمية وهكذا تتكامل برامج التنمية الاجتماعية.
3. تنمية المهارات والخبرات لدى أفراد المجتمع للمساهمة والمشاركة في برامج التنمية.
4. تدعيم الدور الذي تلعبه القيم في برامج التنمية الاجتماعية.
5. التعاون والتنسيق بين برامج التنمية وأيضا التأكيد على التعاون والتنسيق بين الجهود الحكومية والجهود الأهلية.

---

(1) صلاح العبد: علم الاجتماع التطبيقي وتنمية المجتمع العربي، القاهرة، دار التعاون للطباعة والنشر، 1972م، ص 15.

(2) سميرة كامل محمد، مرجع سابق، ص ص 16-18، وحسن إبراهيم عيد، مرجع سابق، ص ص 72-75.

6. التوسيع في برامج التنمية حتى تغطي احتياجات أفراد المجتمع، أي وضع مقياس التنمية الاجتماعية يرتبط بعدد سكان المجتمع.

**عناصر التنمية الاجتماعية**

إن التنمية هي عملية لإحداث تغييرات جذرية وشاملة في أبنية المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. بهدف إقامة مجتمع حضاري قادراً على إشباع احتياجات أفراده وحل مشكلاتهم وتحقيق مستويات معيشية مرضية لهم.. وتحقيق ذلك يتطلب ضرورة توافر عناصر وأسس يمكن الاعتماد عليها لتحقيق التنمية وبدونها لا تتحقق مقومات النجاح وهي تتمثل في:

1. التغير البنائي.
2. الدفعة القوية.
3. الإستراتيجية الملائمة.

**1/ التغير البنائي**

أي مفهوم البناء الاجتماعي يعني تصور المجتمع كوحدة متكاملة متماسكة تتمتع بدرجة عالية من الاستمرار في الوجود، ولكنها تنقسم في الوقت ذاته من الداخل إلى عدد من الوحدات الصغيرة المكونة له والتي تتفاعل معا وتتساند وظيفيا بطريقة تكفل المحافظة على كيان المجتمع واستمرار بنائه.[1]

ويرى لوري نلسون أن البناء الاجتماعي يتضمن العناصر التالية:[2]

1. مختلف نماذج الجماعات التي ترتبط بعلاقات متبادلة وتحكمها معايير معينة.

---

(1) أحمد أبو زيد: البناء الاجتماعي مدخل لدراسة المجتمع الجزء الثاني، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1987م، ص 1.

(2) نبيل السمالوطي، التنمية والتحديث، مرجع سابق، ص 114.

2. مختلف نماذج الأدوار الاجتماعية داخل النسق العام أو الجماعات الفرعية المكونة له.
3. المعايير المنظمة التي تحكم الجماعات الفرعية والأدوار.
4. القيم الثقافية.

كذلك يقصد به ذلك النوع من التغيير الذي يستلزم ظهور أدوار وتنظيمات اجتماعية جديدة تختلف اختلافا نوعيا عن الأدوار والتنظيمات القائمة في المجتمع ويقتضي هذا النوع من التغير حدوث تحول كبير في الظواهر والنظم والعلاقات السائدة في المجتمع،[1] أي في حجمه وفي تركيب أجزائه وشكل تنظيمه الاجتماعي، والتغير البنائي هو الذي يربط بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فمن الصعب أن تحدث التنمية في مجتمع متخلف اجتماعياً دون أن يتغير ذلك البناء الاجتماعي لذلك المجتمع، فقد ورثت البلاد النامية كثيراً من المشكلات التي ترسبت وتراكمت عبر السنين وأصبحت تمثل خصائص البلاد النامية مثل الثنائية[2]– الاقتصادية وانخفاض المستويات التعليمية، كل هذه الخصائص تمثل تحديات أساسية بالنسبة للبلاد النامية ولا يمكن تحقيق معدلات سريعة للنمو والتنمية دون إحداث تغييرات بنائية لها صفة العمق والجذرية ولها طابع الشمول والامتداد أما الطابع الذي يعالج الأوضاع معالجة سطحية ويضع حلولاً جزئية ومؤقتة للمشكلات الاجتماعية دون أن يستأصل الأوضاع القديمة من جذورها، فلن تتحقق له مقومات النجاح.

وعلى ذلك نجد أن التغير البنائي واحد من مجموعة عناصر أساسية لازمة للتنمية بدونه لا يتسنى للبلاد النامية أن تتخلص من المشكلات الاجتماعية التي ترسبت عبر السنين والتي أصبحت تمثل تحديات أمام حكومة هذه البلاد.

---

(1) نبيل السمالوطي، التنمية والتحديث، مرجع سابق، ص 105.

(2) يقصد بها وجود هوة كبيرة ومتزايدة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية في داخل المجتمع الواحد، ويتسبب عنها عدم التكامل الإقليمي، هذا في الوقت الذي تضيق فيه هذه الهوة في المجتمعات المتقدمة وتتلاشى بمرور الوقت نجد أنها تتزايد بصفة مضطردة في البلاد النامية.

**2/ الدفعة القوية**

يرى بول روزنشتاين رودان في نظريته الدفعة القوية ***Big Push*** أن القضاء على التخلف في الدول النامية لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق دفعة قوية وربما سلسلة من الدفعات القوية التي يمكن عن طريقها الخروج من إطار الركود، ويؤكد أن سلسلة من الدفعات الصغيرة المتتالية لا تؤدي إلى نفس النتيجة ولا تسمح بالقضاء على التخلف، حيث يرى أن تجزئة مشروعات رأس المال الاجتماعي وإقامتها تدريجياً تحول دون إمكان الاستفادة من منها. ومن ثم فإن ذلك يعتبر تبديداً للموارد النادرة التي يملكها المجتمع.

والحكومات في البلاد النامية مسئولة عن إحداث هذه الدفعات بضمان الحد الأدنى لمستويات المعيشة للأفراد وتتمثل بصفة أساسية في تحقيق قدر كبير من الاستثمارات لإقامة الهياكل الأساسية وانتشار عدد كبير من المشروعات المتكاملة.

**ويمكن أن تتمثل الدفعات القوية فيما يلي:**

1. الدفعة القوية في المجال الاجتماعي بإحداث تغيرات تقلل التفاوت في توزيع الثروات والدخول بين المواطنين بتوزيع الخدمات توزيعاً عادلاً بين الأفراد، والتي تساعد على القضاء على ظاهرة الثنائية الإقليمية والتي تتمثل في وجود هوة كبيرة داخل المجتمع الواحد بتوفير الخدمات الأساسية الضرورية مثال مجانية التعليم وإلزامه للمناطق الريفية والدفعة القوية التي تحدث في الاقتصاد ولا تصاحبها دفعة مماثلة في المجال الاجتماعي تترتب عليها هوة ثقافية كبيرة ومشكلات اجتماعية ضخمة أقل أضرارها مقاومة التغير بشكل يهدد نجاحه ويضعف فاعليته وهذا يتطلب وجود قيادة واعية وحازمة، وعادلة في نفس الوقت لتدور عجلة التنمية لإيقاظ رغبة التغيير لدى المواطنين واستنفارهم للمشاركة المادية والمعنوية والسياسية في عملية التنمية وصولا

للتغيير المطلوب طبقا للإستراتيجية الملائمة ثم محاولة تثبيته لكي يصبح جزءا لا يتجزأ من مقومات المجتمع محل التنمية.

2. الدفعة القوية في تنمية الموارد البشرية حيث أن خطط التنمية لا يمكن تتحقق من غير قوة العمل المدربة والماهرة التي تستطيع أن تغطي احتياجات التنمية في مجالات العمل المتشعبة وتتحقق من خلال تقصير فترات التعليم والتدريب بما يؤدي إلى خفض النفقات وتحقيق عائد سريع بشرط ألا يؤثر ذلك على مستوى الكفاءة المطلوبة.
3. الدفعة القوية في محاربة الأمية بين الكبار عن طريق تعبئة كافة الطاقات والإمكانات الموجودة بالمجتمع والاستعانة بالشباب المتعلم وتجنيده في حملات محو الأمية في مختلف القطاعات الوظيفية والجغرافية بالمجتمع والاستفادة بوسائل الإعلام في إعداد برامج محو الأمية.

وفضلا عما سبق فإن المجتمع بحاجة إلى مزيد من الدفعات القوية في مختلف المجالات حتى تتحقق التنمية المنشودة ومنها على سبيل المثال:

1. دفعة قوية في مواجهة الفقر وحماية الفئات الفقيرة من خلال توفير شبكات الأمان الاجتماعي والمشروعات المختلفة التي تدعم الفقراء وتساعدهم على توفير متطلبات الحياة الكريمة.
2. دفعة قوية في مجال إجراء الدراسات والبحوث العلمية والاستفادة من نتائجها في الوصول إلى قرارات تنموية تعكس واقع المجتمع واحتياجاته الفعلية ومشكلاته القائمة وتضع تصور بالحلول المناسبة لها.
3. **الإستراتيجية الملائمة**

يعتبر مفهوم الإستراتيجية من المفاهيم العسكرية والتي تم استخدامها في بعض فروع المعرفة. وهي تختلف عن التكتيكات التي تعتبر عمليات لاحقة للإستراتيجية، وتعني

الإستراتيجية الاستخدام الصحيح للوسائل المتاحة لتحقيق الهدف وتتحدد الإستراتيجية المناسبة بالمفاضلة بين الإستراتيجيات المتاحة، وكذلك على تكلفة الإستراتيجية من حيث المال والبشر والوقت في ضوء العائد المتوقع.

ويقصد بها الإطار العام أو الخطط العريضة التي ترسمها السياسة التنموية في الانتقال من حالة التخلف إلى حالة النمو الذاتي.[1]

وإستراتيجية التنمية تعني تصور عام بعيد المدى للمسارات المثلى التي يمكن أن ينتهجها المجتمع لتحقيق التنمية وأخرى مرحلية يراد الوصول إليها في المدى القريب وهذا يتطلب بدوره انطلاق الخطط التنموية من واقع المجتمع نفسه والموازنة بين إمكانيات المجتمع الحقيقية وأمانيه بواقعية والأخذ بنظام الأولويات في تنفيذ المشروعات التنموية واختيار الإستراتيجية الملائمة يتحدد وفقاً للاعتبارات التالية:

1. طبيعة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة في المجتمع.
2. الأهداف المرجو تحقيقها والمنشودة من عملية التنمية.
3. المعايير والأسس التي تحددت على ضوئها أولوية تلك الأهداف.
4. الأساليب والوسائل المتبعة في تحريك عجلة التنمية.
5. الفترات الزمنية اللازمة لانجاز الأهداف.
6. القطاع أو القطاعات ذات الأولوية في عملية التنمية.
7. الأساليب التخطيطية المتبعة لتحقيق التنمية.

فإستراتيجية التنمية لا بد من أن تبنى على أساس محدودية دور الدولة مع تعظيم دور القطاع الخاص في إقامة بعض المشروعات وبذلك تصبح التنمية لا تعتمد على تدخل الدولة بقدر اعتمادها على المشاركة الشعبية لسكان المجتمع والمنظمات غير الحكومية التي يمكن

(1) عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، مرجع سابق.

أن تسهم بدور فعال في تحقيق بعض أهداف التنمية الاجتماعية مع مشاركة بعض النقابات المهنية والأحزاب السياسية في تحمل بعض أعباء تحقيق التنمية.

**4. مجالات التنمية الاجتماعية**

يطول الحديث إذا حاولنا حصر مجالات التنمية الاجتماعية، خاصة وأن هناك العديد من الخدمات والأعمال تدخل ضمن إطار التنمية، فهي تتناول الأنشطة الاجتماعية والسلوكية التي تبذل في المجتمع وتتصف بالشمول والتكامل بين الأهداف العامة وتوقيت تحقيقها.

**ويمكن تقسيم الخدمات إلى قسمين رئيسيين هما:**[1]

1. **خدمات أساسية:** كخدمات التعليم والثقافة والصحة والأمن والعدالة. وخدمات الرعاية الاجتماعية والدينية وهي خدمات ذات الصلة الحيوية والدائمة بنشاط المجتمع فمثلاً في المجال الزراعي هناك الخدمات المتعلقة بالإرشاد الزراعي ومقاومة الآفات وتحسين التربة وتنظيم وسائل الري والصرف والتقاوى والدورة الزراعية استخدام الأسمدة والمبيدات وذلك في المجتمع الذي يشتغل معظم سكانه بالزراعة.

والمجتمع ذا سمة صناعية فإن مجال خدماته التي ترسم لها التنمية الاجتماعية تشمل العمل والعمال والخدمات الصحية والطبية والتي تساعد المجتمع على الاستمرار في نشاطهم الإنتاجي.

2. **خدمات عامة:** كخدمات الإسكان والمواصلات والمرافق العامة والطرق والمصافي وأماكن الترويح وهي تمثل دعامة لقيام خطة التنمية الاقتصادية.

---

(1) كرم حبيب برسوم: تخطيط خدمات التنمية الاجتماعية، القاهرة معهد التخطيط القومي مذكرة داخلية، رقم (564)، مايو 1977م، ص 1.

**نموذج من مجالات التنمية الاجتماعية بالسودان:**

تعمل الحكومة السودانية على تقديم المشروعات الخدمية ذات الأبعاد الاجتماعية لإحداث التنمية المتوازنة صولاً إلى الاستقرار والرفاء الاجتماعي والتي تعتبر من المقومات الضرورية والممسكات لوحدة المجتمع البلاد وتشمل هذه المشروعات مشاريع المياه التعليم والصحة والطرق والكهرباء في ولايات السودان المختلفة، والتي تحدث النهضة والاستقرار عند توفرها في هذه الولايات، على سبيل المثال:

**1. قطاع المياه:**

أ) مشروع مياه القضارف الذي يهدف إلى توفير نحو 75,000 متر مكعب من المياه في اليوم[1]، وهذا من شأنه حل مشكلة القضارف في المياه حلاً نهائياً، ويحقق فرص جديدة للعمل بإدخال الصناعات المختلفة التي تعتمد على توفر المياه وترقية المجتمع.

ب)مشروع ***Zero*** عطش الذي انتظم في ولاية شمال كردفان والذي يهدف إلى إنهاء مشكلة المياه في هذه الولاية التي ظلت تعاني منها لقرون طويلة بحلول العام 2020م.

ج) مشروع مياه البحر الأحمر الذي يوفر مياه للولاية عبر وزارة الري والموارد المائية من مصدرين النيل أو سدي نهري أعالي عطبرة وستيت.[2]

د) الاستمرار في مشروعات حصاد المياه بالولايات.

**2. قطاع التعليم:**

أ) التعليم الأساسي: وفي قطاع التعليم اهتمت الحكومة السودانية بتحسين البيئة المدرسية في تعليم الأساس والتغذية المدرسية وبناء القدرات وتوفير الاجلاس و الكتاب المدرسي لتحسين جودة مخرجات التعليم.

---

(1) مكتب القضارف تقرير وحدة تنفيذ السدود

(2) جريدة الصحافة العدد 7969 الثلاثاء 2016/8/9

ب) التعليم الثانوي: عملت على التوسع في بناء المدارس وفتح مجال الاستثمار في التعليم الخاص.

ج) التعليم العالي: عملت الحكومة على احداث ثورة تعليمية عرفت بالثورة التعليم العالي تهدف إلى فتح المزيد من الجامعات في ولايات السودان المختلفة باستيعاب خريجي التعليم العام واحداث ترقية في المجتمع.

**3. قطاع الصحة:**

عملت الحكومة على توطين العلاج بالداخل وإنشاء المؤسسات الصحية بالولايات وتوطين العلاج بها. و الاستمرار في التغطية الشاملة للتأمين الصحي والذي يشمل بناء المراكز والوحدات الصحية وتدريب الكوادر الصحية وتوفير العلاج والأدوية مجاناً في إطار برنامج الرعاية الصحية الاولية و الاهتمام بتوفير الأدوية المنقذة للحياة للأمراض المزمنة.

**4. قطاع الكهرباء:**

أ- وفي إطار الموارد المائية اكتمل العمل بتعلية مشروع خزان الروصيرص الذي يعد من المصادر الأساسية لتوليد الكهرباء بالبلاد وزيادة الرقعة المروية وتنفيذ المشروعات المصاحبة له.

ب- اكتمال العمل في الخط الناقل شندي أبودليق.

ج-تنفيذ محطة كهرباء كوستي بطاقة 500 ميقاواط.

د- تنفيذ العمل بمشروع سدي اعالي نهر عطبرة وستيت.

**5. قطاع الطرق:**

يعد العامل الرئيسي في البنى التحتية لجذب الاستثمار الداخلي والخارجي حيث يمكن من الربط بين مناطق السودان المختلفة بسهولة وتبادل المنافع بينها. وكذلك احداث التواصل

الاجتماعي بين الولايات المختلفة بدخول وسائل النقل الحديثة والتي تعمل على راحة المواطن. من أهمها:

- طريق الانقاذ الغربي في بعض أجزائه. والذي يعمل على احداث السلام الاجتماعي والتواصل بين ولايات دارفور والولايات الأخرى وتبادل الثقافات.
- طريق الشوك اللكدي الحمرة، ويعتبر طريقا قاري يربط القضارف بالجارة اثيوبيا مما يسهل من التعايش السلمي في المنطقة.
- طريق الدمازين الكرمك اصوصا والذي يربط ولاية النيل الأزرق بالجارة اثيوبيا أيضاً
- طريق دوكة القلابات المتمة وهو أيضا طريق قاري يربط ولاية القضارف باثيوبيا.
- تأهيل طريق مدني القضارف.
- طريق سنجا الدندر القضارف
- طريق كادقلي لقاوة الفولة.
- طريق كلبس الجنينة فوروبرنقا.
- طريق كوستي العشور بالنيل الأبيض

هذا بالإضافة إلى الطرق الداخلية التي انتظمت الولايات المختلفة والتي تعمل على ربط الولايات بأطرافها.[1]

يرى الباحث شح المعلومات في هذا الجانب نتيجة لعدم تعامل بعض المسئولين بوزارة المالية الاتحادية بتقديم البيانات والمعلومات المطلوبة لتدعيم الدراسة.

إضافة إلى هذه المشروعات الخدمية ذات الابعاد الاجتماعية تقدم الحكومة السودانية كثير من الخدمات الاجتماعية عبر مؤسسات وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي مثل مؤسسة

(1) وزارة المالية الاتحادية، الميزانية العامة لعام 2016 ، ص92-101

التمويل الأصغر وديوان الزكاة وبنك الادخار للتنمية الاجتماعية وبنك الأسرة والدعم المباشر للأسر في الولايات المختلفة، مما له كبير الأثر على الاستقرار والسلام الاجتماعي.

**6. خطوات ومراحل التخطيط للتنمية الاجتماعية:**

إن التخطيط يعتبر ضرورة من الضرورات التي لم يعد هناك غنى عنها للنهوض بحياة المجتمعات في عصرنا الحاضر، فعن طريقه يمكن معالجة مشكلات التخلف وتحقيق معدلات سريعة للتنمية في أقصر وقت مستطاع، وبأقل تكلفة وأدنى قدر من الضياع في الموارد المادية والبشرية.[1]

يقوم التخطيط في جوهره على أساس مجموعة متنوعة من العمليات والدراسات والتقديرات والإجراءات والأولويات والقرارات والتنفيذ والتوقيت والتقييم. فهو في جوهره نشاط اقتصادي واجتماعي يستهدف تحقيق أهداف متسقة وأولويات معينة للتنمية سواء في المجال المادي أوالبشري، وتحديد الوسائل الملائمة لبلوغ الأهداف، وأخيراً أعمال تلك الوسائل بهدف تحقيق تلك الأهداف.[2]

مراحل التخطيط للتنمية وعملياته متشابكة الجوانب، متماسكة الحلقات بحيث تتصل فيها المقدمات بالنتائج، كما ترتبط النتائج بالمقدمات، ويمكن عرض هذه المراحل والخطوات على النحو التالي:[3]

**المرحلة الأولى: وضع الخطة**

إن وضع الخطة يستلزم إعداد الخطة والموافقة عليها ثم اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذها. ومرحلة وضع الخطة تمر بالخطوات التالية:

---

(1) عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص 145.

(2) نبيل السمالوطي: التنمية والتحديث، مرجع سابق، ص 221.

(3) عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص ص 183-220.

1) **جمع البيانات الأساسية:** لا بد لأجهزة التخطيط أن توفر لديها قدر كاف من البيانات عن ظروف المجتمع وأوضاعه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية حتى تستطيع أن تقترح الأهداف الأولية للخطة بصورة واقعية تجعلها قابلة للتنفيذ ويمكن الحصول على البيانات الأساسية بالرجوع إلى السجلات الإحصائية وبإجراء الدراسات والبحوث الاجتماعية ويتطلب التخطيط للتنمية توفر بيانات وإحصائيات عن السكان والتركيب السكاني لتلك المنطقة من حيث السن والنوع ونسبة العاملين إلى جانب إجمالي السكان، ومعدل الخصوبة والتعليم والصحة والسكن والخدمات الاجتماعية وذلك يفيد في تكوين صورة صادقة عن المجتمع وأوضاعه واحتياجاته الأساسية والقيام بعمليات التخطيط على أساس علمي سليم عن طريقه يمكن التعرف على الطاقات البشرية التي يتجسد فيها معنى التنمية الاجتماعية بحيث يمكن توجيه برامجها إلى تلك الطاقات.

ب- وتشمل الدراسة كذلك مظاهر الحياة الأخرى في المجتمع من القيم التي تحكمه والعادات والعرف والتقاليد التي تشكل إطاره العام ونظمه السياسية والاجتماعية والإدارية والمالية ونظام الملكية والاقتصاد الذي يمثل المدخل الرئيسي في المجتمع من حيث صور الإنتاج الزراعي والرعوي والحرفي والصناعي وأنواع الوظائف والمهن التي تكون مدخلا كذلك لدراسة نظام الأجور ومستوى الدخل والأسعار والادخار والاستثمار.

2) **تحديد أهداف الخطة**

بعد أن تنتهي أجهزة التخطيط من تجميع البيانات، تقوم باقتراح أهداف الخطة.

**وأهداف خطط التنمية الاجتماعية تتضمن جانبين:**

**أولهما:** إحداث تغييرات اجتماعية تلحق بالبناء الاجتماعي ومكوناته وتغير العلاقات والقيم التي تتصف بالجمود وتدعو إلى التواكل والسلبية والتبعية إلى المشاركة والمساهمة بمبدأ المسئولية الاجتماعية.

**ثانيهما:** العمل على إشباع الحاجات الأساسية، ذلك عن طريق تعليم الأفراد وتوفير فرص العمل والقضاء على البطالة والنهوض بالمستويات الصحية والقضاء على الظروف التي

تؤدي إلى الانحراف والجريمة، وتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية، ومساعدة الأفراد والجماعات على مواجهة مشكلاتهم وإشباع حاجاتهم وتحقيق رغباتهم المتغيرة حتى يتمكنوا من المساهمة بإيجابية في برامج ومشروعات التنمية.

ج/ تصميم الإطار المبدئي للخطة: لتحديد البرامج والمشروعات التي يمكن القيام بها بعد المفاضلة الدقيقة بين مختلف المشروعات على أساس مدى أهميتها والحاجة إليها، وإمكانية تنفيذها، ثم ترتيبها وفقاً لأولوياتها وذلك في ضوء الإطار العام للخطة وعلى أساس المعلومات المتوفرة عن كل قطاع ، وضع الإطار النهائي للخطة والذي يشمل إعداد تقرير تفصيلي عن مقترحات إقامة مشروعات جديدة أو التوسع في المشروعات القائمة والمفاضلة بينها وترتيبها في سلم الأولويات وضرورة تضمينها في المراحل السنوية للخطة، وتوضع الخطة في شكلها النهائي ولا تصبح قابلة للتنفيذ إلا بعد إقرارها من الجهات والسلطات المختصة.

**المرحلة الثانية: تنفيذ الخطة**

يتوقف نجاح تنفيذ الخطة على مدى وضوح أهدافها وارتباطها بالحاجات الفعلية للمجتمع والإمكانيات المتوفرة والالتزام بتحديد الأولويات والشكل المحدد في إطار الخطة في حدود التكلفة والمدى الزمني المقرر للخطة بإعداد جداول زمنية تحدد مراحل التنفيذ مع وجود مرونة تسمح بإدخال تعديلات طبقا لتغير الظروف وتحقيقا للصالح العام، وينبغي مراعاة العوامل الآتية عند تنفيذ الخطة وأهمها:

أ- مدى توافر الإمكانات البشرية والفنية والمادية في كل بيئة.

ب- علاقة المشروع المراد تنفيذه في الخطة بالمشروعات المنفذة بالفعل.

ج-العلاقة بين مختلف الهيئات التي تتولى إجراءات التنفيذ.

**المرحلة الثالثة: المتابعة**

وللمتابعة في برامج التنمية الاجتماعية أهداف تطبيقية تتمثل في تحديد الصورة الحقيقية للمشروعات الاجتماعية التي يتم تنفيذها، والتعرف على المشكلات والمعوقات التي تعترض سير العمل حتى يمكن معالجة أي اضطراب أو خلل في التنفيذ قبل تراكم

الانحرافات السالبة التي قد تؤدي إلى فشل الخطة في تحقيق أهدافها، وأن تكـــون عملياتهـــا معروفة للعاملين، حيث يتعاونون على تحقيقها وهو شرط أساسي لنجاحها.

**المرحلة الرابعة: التقويم**

التقويم أداة أو منهج علمي يستهدف الكشف عن حقيقة التأثير الكلي أوالجزئي لبرنامج من برامج التنمية في النطاقين القومي أو المحلي على السواء ووسيلته إلى تحقيق هذا الهدف الكشف عن حقيقة التغير الاجتماعي الثقافي "المادي- والمعنوي" كذلك الكشف عـــن فاعليـــة برامج ومشروعات التنمية وقياس درجة كفايتها الإنتاجية، ثم التعرف على مركب العلاقـــات القائمة بينهما، للوقوف على الآثار التي تحدث في الأهداف القومية العامـــة للتنميـــة، كـــذلك الكشف عن جوانب القوة والضعف في تنفيذ برامج التنمية والوقوف علـــى طبيعـــة ومنـــاخ العمل، والتعرف على اتجاهات الأفراد ومدى تقبلهم لما يقدم لهم من خدمات.

ولتقديم مشروعات التنمية الاجتماعية يمكن إتباع مجموعة من الخطوات التالي:

أ- تحديد أهداف المشروع أو البرنامج.

ب- تحديد أهداف التقويم.

ج-تحديد محكات التقويم.

د- تحديد المناهج المستخدمة للتقويم.

ه- اختيار أدوات التقويم المناسبة.

و-جمع البيانات والمعلومات.

ز-استخلاص النتائج.[1]

(1) طلعت مصطفى السروجي وآخرون، التنمية الاجتماعية المثال والواقع، مرجع سابق، ص 75-78.

## المبحث الثالث
## معوقات التنمية الاجتماعية

### معوقات التنمية الاجتماعية

لتوضيح طبيعة هذه المعوقات والأسباب التي تؤدي إلى حدوثها والنتائج المترتبة عليها، خاصة أن العوامل التي تعوق التنمية الاجتماعية وتقف في سبيل تحقيقها لأهدافها تتعامل وتساند بعضها مع بعض، منها ما هو داخلي يتصل بالبناء الاجتماعي، وهي المعوقات الداخلية، ومنها ما هو خارجي يتصل بطبيعة العلاقات الدولية المعاصرة بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات المتخلفة.

### المعوقات الداخلية

وهي تلك العوامل الكامنة في البناء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الذي يعاني التخلف والخلل في مسيرته التنموية.

### المعوقات الاجتماعية

وهي تشمل المعوقات الديمغرافية والثقافية والنفسية

يمثل العامل الديمغرافي أحد العوائق الأساسية التي تقف في طريق خطط التنمية الشاملة للمجتمعات النامية، حيث تعاني معظم هذه الدول من زيادة في أعداد سكانها لا تتماشى غالباً مع قدراتها الإنتاجية وهو أمر يكون له آثاره السلبية على الاقتصاد القومي، إذ أن نمو السكان بمعدلات سريعة متزايدة في معظم هذه الدول يلغي أثر الزيادة في الإنتاج والدخل فلا يجني ثمار الجهود المبذولة في المجالات المختلفة. ولا يمكن التغلب على المشكلة السكانية إلا بتحقيق الزيادة في الإنتاج والدخل بمعدلات كبيرة تفوق كثيراً معدل الزيادة في السكان. لأن هذا هو السبيل الوحيد لتحقيق أي تحسن حقيقي في المستوى

المعيشي للمواطنين[1] بذا فإن ارتفاع معدلات الزيادة السكانية دون أن يواكبها نمو مماثل في القدرات الإنتاجية والخدمات المجتمعية والثروات القومية آثاراً سلبية على التنمية تعد بمثابة مؤشرات للتخلف وتحديات (معوقات) للتنمية في المجتمع وتتمثل أهم الآثار فيما يلي:

1. تؤدي أي زيادة سكانية إلى نقص متوسط الدخل الفردي بافتراض ثبات الدخل وباعتبار متوسط دخل الفرد هو ناتج قسمة الدخل الكلي على عدد السكان.
2. تتأثر كفاءة الخدمات المقدمة للسكان بزيادة عدد السكان بالنظر لمحدودية دخل الدولة بوجه عام وإمكانياتها في المجالات الخدمية وهو ما يؤثر على تنمية المجتمع.
3. تبتلع الزيادة السكانية كل زيادة في الإنتاج وتستنزف كل عائد الجهد البشري المبذول في ظل الحراك السكاني المتزايد من الريف إلى المدن وفي عدم كفاية التنمية المتوازنة بين المجتمعات في الدولة الواحدة.
4. تؤدي مشكلات التزايد السكاني إلى تفاقم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها المجتمع مما يستلزم إنفاق جزء من موارد الدولة لمواجهتها وكان يمكن توجيه إنفاقها في المجال الاستثماري الذي يدفع لعجلة التنمية إلى الأمام.
5. تؤدي الزيادة السكانية السريعة إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج القومي والثروات الطبيعية.
6. ينجم عن الزيادة السريعة في السكان تفاقم حدة مشكلة البطالة خاصة المقنعة مما يزيد من أعداد القوى البشرية الذين لا يضيفون شيئاً إلى الناتج الكلي.
7. يؤدي تضخم السكان وتزايدهم بمعدلات سريعة إلى تحول النشاط الاقتصادي إلى إنتاج السلع الاستهلاكية دون السلع الإنتاجية مما يؤدي إلى إعاقة التنمية.[2] وعلى

---

(1) محمد شفيق: السكان والتنمية، مرجع سابق، ص ص 51-57.

(2) نفسه، ص ص 57 -58.

ذلك يعتبر السكان معوقاً من معوقات التنمية على أساس حالة عدم التوازن التي تبدو واضحة بين حاجات السكان والموارد الاقتصادية، إذ أن زيادة السكان بالنسبة للطاقة الإنتاجية للمجتمع تقف عقبة في سبيل زيادة مستوى رفاهية أفراد المجتمع. كما أن الوسائل التي تستخدم لمواجهة هذه الزيادة لا تزال غير فعالة حيث تقف في سبيلها العادات والتقاليد والمعتقدات، وتعتبر نوعية السكان من حيث المعرفة والقدرات والمهارات المتوفرة والمستوى الصحي والنفسي والعقلي من المعوقات الأساسية أيضا إذ أن انخفاض هذه المستويات إلى الدرجة التي تحول بين المجتمع وبين الاستفادة من طاقات أفراده في عملية التنمية يعتبر أيضاً معوقاً هاماً للتنمية.[1]

من جهة أخرى فإن التنمية لا تعني التقدم الاقتصادي وزيادة الإنتاج فحسب، بل تعني كذلك عدالة توزيع الثروة والدخل، ذلك أن عدالة التوزيع شرط ضروري لإثارة الحماس بين المواطنين، لأنه إذا كانت ثمار التنمية تتركز في معظمها في أيدي قلة من أفراد المجتمع فلن تؤمن الجماهير بجدوى التنمية إذا كانت لا تنعكس آثارها عليهم في صورة ارتفاع ملحوظ في مستويات المعيشة. كما أن هذه الفوارق قد تخلق ميلاً للاستهلاك ونقصاً في الادخار من أصحاب الدخول المنخفضة بتقليدهم للخط الاستهلاكي لأصحاب الدخول المرتفعة من أجل التفاخر بما يعوق تكوين رأس المال الذي هو عامل رئيسي في تحقيق التنمية الشاملة.[2]

كذلك فإن سوء توزيع السكن جغرافياً وهو ما يشار إليه "بتحلل النسق الإيكولوجي" أي سوء توزيع الأفراد والمؤسسات مكانياً، وما يتضمنه هذا التوزيع من عمليات اجتماعية، وما يترتب عليه من علاقات متبادلة بين الإنسان والبيئة التي يعيش فيها والتي توجد بها مناطق حضرية وأخرى ريفية.

---

(1) أحمد مصطفى خاطر: تنمية المجتمع... الإستراتيجيات، مرجع سابق، ص 170.

(2) نفسة ، ص 168 – 169.

إلى جانب سمة التحضر في البلاد المتخلفة فإن هناك ظاهرة أخرى تسودها يطلق عليها ظاهرة الثنائية الإقليمية(*) حيث يؤدي الاهتمام المتزايد بالمناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية في البلاد الفقيرة إلى مشكلات كبيرة تقف حائلاً دون نجاح العديد من مشروعات التنمية في القطاعات الريفية بسبب استقطاب المراكز الحضرية بغالبية الخدمات والأنشطة الصناعية والاستثمارية ومراكز البحث العلمي وأجهزة الحكومة وغيرها من الأجهزة والأنشطة الإنتاجية والخدمية، ويستتبع ذلك بالضرورة نمو وتضخم المدن والمراكز الحضرية من جانب، وإهمال القرى والمناطق الريفية من جانب آخر، وبالتالي حدوث ما يعرف بالتفاوت الريفي الحضري وتتحول المناطق الريفية إلى مراكز طرد فتتأثر بها مشروعات التنمية وتهمل الأراضي والمشروعات الزراعية، بينما تزداد مشكلات المدينة ومعاناتها من جهة أخرى، وهي أمور تعوق من جهود التنمية في المجتمع.(1)

إضافة إلى أن زيادة الكثافة السكانية في مناطق بعينها ونقصها في مناطق أخرى يؤدي إلى زيادة الأعباء الخدمية وبروز الكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الأولى في نفس الوقت الذي يؤدي عدم تنمية المناطق الثانية وعدم تحقيق الاستغلال الأمثل لثرواتها وإمكانياتها وعدم تحقيق علاقة متوازنة بين سكانها وثرواتها، وهي أمور تعد بحق من معوقات التنمية وعدم استقرار هذه المناطق.

أما من الناحية الثقافية فتعتبر المعوقات الثقافية في سبيل التنمية في المجتمعات النامية من أهم التحديات التي تواجهها هذه المجتمعات بما فيها من متناقضات ثقافية وخير شاهد على ذلك وجود أمثلة عامية كثيرة بعضها يحض على شيء والبعض الآخر يحض على

---

(*) يقصد بها وجود هوة كبيرة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية داخل المجتمع الواحد يتسبب عنها عدم التكامل الإقليمي.

(1) محمد شفيق، السكان والتنمية، مرجع سابق، ص 59.

نقيضه.[1] وذلك بطبيعة الحال يؤثر على أنماط السلوك وبالتالي على مدى تقبل المواطنين للمشروعات ومدى مشاركتهم فيها، ومن أهم العوامل الثقافية التي تعوق التنمية ما يلي:

أ- التقاليد السائدة في المجتمع: تتضح قوة التقاليد والتمسك بالقديم خاصة في المجتمعات التقليدية الريفية عنها في المجتمعات الحضرية والصناعية حيث يتمسك الناس بالقديم وبكل ما تركه الأجداد والآباء ويعتزون به، ولذلك يكون الاتجاه نحو التغيير والتعديل اتجاهاً سلبياً، ويرتبط بالتقاليد السائدة الاتجاه نحو القدرية ونقص السيطرة على البيئة الطبيعية.

ب- المعتقدات السائدة: ولها دور فعال في إعاقة التنمية، والأمثلة كثيرة في البلاد الناميةالتي تجعل من السكان يقاومون عوامل التنمية وخاصة التنمية الزراعية إذ يرفضون زراعة المحاصيل الجديدة والتمسك بالمحاصيل التقليدية والقضارف نموذج حيث يلح المزارع على زراعة محصول الذرة على رم من عدم فاعليته من ناحية الأسعار والغذاء حيث تحول المجتمع من ثقافة الغذاء على الذرة إلى ثقافة الغذاء من القمح والدقيق مما قلقل قيمة زراعة الذرة كمحصول رئيسي ويرفضون إدخال محاصيل نقدية أخرى تساهم في الناتج المحلي كالبقوليات وحب البطيخ والشمار والعدسي.

ج- القيم: القيم كما هو معروف هي الإطار المرجعي للسلوك الفردي وهي القوى الدافعة للسلوك الجمعي، فإذا كانت القيم جامدة ومتخلفة واجهت برامج التنمية عقبات شتى، لذلك فلا بد أن يضع المخطط نصب عينيه القيم الاجتماعية والثقافية والدينية التي تسود المجتمع ويتعرف عليها، فكثيراً ما تعوق القيم نجاح مشروعات وبرامج التنمية، حيث يتم رفضها من قبل المواطنين لأنها غير مألوفة عندهم أو لارتباطهم ببعض

(1) عبد الهادي الجوهري، دراسات في التنمية الاجتماعية...، مرجع سابق، ص 154.

القيم الدينية. فوحدة الجماعة وتماسكها يعتبران من أهم الأسباب التي تدفع الفرد إلى العمل على المحافظة على تلك الوحدة وذلك التماسك واستمراره حتى وإن كان ذلك متعارضاً مع مصلحته.[1]

إن القيم الاجتماعية تلعب دوراً هاماً في تكوين البناء الاقتصادي وكذلك الاجتماعي والثقافي والسياسي للمجتمعات، وتحتاج عمليات التنمية إلى أنماط سلوكية جديدة، وبالتالي تحتاج قيم جديدة تدفع إلى أهداف التنمية وتقودها إلى الطريق الصحيح، لذا فإنه إذا كانت القيم الاجتماعية جامدة ومتخلفة واجهت برامج التنمية عقبات شتى في التنفيذ، ومن القيم والمعايير التي تعوق التنمية ما يلي على سبيل المثال:

أ- الانعزالية والتوكل على الغير.

ب- عدم الإيمان بالعمل اليدوي واحتقاره.

ج- عدم تقديس العمل كقيمة.

د- عدم الإيمان بالجديد والتخويف من المستحدثات.

ه- عدم الاعتراف بأهمية المرأة ودورها في المجتمع مما ينتج عنه تعطيل لطاقات نصف المجتمع تقريباً.[2]

هذا ولا يمكننا أن نستبعد المعوقات النفسية أيضاً، إذ أن قبول أو رفض الجديد الذي يطرأ على المجتمع يعتمد على العوامل النفسية مثل الرضا والقبول أو الرفض، كما أن إدراك الجديد وكيفية ظهوره وانتشاره يتوقف على الثقافة السائدة، ففي الكثير من البلاد النامية يتمسك الناس بالقديم وبكل ما هو سائد رغم الانتقادات الموجهة إليه بل ينزعون إلى مقاومة التغيير. كما يخشى الكثير من الأفراد بل والمسئولين أن يتحملوا عبء تجربة جديدة لا يعرفون نتائجها وتساهم خبراتهم السابقة في تشجيعهم على الإقدام على عدم قبول التجربة

---

(1) أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع. الإستراتيجيات، مرجع سابق، ص ص 174-177.

(2) عبد الهادي الجوهري: دراسات في التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص ص 153 – 154.

الجديدة أو المشروع الجديد. ويسود اعتقاد في بعض المجتمعات بأن أية تغيرات تحدث في المجتمع قد تهدد استقرارهم وشعورهم بالأمان وتؤدي إلى تفكك وحدتهم، كذلك يقف الكثير منهم ضد التغيير وتلعب الشائعات خاصة في المجتمعات الريفية دور عميق في ترسيخ هذا الاعتقاد، وهذا لعدم المعرفة بالمشروعات والتغيير ونتائجه.[1]

كما تتضح مشكلة إدراك الجديد في بعض البرامج والمشروعات المتعلقة بالتنمية الصحية ووسائل العلاج الطبية الحديثة لوجود معتقدات راسخة في تفكيرهم الماضي.[*]

ولما كانت برامج التنمية يشرف على تنفيذها أجهزة حكومية فقد يسود الاتجاه في بعض المناطق نحو عدم الثقة في هذه المشروعات وذلك للاعتقاد بأن الحكومات لا تسعى إلى تحقيق الخير للمواطنين بل هدفها تحصيل الضرائب، ويتضح ذلك حين تقوم أجهزة الإحصاء بتعداد السكان والبحوث المتعلقة بميزانية الأسرة، لذا كانت عملية التوعية السابقة على تنفيذ المشروعات وإدراك أهداف التنمية مهمة لضمان تفاعل أفراد المجتمع معها وتقبلها.

**وهناك أيضا معوقات اجتماعية أخرى منها:**

أ- انتشار الأمية وانخفاض مستوى التعليم: التعليم هدف أساسي للتنمية لذا تحرص الدول المتقدمة على الاهتمام بالتعليم ومستوياته المختلفة ابتداء من التعليم الابتدائي إلى التعليم العالي، حيث كلما زادت نسبة الأفراد الذين يتلقون تعليماً – وخاصة في

---

(1) نفسه، ص ص 92-93.

(*) في الاتحاد السوفيتي مثلاً قاومت نظم الملكية الخاصة وحوافز الإنتاج ونظم التوريث وكل ما يسود البناءات الأسرية والعائلية من قيم وتصورات وأنماط قاومت كل هذه الأوضاع القديمة وتمردت ووقفت كعقبة في وجه قوى التغيير الثوري التي استعملت كل أساليب الضغط العنيفة والتعسفية لدفع عمليات التنمية إلا أن التغيير كان بطيئاً لوجود مثل هذه القوى المضادة للتغيير التي تتمسك بأيديولوجيات التركيب الطبقي. انظر سميرة كامل محمد: مرجع سابق، ص 52.

المراحل العليا– كان ذلك دليلاً على زيادة المشاركة في مشروعات التنمية وارتفاع الدخول.

ولا شك في أن الأمية وضعف مستوى التعليم في المجتمع تعد بحق إحدى معوقات التنمية وذلك للأسباب التالية:

1. أن الشخص الأمي يفشل في إدراك أهمية التنمية في مجتمعه ومتطلباتها المختلفة ودورها في مقاومة التخلف.
2. يعني عدم الإقبال على التعليم والمهني نقص طبقات المتخصصين في المجال التصنيعي، وهو الأعمدة الأساسية في تنمية المجتمع.
3. يرتبط التعليم بالمستوى الصحي، فكلما ارتفعت نسبة الأميين في المجتمع كلما انخفض المستوى الصحي، فمما لا شك فيه أن الفرد الأمي يجهل المباديء الصحية مما يسهل انتشار الأمراض ومن ثم معدل الوفيات وهو ما يجعل الدولة توجه جزءاً من ميزانيتها للقضاء على الأوبئة وعلاج المواطنين، وهذه الموارد كان من الممكن تخصيصها لاستثمارات منتجة تدفع التنمية قدماً إلى الأمام.
4. انخفاض المستوى الصحي مع سوء التغذية بالمجتمع وانتشار الأمراض المستوطنة بين الأفراد، والذي يؤدي إلى ارتفاع نسبة الوفيات، فضلاً عن أن سوء التغذية له تأثير سلبي على الإنتاج.
5. تشغيل الأطفال وتأخر المرأة في كثير من الميادين مع الافتقار إلى أسلوب الضمان الاجتماعي والعدالة الاجتماعية ومبدأ تكافؤ الفرص حيث ينجم عن تشغيل الأطفال آثار سلبية معوقة للتنمية أهمها: حرمان هؤلاء الأطفال من الالتحاق بمعاهد التعليم المختلفة والاستقرار فيها مما يؤثر على المستوى التعليمي وينجم عنه معوقات للتنمية.
6. العادات الاجتماعية المرتبطة بنمط الإنفاق الاستهلاكي

يعتبر نمط الإنفاق الاستهلاكي أحد العوامل الأساسية التي تعوق التنمية في المجتمع إذ تتعدد أوجه الإنفاق البذخي وصور التبذير، مثل الإسراف في نفقات المناسبات الخاصة والمبالغة في استهلاك الكهرباء والمياه.

7. سوء استغلال وقت الفراغ: حيث يستغل الوقت فيما يمكن أن يضر بالأشخاص والمجتمع ويؤثر على التنمية مثل مجالسة رفقاء السوء والذي ينجم عنه انحراف وميل للرذيلة، الشكوى من سوء الأحوال دون المساهمة في الإنتاج.

- معاناة الأفراد داخل المجتمع وضعف الخدمات المقدمة لهم، وهو ما يؤدي إلى استنزاف أوقاتهم وهدر طاقاتهم وعدم تلبية مطالبهم فتتأثر مشاركتهم في التنمية وتعوق المعاناة جهودهم.
- شيوع بعض العادات والتقاليد أو التصرفات المعوقة للتنمية: مثل التسيب والبيروقراطية والتواكل والسلبية والافتقار إلى الجدية وإرادة الإصلاح وانتشار الجريمة ومظاهر الانحراف المختلفة من رشوة واختلاس ومحسوبية.
- التقليد والميل للاستهلاك وتضاؤل حجم المدخرات مما يعيق تكوين رأس المال، ولا يتخلص من هذا التقليد إلا سياسة العزلة الاقتصادية عن الدول المتقدمة.

وعدم الاستغلال الأمثل للقوى البشرية نتيجة عدم وجود خطة قومية دقيقة لتوزيع القوة المنتجة وفقاً لاحتياجات التنمية في المجتمع مع تدني قيمة الأعمال اليدوية والمهنية وارتباطهما بمفاهيم خاطئة تعتبرها مهناً دنيا غير لائقة. [1]

أيضاً، ومن أهم العوامل الاجتماعية المعوقة للتنمية الاجتماعية النظم الاجتماعية السائدة مثل نظام الملكية الذي يعوق سير برامج التنمية نظراً لتشابك حقوق الملكية، كما يعتبر نظام القرابة معوقاً إذا اتخذ شكل التزام ذو أهمية كبيرة في المجتمع، كما يلعب نظام

(1) محمد شفيق، السكان والتنمية، مرجع سابق، ص 30.

القيم دوراً هاماً في إعاقة التنمية حيث يسود في بعض المجتمعات أن أي تغيرات تحدث في المجتمع قد تهدد استقرارهم وشعورهم بالأمان، كذلك نجد المنزلة الاجتماعية تفرض على الفرد دوراً اجتماعياً معيناً وتحتم عليه الابتعاد عن أدوار أخرى تضعف من منزلته الاجتماعية.[1]

**2/ المعوقات الخارجية**

هذه المعوقات مرتبطة بنمط العلاقات الدولية بين المجتمعات النامية والمتقدمة وانعكاساتها ويذهب "ميردال" إلى أن العلاقات الدولية بين المجتمعات المتفاوتة النمو هي السبب في التخلف.[2]

1. العولمة: من الصعوبة إعطاء تعريف دقيق للعولمة ولكن لأغراض هذا البحث نقدم تعريف صادق جلال العظم لها، إذ يقول "العولمة هي وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف هذا القرن تقريباً إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج-.. والعولمة بهذا المعنى هي رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسملته على مستوى سطح النمط ومظاهره.[3]

وعلى الدول النامية الآن العمل من أجل الاستفادة من العولمة وأخذ ما هو إيجابي وترك ما هو سلبي وفهمها ودراستها بدلاً من مهاجمتها والتخويف منها ولفت الانتباه إلى

---

(1) أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع الإستراتيجيات، مرجع سابق، ص ص 170-171.

(2) حسن إبراهيم عيد، مرجع سابق، ص 101.

(3) حسن حنفي وصادق جلال العظم، ما العولمة؟ حوارات لقرن جديد، لبنان، دار الفكر المعاصر، ط2، 2000م، ص 23.

التفريق بين الجانب العلمي للعولمة – ومنه الأبعاد المتصلة بالعالم ومنجزاته كثورة المعلومات– والجانب الأيديولوجي فيها أي مصالح متحيزة وغير عادلة.[1]

2. المديونية الخارجية: الديون أصبحت تعترض عمليات وسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أدت إلى تفاقم عوامل الفقر والسكان والبطالة والجريمة وقلة النمو الاقتصادي والدخل الفردي والقومي والغلاء وزيادة عجز ميزانية المدفوعات وزيادة الضرائب وعدم الاستقرار السياسي والإقليمي والطائفي والشواهد الميدانية المتعددة خير دليل وبرهان على ذلك في الوقت الراهن.[2] ومن جانب آخر فإن القروض والاستثمارات الأجنبية في الدول النامية تستغل في مشروعات استهلاكية ومجالات غير إنتاجية كما أنها تكون ذات فوائد عالية وشروط قاسية وتعسفية تؤدي إلى زيادة ديون تلك الدول النامية وما يترتب على ذلك من قيود وضوابط وتبعية تجاه تلك الدول المتقدمة. وبالتالي ضمان استمرار احتياج الدول النامية للدول المتقدمة في حصول الأولى على الآلات وقطع الغيار اللازمة للمشروعات التصنيعية المختلفة، ومراعاة عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي في هذا المجال لها لما يحقق عدم الاستغناء عن الدول المتقدمة في أي مرحلة.[3]

الاستعمار: إن أي تجاهل للدور الذي لعبه الاستعمار والرأسمالية في الاستنزاف والاستغلال في الدول المستعمرة يعتبر مجافاة للحقيقة والواقع ومحاولة للتضليل، ولقد حاول الاستعمار الجديد أن يخلق صور ملتوية تمكنه من ربط الدول النامية بعجلة التبعية، فهو يحاول في كل مرحلة أن يحدث ثغرة يدخل فيها أما على مستوى القيادات أوالتركيب

---

(1) زكي ميلاد: الخطاب الثقافي العربي "اجتراري" لا يعرف التجديد والإبداع
www.qateefiat.com/02/hao/12/%20a2ak.htm

(2) عبد الله محمد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ص 2–3.

(3) أحمد مصطفى خاطر: تنمية المجتمعات المحلية (نموذج المشاركة في إطار المجتمع)، مرجع سابق، ص ص 80–81.

الاجتماعي أو الأنماط الثقافية.[1] أو إثارة الفتن والصراعات والتوترات داخل الدول النامية ولعب دور اللاعب المحدد لتظل هذه الدول تدور في فلكه.

التبعية والتخلف: يشير السيد الحسيني إلى أن مفهوم التبعية هو موقف مشروط يتوقف بمقتضاه اقتصاد دولة على تطور واتساع دولة أخرى، ويصبح بذلك النمو قد يتحقق في الدول النامية محققاً أساساً لأهداف الدول المسيطرة[2] وللتبعية عدة أشكال منها التبعية التجارية والتبعية المالية والتبعية التكنولوجية والعسكرية.

أما التخلف فهو حالة تخلف الأساليب الفنية والاقتصادية والاجتماعية في مجتمع معين عن المستوى المعين الذي كان بوسع ذلك المجتمع أن يبلغه في ذلك الوقت والذي استطاعت أن تبلغه بالفعل مجتمعات أخرى في أماكن أخرى من العالم. حيث نجد أن "جاكوب فيرز" يعرف البلاد المتخلفة هي التي لا يتوافر لها إمكانيات زيادة استخدام رأس المال أو العمل أو الموارد الطبيعية في تحقيق مستوى أعلى من المعيشة لسكانها.[3]

3. المعوقات الاقتصادية والسياسية: والمعوقات هنا متعددة نظراً لأهمية الدور الاقتصادي في العملية التنموية، وكذلك نتيجة الدور الحاسم يلعبه العامل السياسي في المجال الاقتصادي، ونجد منها ما يلي:

انتشار البطالة في المجتمع: تعد البطالة أحد معوقات التنمية الأساسية في المجتمعات التي تعاني منها، فانتشار البطالة بين السكان القادرين على الإنتاج يؤدي إلى عدم إضافتهم شيئاً إلى الناتج الكلي، وتعاني البلاد النامية أنواعاً عديدة من البطالة منها، البطالة المقنعة إن

(1) إحسان محمد حفظي ومريم أحمد مصطفى، مرجع سابق، ص 14.

(2) محمد شفيق: السكان والتنمية (القضايا والمشكلات)، مرجع سابق، ص 34.

(3) أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات، مرجع سابق، ص 87.

العمال في البطالة المقنعة يكونون من الكثرة بحيث يمكن سحب بعضهم دون الإضرار بحجم الناتج الكلي، حيث تكون مشاركتهم ظاهرية.

والبطالة الموسمية: ويقصد بها عدم انتظام العمل في مواسم معينة كما هو الحال في القطاع الزراعي والبطالة الدورية، تنتشر في البلاد الرأسمالية التي يتعرض اقتصادها القومي لأزمات ناتجة عن انخفاض الطلب الفعلي مما ينتج عنه تعطيل لجانب كبير من البطالة الإنتاجية للاقتصاد القومي.

والبطالة السافرة: يقصد بها وجود أعداد من الأشخاص في سن العمل ولا يوجد فرص للتشغيل داخل المؤسسات الاقتصادية.

البطالة التكنولوجية: ترجع إلى استبدال فن إنتاجي قديم بفن إنتاجي حديث مما يؤدي إلى تسريح عدد من الأيدي العاملة بسبب أن الهوة سحيقة بين الفن الإنتاجي التقليدي والفن الإنتاجي الحديث.[1]

ضعف البنيان الصناعي والبنيان الزراعي والذي يعكسه نسبة العاملين في هذا المجال بالنسبة لمجموع السكان أضف إلى ذلك أن معظم المشتغلين في قطاع الصناعة في الدول النامية يعملون في الصناعات الخفيفة مثل الغزل والنسيج وصناعة الأغذية والصابون ودباغة الجلود، حيث ترتفع نسبة العاملين في هذا المجال في الدول المتقدمة في الصناعات الثقيلة ويتصف البنيان الزراعي في الدول النامية بالضعف وانخفاض الإنتاجية نتيجة عوامل أهمها: عدم التوسع في استخدام الميكنة الزراعية واتباع الأساليب البدائية وعدم استخدام منجزات التقدم العلمي ونتاج الأبحاث التطبيقية مع ضعف خبرة العمال الزراعيين.

---

(1) محمد علاء الدين عبد القادر: أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي والأمن القومي في ظل الجات، العولمة، تحديات الإصلاح الاقتصادي، الإسكندرية منشأة المعارف، 2003م، ص ص 4-5.

سوء توزيع الملكية الزراعية في بعض الدول النامية الذي ينجم عنه تكوين طبقتين من الأغنياء والفقراء ومثال على ذلك السودان في مناطق الزراعة الآلية المطرية وتحديداً ولاية القضارف والتي يوجد بها أكثر من ثماني ملايين من الأفدنة الصالحة للزراعة إلا أنه يوجد خلل في توزيع وإمتلاك هذه الأراضي الزراعية مما أشاع فكرة تأجير الأراضي الزراعية للمواطنين والأجانب خاصة الأثيوبين لإرتفاع أسعار الإيجار وهذا سبب من الأسباب بعض الصراعات في الحدود وأحد أسباب الفقر في الولاية.

تدهور خصوبة الأرض وعدم محاربة الآفات الزراعية بطريقة فعالة ورداءة نوعية البذور المستخدمة وعدم استخدام الأسمدة الكيمياوية بكميات كافية وضآلة رأس المال الزراعي والاهتمام بزراعة محاصيل معينة وسيادة الإنتاج الواحد.

كذلك عدم القدرة على الاستغلال الأمثل للموارد ونقص رؤوس الأموال وهو نتيجة لنقص الادخار الذي تتباين فيه إمكانيات الدول المتقدمة والنامية، فإن نسبة الادخار إلى الدخل القومي في الدول المتقدمة من 15-20% فإنها لا تتعدى نسبة 5% في الدول النامية ويرجع ذلك إلى ضعف الدخل القومي بانخفاض الثورة الإنتاجية وانخفاض مستوى الدخول فضلا عن ضعف القوة الشرائية وضعف الحافز على الاستثمار والاكتناز الذي تصل نسبته إلى 10% من الدخل القومي والادخار السلبي والاستثمار غير المنتج وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج وتضخم النفقات الإدارية في الدولة وانخفاض متوسط الدخل الفردي ومستوى المعيشة[1] وسوء استخدام المناطق الحرة وعدم الاستفادة منها بما يدعم الاقتصاد القومي ويحقق استفادة حقيقية برؤوس الأموال الأجنبية خاصة مع تراخي الرقابة عليها لتصبح مراكز لتهريب السلع.[2]

---

(1) أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات، مرجع سابق، ص ص 78-83.

(2) محمد شفيق، التنمية (المشكلات الاجتماعية)، مرجع سابق، ص ص 70-76.

**أما من الناحية السياسية فتتجلى أهم المعوقات فيما يلي:**

التبعية السياسية: حيث نجد الدول المتقدمة تمارس تأثيرات واضحة على الدول المتخلفة حتى تضمن وجود نظام سياسي موالٍ لها، من خلال تدعيم النظم الحاكمة الموالية، وهي كذلك لا تتورع عن التخطيط لإحداث عدم استقرار سياسي يحقق أهدافها ويقوض التنمية فيها، والمساعدات التي تقدمها تكون مشروطة بهدف السيطرة والتحكم للحصول على قواعد عسكرية أو تسهيلات في أراضيها ويؤدي كذلك إلى ابتلاع كل اقتصاديات الدول النامية واستنزاف خيراتها وثرواتها. كذلك يعتبر عدم الاستقرار السياسي وانتشار القلاقل والحروب الأهلية وإطالة أمدها أحد عوامل إعاقة التنمية.

ومن الخصائص السياسية أيضاً عدم توفر المناخ الديمقراطي السليم وسيطرة الروابط التقليدية والعلاقات والقبلية على النظم السياسية واتخاذ القرار وتمركز القوة السياسية في أيدي جماعات بعينها، وضعف المشاركة السياسية وضعف مستوى الثقافة السياسية لدى أبناء هذه المجتمعات والدول.

وتتميز الدول النامية بالتغير السريع والفجائي والجذري وعدم الاستقرار السياسي نتيجة لغياب الديمقراطية والمشاركة الشعبية الجماهيرية سياسياً ونتيجة لسيادة النظم الديكتاتورية في تلك الدول، وهو ما يعوق التنمية بشكل مباشر فيها ويؤثر على معدلاتها.[1]

**المعوقات الإدارية والتخطيط**

تعتبر عملية التخطيط عملية فنية وواعية في نفس الوقت، ويستلزم ذلك أن يكون القائمون عليها على درجة من الوعي لأهميتها كما يجب أن يكون المواطنون المخطط لتنميتهم على درجة من الوعي لتقبل المنحنيات الجديدة في المجتمع، ويعتبر نقص الوعي في

(1) أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات، مرجع سابق، ص ص 88-89.

التخطيط معوقاً أساسياً للتنمية الاجتماعية إذا لم يتفق تخطيط مشـــروعات وبـــرامج التنميـــة وحاجات المجتمع، وذلك لاختلاف المجتمعات في ظروفها ومواردها وحاجات أفرادها.[1]

إن التخطيط في حقيقة الأمر يسهل تنسيق الجهود والعمليات الإدارية التي تقوم بهـــا الأجهزة الحكومية لتنفيذ البرامج والمشروعات وتوظيف وتمويل الموارد البشـــرية لخدمـــة أغراض وأهداف خطط التنمية ومتابعة تنفيذها.[2]

والتخلف في أساليب العمل الإداري يحول دون تحقيق الإفادة القصوى من اســـتغلال الموارد المتاحة قومياً وتتمثل مظاهر المشكلة الإدارية في المجتمع فيما يلي:

تخلف الأجهزة الإدارية: ويتمثل ذلك في التعقد في الإجراءات وإغراق في الـــروتين والبطء الشديد في إصدار القرارات وتناقض بعضها البعض مع عدم الالتزام بتنفيذ الشعارات المعلنة وانتشار اللا مبالاة، بالإضافة إلى عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب في بعض الأحيان وأيضاً سيطرة العوامل الشخصية على علاقات العمـــل الرســـمية وصـــعوبة التنسيق بين الوحدات الإدارية والعجز في الكفاية الإدارية المؤهلة والقـــادرة علـــى تحمـــل مسئوليات التنمية ونقص التدريب وعدم تطبيق أساليب الإدارة الحديثة في العمل، كذلك عدم واقعية الأهداف حيث ترفع الشعارات الرنانة مثل الرفاهية الاجتماعية والتقدم الاقتصادي مما يوقع المسئولين في مأزق كبير عند فشلهم في تحقيقها، تسرب العمالة الماهرة إلـــى خـــارج المجتمع.

**4. بعض المعوقات الأخرى منها:**

بعض المصالح الخاصة والأغراض الشخصية بحيث إذا تعارضت التغيرات التنموية مع مصالح بعض الأفراد والجماعات في المجتمع فلا شك أنها ستواجه بمقاومة شديدة مـــع

---

(1) نفسه، ص 183.

(2) عبد الهادي الجوهري، دراسات في التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص 158.

هذه الفئات التي تسعى إلى نشر روح المقاومة للتغيرات الجديدة في أقرب نطاق ممكن من الإشاعات الكاذبة والمغرضة حول التغيرات الجديدة بل قد يصل الأمر إلى مقاومة بعض المشروعات بإيقاف تنفيذها إذا كان لبعض المصالح الخاصة نفوذ في المجتمع.[1]

**القيادات:** من أهم صفات القائد الناجح قدرته على تحريك الجماهير وإثارة الهمم نحو تحقيق هدف مشترك باستخدام الموارد المتاحة وتوافر مثل هذا النوع من القيادات ليس أمراً سهلاً، كما أن اختيارها أمر شاق أيضاً وتكوينها ورعايتها ضرورة من ضروريات التنمية. أو قد تتقلب القيادات من متحمسة إلى متحفظة بل وناقمة في بعض الأحيان. وقد تكون غير مناسبة لهذا النوع من المناصب فتكون بالتالي معوقاً للتنمية في وجود مثل هذا النوع من القيادات في المجتمع كما أنه أحياناً ما تقاوم بعض القيادات بعض مشروعات التنمية أو ترفضها.[2]

تجاهل المشاركة الشعبية: يقصد بها المشاركة الشعبية التي يقوم الفرد من خلالها بالإسهام الحر الواعي في صياغة نمط جميع جوانب حياته، وإتاحة الفرصة له للمشاركة في وضع الأهداف العامة لحركة المجتمع والوسائل لتحقيق هذه الأهداف. ومن خلال المشاركة الشعبية يزيد الوعي الاجتماعي لدى المواطنين ويتعلمون كيف يمكنهم حل مشاكلهم، وتوفير الجهود الحكومية لما هو أهم من المسئوليات الكبرى على المستوى القومي. كذلك المشاركة المادية في إقامة الكثير من المشاريع الخدمية والرقابة الإدارية على الأجهزة التنفيذية يساعد الحكومة على اكتشاف مناطق الضعف والخلل في المجتمع. بل تمنع أحياناً وقوع أخطاء المسئولين، إذ أنها تعتبر في هذه الحالة صمام أمن أمام أية احتمالات للانحراف.[3]

---

(1) نفسه ، ص 84-85.

(2)نفسه ،ص 156.

(3) سميرة كامل محمد، مرجع سابق، ص ص 136-137.

هذه المعوقات تتجلى وتؤثر على كافة مستويات التنمية خاصة التنمية الاجتماعية موضوع هذا البحث.

وواضح أن هذه المعوقات متصلة فيما بينها تحددها طبيعة ومستوى العلاقة بين التأثيرات والهيمنة الخارجية والقوى الداخلية وتشكل ظاهرة التخلف التي هي التحدي الحقيقي لكل جهود وبرامج التنمية الاجتماعية.[1]

(1) نخبة من أساتذة الجامعات، دراسات في علم الريف، مراجعة وتحرير عبد الهادي الجوهري، الإسكندرية: المكتبة الجامعية (الأزاريطة)، ط2، 2000م، ص ص 322-323.

# الفصل الثالث
# التعايش السلمي وثقافة السلام

**ويحتوي على:**

- **المبحث الأول: التعايش السلمي**
- **المبحث الثاني: ثقافة السلام**
- **المبحث الثالث: التعايش السلمي في ولاية القضارف**

## المبحث الأول
## التعايش السلمي

**مفهوم التعايش السلمي:**

التعايش من المفردات المهمة جداً لتواجد بني الإنسان ضمن دائرة الإنسانية الواحدة القادرة على البناء الإنساني المتضامن وهي من أسباب التجانس داخل المجتمعات المتعددة القوميات والدين والثقافات.

إن التعايش هو الوجود المشترك لفئتين أو فئات متناقضة في محيط واحد، وهو قد يكون سلمياً وغير سلمي، فالتعايش باختصار هو أن تتعايش الفئات جنباً إلى جنب دون أن تعتدي إحداهما على الأخرى، فالعلاقة وثيقة جداً بين السلم والاعتراف بالآخر ومكانته.

فالسلم هو حالة من السلم الهدوء والسكينة والراحة العقلية في ظل الصداقة، وهي مجموعة علاقات تعايش وتعاون في قيمها العليا لا تحتاج إلى وجود نزاعات – بل احترام القيم الإنسانية والبشرية.[1]

لقد كان الحديث عن التعايش السلمي في العقود الماضية يتناول العلاقة بين دول المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي، أو الاتحاد السوفيتي سابقاً وأمريكا. ولكن الآن وفي كثير من الدول يتم الحديث عنه داخل مكونات الدولة الواحدة.

**الدلالة اللغوية:**

التعايش السلمي في (المعجم الوسيط) تعايشوا: عاشوا على الألفة والمودة ومنه التعايش السلمي، عايشه عاش معه، العيش معناه الحياة، وما تكون به الحياة من المطعم

(1) عبد العزيز التويجري، الحوار من أجل التعايش، دار الشروق، القاهرة، 1998م، ص 7.

والمشرب والدخل.[1] وقد ورد كذلك في "لسان العرب" : (العيش الحياة، وعايشه عاش معه كقوله: عاشره. وجمع المعيشة معايش على القياس ومعائيش على غير القياس والسلم وبفتح السين وتشديدها) والسلم (بكسر السين وتشديدها) السلم يُذكر ويؤنث).[2]

كذلك التعايش في اللغة مشتق من العيش والعيش الحياة والتعايش في الاصطلاح يقصد به العيش المتبادل مع الآخرين القائم على المسالمة والمهادنة وقبول الآخر بكل مكوناته ومعتقداته ومنحه حقوقه المستمدة من النظام الأساس أو الدستور الذي يحددها أو ينظمها.[3]

**المفهوم الاصطلاحي**

أما مصطلح التعايش السلمي فهو من المصطلحات الحديثة التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية فهو يراد به حالة السلم التي تعيش فيه مجموعات ذات أنظمة اجتماعية وهكذا يتضح أن عنصر التنوع والتباين والاختلاف هو حجر الزاوية في مفهوم التسامح ويعني استعداد الفرد لتحمل معتقدات وعادات تختلف عما يعتقد يعني مفهوم التعايش السلمي تنوعاً وتعدداً في المجتمع أياً كانت طبيعته وهذا التنوع يتم ترجمته في صورة آراء وممارسات يجب التعاطي معها بشكل يحفظ للمواطنين حقوقهم.[4]

ومصطلح التعايش السلمي يعني كذلك "لا حرب ولا سلم" في مفهوم القوتين العظميتين أي اتباع سياسة تقوم على مبدأ التعاون والتفاهم بين المعسكرين رغم الخلاف الذي بينهما.

إذا نظرنا جيداً في مدلول مصطلح التعايش ***Coexistemce*** الذي شاع في هذا العصر والذي ابتدأ رواجه مع ظهور الصراع بين الكتلتين الشرقية والغربية اللتين كانتا تقسمان

---

(1) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، القاهرة مطبعة دار الفكر، الجزء 2، ص ص 63 – 64.

(2) ابن منظور جمال الدين، لسان العرب، المجلد العاشر، دار ضاد للطباعة والنشر، بيروت، ص 352.

(3) أ.د حاج أبا آدم الحاج، ورقة عن ثقافة السلام والتعايش السلمي منطقة أبيي.

(4) أ.د حاج أبا آدم الحاج، المرجع السابق.

العالم إلى معسكرين متناحرين قبل سقوط سور برلين وانهيار الاتحاد السوفيتي، نجد أن البحث في مدلول هذا المصطلح يقودنا إلى جملة من المعاني محملة بمفاهيم تتقارب فيما بينها ولكن يمكن تصنيفها إلى أربعة مستويات.

**المستوى الأول:** سياسي أيدلوجي يحمل معنى الحد من الصراع أو ترويض الصراع العقائدي بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي في المرحلة السابقة أو العمل على احتوائه أو التحكم في إدارة هذا الصراع بما يفتح قنوات للاتصال والتعامل الذي تقتضيه ضرورات الحياة المدنية والعسكرية. وقد عرف التعايش أول ما عرف على هذا المستوى الأول.

**المستوى الثاني:** اقتصادي، يرمز إلى علاقات التعاون بين الحكومات والشعوب فيما له صلة بالمسائل القانونية والاقتصادية والتجارية من قريب أو بعيد.

**المستوى الثالث:** ديني ثقافي، وهو أحدث المفاهيم ويشمل تحديدا معنى التعايش الديني أو التعايش الحضاري، والمراد به أن تلتقي إرادة أهل الأديان السماوية والحضارات المختلفة في العمل من أجل أن يسود الأمن والسلام العالم، وحتى تعيش الإنسانية في جو من الإخاء والتعاون على ما فيه الخير الذي يعم بني البشر من دون استثناء.[1]

ودولة المدينة التي أرسى قواعدها الرسول صلى الله عليه وسلم التي يجاور فيها اليهودي المسلمين.

**المستوى الرابع:** وهو لا يختلف عن المستوى الثالث من حيث المدلولات إلا أنه يتنزل ليشمل مواطني الدولة الواحدة التي تتباين فيها ثقافاتهم وأعرافهم ودياناتهم.

لقد تم تعريف مصطلح "التعايش السلمي" في السياسة الدولية عقب سيادة مفهوم التعاون بين دول العالم على أساس من التفاهم وتبادل المصالح الاقتصادية والتجارية وأخذ هذا المصطلح مكانه بعد الحرب العالمية الثانية وانقسام العالم إلى معسكرين يتناحران على

(1) عبد العزيز التويجري، الحوار من أجل التعايش، مرجع سابق، ص 76.

أساس عقائدي. ومما ساعد على إبراز الدعوة إلى سياسة (التعايش السلمي) الفزع الـــذري، بعد أن أصبحت القنبلة النووية وهي أداة الدمار الشامل مشاعة بين دول المعسكرين وبعد قيام الجبهة الثالثة وهي مجموعة دول الحياد الإيجابي أو عدم الانحياز التي أكدت أن الرغبة في أن يكون التعايش السلمي هو السبيل إلى تنسيق العلاقات الدولية في العالم وإلى نبذ الحـــرب الباردة وسياسة حافة الهاوية، والتلويح باستخدام معدات الدمار الشامل.[1]

وتذهب "الموسوعة السياسية" إلـــى أن أول مـــن أطلـــق شـــعار التعـــايش الســـلمي ***PeacefulCoexistence*** هو "نيكتياخروتشوف" الزعيم السوفيتي المعروف الذي كان لا يعنى به تراجع بلده الاتحاد السوفيتي عن تحقيق أهدافه المعلنة بقدر ما كان يعنـــي بـــه محاولتـــه تحقيق تلك الأهداف بطريقة تنسجم مع مقتضى التغيرات التي طرأت على المسرح الـــدولي كوجود ما يعرف بتوازن الرعب، تذهب الموسوعة إلى أن الغرب يؤثر أن يكون المقصـــود بالتعايش السلمي هو ما يطلق عليه (عش ودع غيرك يعيش أيضاً".[2]

فالتعايش بهذا الفهم الموضوعي لطبيعته ورسالته هو اتفاق الطرفين على تنظيم وسائل العيش أي الحياة فيما بينهما وفق قاعدة يحددانها وتمهيد السبل المؤدية إليه. إن هناك فارقـــاً بين أن يعيش الإنسان مع نفسه وبين أن يتعايش مع غيره، ففي الحالة الأخيرة يقرر المرء أن يدخل في عملية تبادليه مع طرف ثان أو مع أطراف أخرى تقوم على التوافق حول مصالح أو أهداف أو ضرورات مشتركة.

---

(1) أحمد عطية، القاموس السياسي، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، 1968م، القاهرة، ص 310.

(2) الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1974م، ص 108.

**مرتكزات وأسس التعايش**

بالنظر إلى مفهوم التعايش الذي قدمناه على مستوياته الأربعة فإن ذلك يستند إلى ركائز وأسس هي:

**أولاً:** الإرادة الحرة المشتركة بين الأطراف، بحيث تكون الرغبة في التعايش نابعة من الذات وليست مفروضة تحت ضغوط أياً كان مصدرها، أو مرهونة بشروط مهما كانت مسبباتها.

**ثانياً:** التفاهم حول الأهداف والغايات حتى لا يكون التعايش فارغاً من أي مدلول علمي أو لا يحقق الفائدة للطرفين، بحيث يكون القصد الرئيسي من التعايش هو خدمة الأهداف الإنسانية السامية وتحقيق المصالح البشرية وفي مقدمتها استتباب الأمن والسلم، والحيلولة دون أسباب قيام الحروب والنزاعات، وردع الظلم والعدوان والاضطهاد الذي يلحق بالأفراد والجماعات، استنكار كل السياسات والممارسات التي تهضم حقوق الآخرين على أي مستوى من المستويات، ومحاربة العنصرية والعرقية واستعلاء جنس على جنس تحت أي دعوى.

**ثالثاً:** التعاون على المصالح المشتركة من أجل تحقيق الأهداف المتفق عليها ووفقاً لمخطط التنفيذ التي يضعها الطرفان أو الأطراف الراغبة في التعايش.

**رابعاً:** صيانة هذا التعايش بسياج من الاحترام والثقة المتبادلة.

**خامساً:** حتى لا ينحرف التعايش عن الخط المرسوم لأي سبب من الأسباب ولا تتغلب مصلحة طرف على طرف مهما تكن الدوافع والضغوط فإنه يتم الاحتكام دائماً إلى القواسم المشتركة وإلى المشترك من القيم والمثل والمباديء التي لا خلاف عليها ولا نزاع حولها ويعزز هذا النزوع الالتزام من الجانبين بما اجتمعت عليه إرادة المجتمع الدولي من مباديء قانونية استدعاها تطور الفكر السياسي الإنساني في قيم الأديان السماوية عبر تراكم المعرفة طوال حقب التاريخ.[1]

---

(1) عبد العزيز التويجري، الحوار من أجل التعايش، المصدر السابق، ص 77.

**دوافع التعايش السلمي**

أ- نمو القوة التدميرية لكلا القوتين وامتلاكهما لأسلحة متطورة ومدمرة كالقنابل والصواريخ والطائرات.

ب- إقناع كل معسكر بعدم إمكانية القضاء على الطرف الثاني دون حدوث كارثة عالمية تؤدي إلى الفناء الشامل.

ج- الخسائر المادية والبشرية التي لحقت المعسكرين من جراء الصراع وهو ما أجبرهما على قبول التعايش السلمي والتفرغ إلى البناء الاقتصادي خاصة من جانب الاتحاد السوفيتي ليس خوفاً من التدمير الشامل فحسب إنما من أجل التفرغ للسياسة التنموية والاقتصادية خاصةً وأن مستوى معيشة السكان في الكتلة الشرقية أقل من مستوى معيشة السكان في الكتلة الغربية.

د- ظهور حكام معتدلين في الاتحاد السوفيتي بعد وفاة ستالين مثل مالتكوف خروتشوف.

ه- ضغط الرأي العام العالمي ويظهر ذلك في رفض حركة عدم الانحياز للصراع العالمي القائم بين المعسكرين بالإضافة إلى مظاهرات الاحتجاج التي تقوم بها شعوب الدول الرأسمالية للضغط على حكوماتها لتقبل بالتعايش السلمي.

و- الحاجة إلى إقامة مشاريع التنمية المستدامة التي تفضي إلى استقرار المجتمع والدول في الإقليمي والدولي.[1]

1 - الموقع علي الأنترنيت -http://www.startimes.com/?t=14733073

**المؤثرات السلبية والإيجابية على عملية التعايش السلمي**

هنالك عدة عوامل تبرز عناصره وتحدد ملامحه تختلف من مجتمع إلى آخـــر إلا أن أهمها يكمن في:

1) المؤثرات الاجتماعية والنفسية: ومن أبرز المؤثرات الاجتماعية التي حظيت باهتمـــام الباحثين وتضم مستوى التعليم، العمر، الدين، المكانة الاجتماعية والسكن. إن أعظـــم التمايزات والتنوع في هذه المؤثرات خاصة في ظل الظلم الاجتماعي الذي يمـــارس من بعضها تجاه الآخر يشكل نواة أساسية لبروز حالة من عدم التعايش مما يســـتدعي البحث حول إيجاد أسس وآليات تعزز من قيمة التعايش كما يدور الأثـــر النفســـي أو المتعلقة بالشخصية حول تقدير الذات، حيث توصل بعض الباحثين إلى وجود علاقـــة إيجابية بين انخفاض تقدير الذات والتعصب السياسي ومن ناحية أخرى فإن الشخصية السلطوية وما يتصل بها من خصائص وسمات ترتبط ارتباطـــاً إيجابيـــاً بالتعصـــب السياسي، والعكس صحيح. وكلما قوي الارتباط النفسي للفرد في الحيـــاة السياســـية، كلما كان أكثر مشاركة فيها، الشيء الذي يجعله يعبر عن هويته السياسية أكثر، هـــذه الهوية لا تتطلب توافر الحد الأدنى من الاهتمام السياسي، وإنما تتطلب أيضاً ارتفـــاع درجة الوعي السياسي للفرد.

2) من أبرز المؤثرات للتعايش السلمي، ومن أكثرها إثارة للجدل نمط الثقافة السياســـية السائدة ويعد محدداً جوهرياً لمستوى وشكل ونمط التعايش، فحينهـــا تســـود الثقافـــة المدافعة للنظام، تزداد احتمالات التعصب السياسي والعكس صحيح كما أنها جزء من الثقافة العامة للمجتمع وهي بذلك تؤثر في الثقافة العامة وتتأثر بها، فالثقافة السياســـية تجد مصادرها في الميراث التاريخي للمجتمع، أيضاً فإن الثقافة السياسية تـــؤثر فـــي ثقافة المجتمع لقيامها بمساندة استمرار الأوضاع أو السعي لتغييرها.

3) المؤثرات السياسية هي المعايير المرتبطة بالجودة السياسية والأداء الديمقراطي الذي يعبر عن طبيعة التفاعلات الاجتماعية، السياسية والوظيفية للنظام السياسي من حيث تكريسه لمفهوم مركزية حقوق الإنسان وحرياته العامة، وتلبيته للحاجات التنموية الأساسية للمواطن على تمكين المجتمع المدني من نيل حقوقه وفق دستور جامع بين الرشد والعقلانية السياسية والعدالة التوزيعية.[1]

يعرفها (ألموند) بأنها قدرة المحكومين في نظام سياسي على ممارسة نفوذهم للتأثير على الحكام عند اتخاذهم القرار السياسي ويصفها "دافيد ايستون" بكونها "تمثل قوى التأثير والضغط المنتشرة في مختلف المواقع في المجتمع وهي التي يعتمد عليها النظام تلقائياً في الأحوال العادية والتي تكون فيها توقعات الأفراد متسقة مع طبيعة الأدوار السياسية التي يقومون بها، أما في الأحوال غير العادية والتي تبدو فيها المشاركة الشعبية مجرد وهم، وكما أوضحت الاختلافات الفكرية والسياسية وتوزيعها اجتماعياً بين الحركة الشعبية، والمؤتمر الوطني "أدى إلى زيادة حدة الصراع واستمراره على الرغم من الانفصال، مما يعكس قدرة الحركة وقوة نفوذها في المناطق الحدودية.

**أسس التعايش السلمي بالسودان**

يقوم التعايش السلمي في أي بيئة اجتماعية على قاعدة الاعتراف المتبادل بحق الأفراد في الوجود أولاً ثم حقهم في التنوع بما يتضمنه ذلك من ملكيتهم لثقافتهم وحقهم في السعي لتطويرها والحفاظ عليها والحق في التخاطب بلغتهم التي اختاروها وحقهم في السعي لنشرها ودعوة الآخرين للتعامل بها، مع الاحترام المتبادل للعقائد الدينية والسعي لنشرها دون المساس بحقوق الآخرين المختلفين في الثقافة والدين واللغة، وتستدعي فكرة القبول بمبدأ

(1) حاج أبا آدم الحاج: دراسة بعنوان: نشر ثقافة السلام وآلية التعايش السلمي ورتق النسيج الاجتماعي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

التعدد الإقرار بالديمقراطية كحق للجميع حيث يعتبر الإقرار بالتعدد نفسه شرطاً لإقرار مبدأ التعايش السلمي بين جميع المختلفين يضاف إلى ذلك الإقرار بضرورة الحل السلمي للمنازعات عبر وسائل حضارية بعيداً عن العنف، كما أن الاتفاق على إحلال الحوار بدلاً عن الصراع يعتبر محفزاً لاستمرارية التعايش بين المكونات المختلفة، لذلك فمن الضروري ترسيخ تلك المفاهيم في جميع البيئات والمكونات الاجتماعية المختلفة ثقافياً واجتماعياً ودينياً خاصة في ظل الصراع الذي دار ويدور في مناطق مختلفة في السودان، ولا جدال في حقيقة التنوع العرقي والثقافي في السودان شأنه شأن معظم دول القارة الإفريقية، ولا شك في أن ذلك يفرض ضرورة خلق تماسك اجتماعي على أساس من التعايش السلمي بين مختلف القبائل والمجموعات، فالتعايش السلمي ينظر إليه على أنه من أهم متطلبات بقاء وتنمية المجتمعات، ومن ثم فإن الاهتمام بتحقيقه لا يقل في أهميته عن أي رؤية وطنية توائم بين الهوية والمواطنة وتضبط كل ما يتصل بهما من حقوق وواجبات، هذا ما يجعل من قضية التعايش محور اهتمام على الصعيدين الرسمي والشعبي على وصف استمرار الحياة وتعزيز المصالح لا يتأتى إلا في كنف تعايش حقيقي لينظم العلاقة بين المجتمعات كافة.

ويكتسب تحقيق التعايش والسلم الاجتماعي أهمية متصاعدة في السودان نظراً للتباين الذي تشكله الخريطة الاجتماعية والثقافية والجغرافية، والدينية لذلك فإن التزام الدولة السودانية والمؤسسات المجتمعية كافة بروح الديمقراطية وحقوق الإنسان، والأقليات في إدارة التنوع الثقافي والعرقي والديني يشكل الخطوة الأهم في سبيل التأسيس لواقع تعايشي بين مختلف المكونات الاجتماعية في السودان فمما لا شك فيه أن تحقيق التعايش السلمي بين

الأطياف الاجتماعية المختلفة يمثل القاعدة الأساسية للوصول إلى نجاحات ملموسة في كل ما يتعلق بقضايا الحراك السياسي، وتداعياتها.[1]

فإن البناء الإيجابي يتلازم مع واقع التعايش السلمي بين المجموعات والثقافات، ففي حال أصبح التعايش السلمي حالة مسيطرة وسلوكاً طبيعياً مكتسباً ومتوارثاً، تستطيع المجتمعات بالمقابل أن تنتج قاعدة سياسية واجتماعية متوازنة ومستقرة، وأن هذا هو المدخل الموضوعي للربط بين توافر شروط التعايش السلمي بين مكونات المجتمع السوداني ونجاح عملية التحول الديمقراطي، وما يصاحب هذا التحول من المشاركة والإسهام في السياسات العامة، وصناعة القرار.

وأنه ليس بالإمكان الحديث عن استقرار سياسي حقيقي، أو وحدة وانسجام في النسيج القومي، إلا إذا ارتبط ذلك الاستقرار بتحصيل درجة مقدرة من التعايش ينعم بها المجتمع، بوصف أن ذلك ليس تحدياً حاضراً فقط، لكنه صناعة كبرى للمستقبل إن كثيراً ما يعبر عن الرغبة الاجتماعية الجارفة في التصالح، وتسوية الخصومات ما يعرف بمؤتمرات الصلح والتعايش السلمي من حين لآخر، خاصة في مناطق الصراعات.

إذا نظر المرء إلى واقع التعايش السلمي في السودان يلاحظ أن الحروب الأهلية المتناسلة، إضافة إلى الفشل المتكرر الذي أدمنته النظم السياسية، وعجزها عن خلق صيغ توافقية تنظم العلاقات بين الكيانات المختلفة، كل ذلك وضع كثيراً من القيود والعراقيل، وقطع الطريق على التفاعل الاجتماعي، مما أفرغ المجتمع السوداني من كثير مضامين قدراته التكاملية، وانفتحت الحالة الاجتماعية السودانية في غالبها على المواجهات القبلية، والصراعات الإثنوسياسية فأصبحت القبيلة، الجغرافية المحلية والثقافة الجزئية، من أكثر

(1) مجلة المنتدى، العدد الثامن عشر، مركز الراصد للدراسات، شركة مطابع العملة المحدودة، الخرطوم- السودان، 2011م، ص 75 ص 77ص ص18.

المقررات في تعريف المجموعات السودانية بذاتيتها، وفي توجيه مسارات تفاعلاتها البينية، ما يعد خصماً على القيم الوطنية والثقافة الجامعة.[1]

إن الحالة السودانية تعكس نزوعاً واضحاً للانحراف عن الهوية القومية الجامعة "الانحياز إلى أشكال من الهويات الصغرى والثانوية محصلة ذلك أن تكونت في السودان بذرة لواقع اجتماعي جديد، يتبلور بعد، يحتكم إلى كثير من الولاءات، الانتماءات، والرغبات التي قد لا تقود إلى حالة التعايش التي يتمناها المشفقون على حاضر ومستقبل السودان.

**فرص التعايش السلمي في السودان:**

بالنظر إلى مفهوم التعايش السلمي الذي يقوم أساساً بين مجتمعين أو أكثر ذات أنظمة مختلفة لابد من العودة إلى محيطنا الداخلي الذي له ارتباط بمحيطنا الخارجي في شكل المصالح التي تربط هذه المجتمعات مثال التعايش السلمي الذي يحدث بمناطق التماس شرق السودان على الحدود الشرقية مع الجارة اثيوبيا على طول امتداد نحو 765 كلم [2] ويشمل ولايات القضارف وكسلا وسنار والنيل الأزرق حيث يربط هذا الشريط مواطني الدولتين بمصالح مشتركة يحتم عليهما التعايش والتداخل حفاظا على هذه المصالح المتعددة منها على سبيل المثال:

1. خط امداد الكهرباء القضارف اثيوبيا والذي يعمل على تبادل الكهرباء في أشهر الندرة.
2. الطرق القارية التي تربط بين البلدين وهي عبارة جسور للتواصل بين البلدين ومجتمعيهما حيث يستفيد منها الجانب الاثيوبي باعتبار انه دولة مغلقة.

---

(1) مجلة المنتدى، العدد الثامن عشر، مركز الراصد للدراسات، شركة مطابع العملة المحدودة، الخرطوم السودان، 2011م، ص ص 75-78.

[2] ديوان الحكم ديوان الاتحادي ، مقابلة مدير الإدارة العامة للتعايش السلمي ، 2016/7/7 الساعة الواحدة ظهر.

3. إقامة المناطق الحرة على طول الشريط الحدودي الممتد بين البلدين مثال المنطقة الحرة بالقلابات.
4. إقامة سد النهضة الذي يعمل على تغيير المناخ بالمنطقة واستمرار تدفق المياه خلال العام بالإضافة إلى الامداد الكهربي.هذه تعتبر فرص جاذبة للتعايش السلمي بالمنطقة.

وعملت الحكومة على تكوين لجنة عليا لتطوير وتنمية الشريط الحدودي لإقامة الخدمات الضرورية اللازمة به.

وبالنظر إلى الحدود الغربية التي تربط السودان بدولة تشاد عملت الحكومتين على إرساء دعائم التعايش السلمي وإنشاء القوات المشتركة لتوطيد الأمن والاستقرار وتقديم الخدمات والمنافع المشتركة لمصلحة البلدين، وما يقوي التعايش السلمي في هذه المنطقة الاندماج القبلي ووحدة القبائل فيها. مما ساعد على سهولة رسم الحدود بين الدولتين.

ومثال أخر للتعايش السلمي الذي تشهده منطقة أبيي جنوب السودان الذي يجسد التعايش السلمي بين مكونات المنطقة.

ومن هذا المنطلق يمكن أن يلعب السودان دور محوري في نشر وإشاعة ثقافة التعايش السلمي بالإقليم.

## المبحث الثاني
## ثقافة السلام

يعد السلام في مقدمة القيم الإنسانية الرفيعة. وهناك العديد من الأقوال المتواترة في هذا الخصوص، التي شاعت في أعمال الفلاسفة، والباحثين والشعراء والأدباء، تمجد جميعها في السلام، وتجعل منه قيمة أساسية ومحورية في الحياة.

والسلام قيمة دينية نادت بها جميع الأديان السماوية، فلا يوجد من بين الرسل من نادى بالصراع والعنف وتفكك المجتمع، بل أجمعوا على ضرورة التحابب والتعايش السلمي وإشاعة روح المحبة والتكافل بين أفراد المجتمع الإنساني.[1]

أشار القرآن الكريم في كثير من آياته وأكد على ضرورة وجود السلام بين الناس، ولكن السلام الحقيقي يحتاج إلى إرادة مؤمنة تضع السلام على أرض الواقع. لهذا عبأ القرآن الكريم نفوس المؤمنين به بحب السلام والسعي من أجل تركيزه في حياتهم وحياة الناس بعامة.[2]

والسلام بمعناه السلمي– أمنية غالية، ورغبة أكيدة يتمناها كل إنسان يعيش في هذه الحياة الدنيا، لما في السلام من معاني الطمأنينة، والصحة والعافية، فالسلام يشمل جميع مناحي الحياة، فإذا وجد السلام وجدت الطمأنينة، والراحة، والحرية والمودة والمحبة بين الشعوب والاستقرار والتنمية، وإذا وجد السلام انتفت الحروب والأحقاذ والضغائن بين الناس.

---

(1) سر الختم عبد الرحيم توتو، ورقة ثقافة السلام مدخل إستراتيجي للتنمية في دارفور، مجلة محاور العدد الثاني عشر والثالث عشر، يناير/مايو 2006م، جامعة أمدرمان الأهلية، مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، ص 56.

(2) محمد أبو عاقلة الترابي، ثقافة السلام والحرب والحوار من منظور إسلامي دراسة تأصيلية، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، ص 17.

**السلام لغةً واصطلاحاً**

السين واللام والميم: معظم بابه من الصحة والعافية، ويكون فيه ما يشذُ، والشاذُ عنه قليل، فالسلامة: أن يسلم الإنسان من العاهة والأذى فالله – جل ثناؤه– هو السلام، لسلامته مما يلحق المخلوقين من العيب والنقص والفناء، قال الله جل جلاله : (وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَىٰ دَارِ السَّلامِ)[1]

ومن معناه : المسالمة، وهو المصالحة وتجنب الحرب.[2]

وقيل "السلام والسلامة" البراءة وتسلَّم منه: تبرَّء .. ومنه قوله تعالى :(وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا)[3] أي تسلماً وبراءةلا خير بيننا وبينكم ولا شر. ويقولون: سلام عليكم: فكأنه علامة المسالمة، وأنه لا حرب هنالك.. وقيل "قالوا سلاماً"، أي: سداداً من القول وقصداً، لا لغو فيه. ومنه قوله – عز وجل– (سَلَامٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ)[4]أي: لا داء فيها ولا يستطيع الشيطان أن يصنع فيها شيئاً.

وقد يجوز أن يكون (السلام) جمع: سلامة والسلام: التحية، ومنه قوله (دَعْوَاهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ)[5][6]والذي يهمنا من معنى السلام هو المسالمة من الحرب والعنف والصراع.

**وقد جرت محاولات عدة لتعريف السلام ولذلك قيل بأنه:**

1. التعايش السلمي، التناغم، الصفح، المصالحة، التوسط، العدل.

---

(1) سورة يونس الآية 25.

(2) انظر مقاييس اللغة، لابن فارس، مادة (س ل م)90/31.

(3) سورة الفرقان الآية 63.

(4) سورة القدر الآية 5.

(5) سورة يونس الآية 21.

(6) لسان العرب، لابن منظور، مادة (س ل م) 12 و 289.

2. عدم استخدام العنف لفض النزاع.

3. السلام ليس فقط حالة انعدام النزاع المسلح، بل هو مجموعة من العلاقات الديناميكية التي تحقق التعايش السلمي والتعاون بين الناس عن طريق احترام مجموعة القيم الإنسانية من عدل ومساواة واحترام حقوق الإنسان وكرامته والتحرر من كل ما يقيد حرية الإنسان الفطرية.[1]

ومن التعريفات التي وردت عن المفردة سلام ما جاء في وسلم من الآفة بالكسر سلامة وسلمه الله تعالى فيها تسليماً مسلمة إليه تسليماً فتسلمه أعطيته فتناوله والتسليم الرضا والسلام وأسلم انقاد وصار مسلماً كتسليم العدو وفديه. والسلام يعبر عن الابتعاد عن العنف والحرب والعمل على زرع التحمل والإيمان في عقول الرجال والنساء.[2]

والسلام كذلك في أبسط تعريفاته هو "غياب الخلاف، العنف، الحرب" هذه نظرة شائعة في العديد من الكتابات، والتي لها جذور في الحضارة اليونانية القديمة، وامتدت في التاريخ الإنساني المسيحي ويتبنى دعاة السلام هذا التعريف لمفهوم السلام. ويرى الباحثون في مجال العلاقات الدولية أن السلام يعني غياب الحرب، ووجود الحرب لا يعني وجود السلام. وفي المجتمعات الإنسانية يعني السلام غياب كل ما له علاقة بالعنف، مثل الجرائم الكبرى المنظمة كالإرهاب، أو النزاعات العرقية أو الدينية أو الطائفية أو المناطقية"أي تلك التي تنشب بين مناطق جغرافية في مواجهة مناطق أخرى داخل إقليم الدولة ذاته". وعادة ما تعود أسباب النزاعات المناطقية إلى اعتبارات اقتصادية (مثل الصراع على الثروات الطبيعية كما هو الأمر في العديد من بلدان إفريقيا أو سياسية (مثل احتكار مناطق جغرافية

---

(1) سر الختم عبد الرحيم توتو، ثقافة السلام مدخل إستراتيجي للتنمية في دارفور، مصدر سابق 56.

(2) حاج أبا آدم الحاج: دراسة بعنوان: نشر ثقافة السلام وآلية التعايش السلمي ورتق النسيج الاجتماعي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

معينة للسلطة السياسية مثلما هو النزاع الجاري حاليا في دارفور، أو عرقية (مثل النزاعات بين الأعراق المختلفة التي تقطن مناطق جغرافية في مواجهة بعضها بعضاً كما كان الحال حتى وقت قريب في الصراع بين شمال وجنوب السودان. والسلام هو "الاتفاق والانسجام والهدوء"وفق هذا التعريف فإن السلام – عكس التعريف السابق – لا يعني غياب العنف بكافة أشكاله، ولكنه يعني صفات إيجابية مرغوبة في ذاتها مثل الحاجة إلى التوصل إلى اتفاق الرغبة في تحقيق الانسجام في العلاقات بين البشر، سيادة حالة من الهدوء في العلاقات بين الجماعات المختلفة.. هكذا السلام إذن هو حالة إيجابية في ذاتها (الاستقرار والهدوء مثلاً) أكثر من كونه غياباً لحالة سلبية مرفوضة (العنف، الحرب، القتل مثلاً) يفتح هذا التعريف المجال أمام التفكير في مستويات مختلفة للتعامل مع مفهوم "السلام" . هناك سلام بين الدول. وهناك سلام بين جماعات بشرية، وهناك سلام في داخل الأسرة وهناك سلام بين المرء وذاته[1].

**الجهود التي بذلت لصنع السلام عبر التاريخ**

**العالم الإغريقي والروماني القديم**

جهود صنع السلام في العالم الإغريقي كان من مجموعة من المناطق المستقلة التي أطلق عليها الدول المدن التي كانت تشكل الحروب فيما بينها لكنهم حاولوا من الحد من الحروب من خلال تشكيل تنظيم الذي أطلق عليه اسم العصبة الأمفكتونية الذي كان يحظر على الأعضاء المنتمين إلى التنظيم من، يدمر عضواً آخر في التنظيم أو أن يقطع إمداداته من المياه.

الإمبراطورية الرومانيةعملت على حفظ السلام بالفترة التي سميت باسم السلام الروماني التي امتد هذا السلام من 72 ق – 180 ق.م ومن خلال هذه الفترة توسع نطاق

[1] الموقع علي الأنترنيت – www.maatpeace.org/node/300

الإمبراطورية الرومانية الذي وصل إلى أنحاء كبيرة من أوربا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

**فترة العصور الوسطى الأوربية**

نشأ العرف الكنائسي الذي عرف باسم سلام الله عندما نشأت الحروب في أوربا عند ضعف الإمبراطورية الرومانية عندها أصبحت الكنيسة هي القوة التي تدعم السلام كانت أيام القتال في المنازعات يقتصر على أيام معينة في الأسبوع.

ووجد حكم كنائسي آخر باسم سلام الله الذي حرم القتال في الكنائس والأضرحة لكن الكنيسة سمحت بالحروب، التي تعزز موقعها في المنطقة.

**الفترة الممتدة من القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر**

ظهر في أوائل القرن السابع عشر الميلادي، المشروع الكبير لتحقيق السلام في أوربا الذين يدعون إلى السلام الدائم من خلال مجموعة من المقترحات مثل الفرنسي ماكسيمليان دي بيثون، الهولندي دوق سلي. في.أ

اقترح الهولندي دوق سلي لتشكيل مجلس من ممثلي الدول الأوربية تكون مهمته حل الخلافات التي تقوم بين الدول.

اقترح هوجو جروتيوسالهولندي في كتابه قانون الحرب والسلام عام 1625م مجموعة من قواعد السلوك الدولي ومن خلال مقترحات وأفكار جروتيوس نشأ عليها القانون الدولي.[1]

**الفترة الأخيرة والقرن العشرين**

تحول الأفراد من ما كانوا يدركونه كوسائل تقليدية معادية للحرب ووجهوا أنشطتهم نحو ابتكار مؤسسات موجهة سياسياً وشرعياً لتحقيق عالم مستقر.

---

(1) الموسوعة العربية العالمية، النسخة الإعلامية السلام 2009م.

1. دعموا تنظيم القانون الدولي من خلال المؤتمرات وبشكل خاص المؤتمرات المعتمدة على مباديء الصراع، الفضاء الخارجي والمحيطات.
2. أنشأوا مؤسسات لتطبيق القانون في شكل المحكمة الدائمة للعدل الدولي (1921م- 1946م) ومحكمة العدل الدولية التي أسست عام 1946م.
3. عملوا على تطور وتوسيع مبدأ الحل السلمي للنزاعات من خلال عمليات مصاغة بشكل واضح للوساطة، التسوية المصالحة والتحكيم.
4. وأخيراً أنشأوا مؤسسات سياسية في شكل عصبة الأمم (1919م- 1946م) والأمم المتحدة، التي تناقش فيها الأزمات من خلال اجتماع مفتوح، والاهتمامات الدولية توجه من خلال مجموعة وكالات، مفوضيات ولجان، وأكثر المنظمات المعروفة دولياً هي منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الزراعة والأغذية (الفاو).[1]

من الأهمية بمكان أن نؤكد أن صياغة مفهوم واضح للسلام لا تتناقض بالضرورة مع الرؤى والنماذج السائدة في الفكر العالمي حول السلام.

ولهذا نتبين فيما يتعلق بالمراحل المختلفة التي مرت بها عملية صياغة مفهوم السلام يرى بعض الباحثين أنها تنقسم إلى ست مراحل[2]

**المرحلة الأولى:** السلام باعتباره غياباً للحرب كممارسة وسلوك، وهو يطبق على الصراع الضيق سواء بين الدول أو داخل الدول ذاتها في صورة الحروب الأهلية وهذه الفكرة عن السلام ذائعة لدى الجماهير العادية ولدى السياسيين والعسكريين في نفس الوقت.

---

(1) مفهوم السلام وتصنيفاته وأنماط دعمه ومعوقاته، 2007م.

(2) سهير زين منصور: ورقة عمل حول واقع المرأة العربية في عملية نشر ثقافة السلام والحلول المقدمة في الملتقى الدولي حول دور المرأة العربية في نشر ثقافة السلام، 2005م، الجمهورية التونسية وزارة التربية والتعليم، 2005م، ص 3.

**المرحلة الثانية:** ركزت على السلام باعتباره توازناً للقوى في إطار النظام الدولي أو ما يعرف بالتعايش السلمي.

**المرحلة الثالثة:** هي التأكيد على السلام السلبي "أي منع نشوب الحرب" ويعرف بأنه غياب للعنف في التجمعات الإنسانية الرئيسية كالأمم "الدول" وأيضاً بين التجمعات العرقية والعنصرية.والسلام الإيجابي "منع العنف البنيوي في المجتمع".

المهادنة والمصالحة: وهو نموذج للتعاون والدمج بين المجتمعات البشرية.

**المرحلة الرابعة:** هي تلك التي ساد فيها مفهوم نسوي للسلام حاول أن يربط بين المستوى الكلي للسلام والمستوى الجزئي ولذلك فهو لا يفرق بين الحرب والعدوان على الأفراد مثل ممارسة العنف غير المنظم على النساء في الحروب كالاغتصاب وكل صور العنف ضد الأشخاص.

**المرحلة الخامسة:** لوجدنا تركيزاً على فكرة السلام مع البيئة باعتبار أن الممارسات الرأسمالية قد اعتدت بوحشية على البيئة الإنسانية.

**المرحلة السادسة:** التركيز على السلام الداخلي للإنسان باعتباره يرتبط بالضرورة بالسلام على المستوى الكلي. السلام التام الذي هو غياب للعنف متضافراً مع نمط للتعاون والسلام.

لقد اشتملت مباديء اليونسكو المتعلقة بالسلام على نقاط هامة لتمكين البشرية من تطبيق السلام وممارسته والإحساس به والاستمتاع به، حيث أن السلام يبدأ في عقول البشر، أي أنه يجب أن يكون تفكيراً سلمياً، كما أن الجهل بالآخر ومناهج حياته وثقافته – يعتبر عبر التاريخ سبباً عاماً لخلق حالة الشك وعدم الثقة بين الناس مما يؤدي إلى تطوير الفوارق وتحولها إلى الحرب، ومن أبرز ما جاء في مباديء اليونسكو ما يمكن تلخيصه في أن السلام المبني على الترتيبات السياسية والاقتصادية للحكومة لن يكون سلاماً قادراً على الدعم والمساندة الدائمة لشعوب العالم ولذا يجب أن يؤسس السلام على الروابط الاجتماعية التي

تحقق التعايش السلمي بين الناس. ونشير إلى أن المباديء الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تهدف إلى وضع الأسس وتحديد العوامل التي ستؤدي إلى تحقيق السلم على المستوى القومي والإقليمي والدولي.

إن تحقيق السلام يتطلب بذل الجهود الكبيرة للقضاء على مهددات السلام وأن تعمل وسائل الإعلام بكفاءة ووعي من أجل بناء وتحقيق السلام. هذا بالإضافة إلى ضرورة تحمل الدولة لمسئوليتها كاملة وتحمل المجتمع من خلال شرائحه المختلفة لدوره ومسئولياته بوعي وإدراك (الحوار المجتمعي الذي انتظم أرجاء البلاد).

ومن أبرز متطلبات بناء السلام إرساء قواعد ثقافة السلام في المجتمع.[1]

**مفهوم ثقافة السلام:**

من الأهمية أن نحدد مفهوم الثقافة كعامة ثم نحدد مفهوم ثقافة السلام.

مفهوم الثقافة والثقافة لغة هي "تثقف الرجل من باب ضرب لغة فيه فهو ثقف وثقف كعضد والثقاف ما تسوى به الرماح وتثقيفها تسويتها وثقفه من باب فهم".[2]

وتعرف الثقافة بأنها "عبارة عن مجموع الطرق التقليدية المتبعة في حل المشكلات أو هي الحلول المتعلمة والموجودة بطريقة مسبقة.[3]

ويحدد مفهوم الثقافة"أنها ذلك الكل الذي يتضمن المعرفة والعقيدة والفن والأخلاق و القانون والعادات والتقاليد التي يكتسبها الإنسان من حيث هو عضو في مجتمع.[4] وبذلك يتبين أن الثقافة هي وسيلة وقائية أو هي غطاء متوارث يتقي به الإنسان غوائل البيئة وقسوة الظروف.

---

(1) سر الختم عبد الرحيم توتو، ثقافة السلام، مرجع سابق، ص ص 56-57.

(2) الفيروزبادي: محي الدين محمد يعقوب: القاموس المحيط، الجزء الرابع، دار الجيل، بيروت، 1952م، ص 132.

(3) تبارى محمد إسماعيل: علم الإنسان، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص 61.

(4) أحمد مجدي حجازي: أزمة علم الاجتماع، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007م، ص 93.

لكن ربما كان الوقوف والاكتفاء بالمعنى اللغوي للمفردة (ثقافة) لا يوفر المعنى التام لهذه المفردة في إطار التعبير "ثقافة السلام" كذلك يمكننا البحث عن معنى مفردة السلام وهي الأخرى في اللغة لعل ذلك يساعد في التوصل إلى المعنى المطلوب. فمن التعريفات التي وردت عن المفردة "سلام" ما جاء في القاموس المحيط قوله "والسلام من أسماء الله تعالى والسلامة البراءة من العيوب. وسلم من الآفة بالكسر سلامة وسلمه الله تعالى منها تسليماً مسلمة إليه تسليماً فتسلمه أعطيته فتناوله. والتسليم الرضا والسلام وأسلم انقاد وصار مسلماً كتسليم العدو وخزيه. وأمره إلى الله سلمه وتسالماً تصالحاً[1] وهنا يتضح المعنى اللغوي العميق لمفردة (سلام) في اللغة العربية، فأول هذه المعاني أنها أحد أسماء الله سبحانه وتعالى **{ هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ ۚ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ}** [2] وهذا الربط فيه دلالة عميقة فالإنسان مدعو للاتصاف بهذه الصفة قدر الوسع والطاقة،[3] لكن بقدر إفادتنا من هذا الشرح في فهم مفردة سلام لكن لا زال الغموض يكتنف التعبير سلام في إطار المنظومة والسياق (ثقافة السلام). فمن الواضح أن التعبير (ثقافة سلام) هو مصطلح أو هو تعبير يمكن اكتشاف معناه وسبر غوره الحقيقي في إطار المصطلح وتفتيته على صخرة دلالته لكن قبل ذلك سأورد هنا ما تم التوصل إليه لمفهوم ثقافة السلام وهي رؤية تحتاج من المصادر المختلفة لكنها تأخذ بعداً فلسفياً واجتماعياً. إن مفهوم الثقافة هنا يرتكز على أصول فلسفية واجتماعية يسعى إلى فتح فضاء التعبير ثقافة السلام نحو الأطر الاجتماعية.

من المعروف أنه قد اكتنفت العديد من التعريفات بالحالة الصورية، والسياقات التجريدية للثقافة، ولم تسعى إلى توفير تعريف ديناميكي للثقافة. ولما كان البحث عن معنى ثقافة ليس بحثا شكلياً أو تجريدي بل هو بحث في سياق الواقع، فمن الضروري بمكان أن لا

---

(1) الفيروزبادي: محي الدين، مرجع سابق.

(2) سورة الحشر الآية 23.

(3) خليل، صبري: منهج المعرفة الإسلامي، دراسة في منهج الاستخلاف الإسلامي (بحث غير منشور)، شعبة الفلسفة، كلية الآداب جامعة الخرطوم.

يكتفي الباحث في الأمور الحساسة والمؤثرة على السياقات والأبعاد الابستمولوجية (المعرفية) دون التفكير في الأشكال الأنطلوجية "المادية المحسوسة" لتلك الأفكار الفاعلة، لأن تخيل الأشكال العملية والمؤثرة في حياة الناس، وليس بوصفها مفهوم ينتهي عند حدود السياق أو التصور والتخيل. ومن المعروف هناك اتجاهين من التعريفات للثقافة أحدهما ينظر للثقافة على أنها تتكون من القيم والمعتقدات والمعايير والتفسيرات العقلية والرموز والأيدلوجيات، وما شاكلها من المنتجات العقلية، أما الاتجاه الآخر فيرى الثقافة على أنها تشير إلى النمط الكلي لحياة شعب ما، والعلاقات الشخصية بين أفراده.

ومن الملاحظ في التعريف الأول عبارة عن وصف تصوري للثقافة مثل القول (تتكون من القيم، و(المعتقدات) و (المعايير) و(التفسيرات العقلية والرموز والأيديولوجيات) وهلمجرافهو تفسير مجرد لا يذهب إلى البحث في ماهية أو كيف تتم تلك القيم؟ أو المعتقدات؟... فهو تفسير تصوري للثقافة أما التعريف الثاني فهو تعريف ديناميكي (فاعل ومتحرك) للمصطلح ثقافة مثل القول (العلاقات) و (النمط الكلي). وإلى هذا التعريف الأخير ينتمي التعبير (ثقافة سلام) الذي يأخذ معنى أعمق من الناحية السيسيولوجيةوالأنثربولوجية. لأن البحث في العلاقات بين الناس مسألة واقعية وهو تعريف يبحث في معرفتنا للعلاقات أو المفاهيم والمعتقدات لهؤلاء الناس من وجهة نظر معرفية وثقافية متداخلة. إذاً فالمفردة (ثقافة) التي وردت في السياق (ثقافة سلام) يمكن تفسيرها في إطارها الحركي والاجتماعي مما يدل على أنها مصطلح فالتعبير (ثقافة السلام) هو مصطلح يمكن توفره بتوفر عناصره وشروطه الديناميكية. وهو أيضا سياق لفظي وفلسفي في إطار مشروع التنمية البشرية ***Human Growth*** يمكن أن يراوح محله وتثريه المجادلة والمنافحة ثم يندثر بمرور السلام مثل غيره من المصطلحات.[1]

(1) أبو القاسم قور: ثقافة السلام: نموذج تدريس السلام المسرح التنموي من أجل ثقافة السلام، ص 4.

## المبحث الثالث
## التعايش السلمي في ولاية القضارف

ولاية القضارف تقابل إقليمي التقراي والامهرا في الجانب الاثيوبي واللذان يتميزان بإرث تاريخي وأجتماعي عظيم ، ومنطقة التقراي هي مهد مملكة أكسوم التي كانت سببا في إنهيار مملكة مروى السودانية العريقه وذلك بسبب حروب (كروفر) كان مسرحها المنطقة الممتدة بين أواسط السودان الشمالي الحالي وشرقاً داخل العمق الأثيوبي هذا بجانب أن هذا الإقليم شهد أولى هجرات الصحابة رضوان الله عليهم .

وتعتبر منطقتي اللكدي والقلابات السودانيتين معبرين مهمين بالنسبة للسودان وأثيوبيا ، حيث من خلالها تنساب البضائع وحركة السكان بما يعود بالنفع علي المجموعات الساكنه في طرفي الحدود بشكل خاص والأقاليم الأثيوبية المتاخمة للحدود وولاية القضارف بشكل عام .

وتكمن أهمية القلابات في توفر البنية التحتية ممثلة في الطريق القاري الذي يربطها بمدينة القضارف والجانب الأثيوبي بمنطقة المتمة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فالمدينة تتوفر فيها بنية مؤسسية ( وحدة إدارية – شرطة – جمارك – أمن ) وبعض المصارف علاوة علي سلطات الجوازات .

وعرفت المتمة الأثيوبية بأسم متمة يوهانس نسبة للإمبراطور الأثيوبي يوهانس الرابع الذي قتل في المعركة الشهيرة التي دارة رماها 1889م [1]علي يدى أتباع الأمام المهدي بقيادة القائد المهدي الزاكي طمل ، والمدينة سميت بإسم المتمة بعد أن هاجر إليها الملك نمر زعيم قبيلة الجعليين السودانية في العام 1821م عقب الغزو التركي المصري للسودان والذي كانت نواتجه إستفزاز الملك نمر من قيل إسماعيل باشا الذي أدى الي حرق الإخير وكل مرافقيه ، وقد سميت بهذا الأسم تيمناً بعاصمة الجعليين المتمة شمال السودان

[1] الروشة الأقليمية لقضايا الحدود . مرجع سابق .

وهي تعتبر من النقاط الحدودية المهمه بين السودان واثيوبيا وتقابل في السودان مدينة القلابات والتي لا يفصلها عنها سوى جسر صغير[1].

والمتمة مركز تجاري حدودي ومعبر بين السودان وأثيوبيا كما تعتبر وجهة تجارية وسياحية مهمة بالنسبة للسودانيين .

وبعد إنفصال دولة إرتريا عن أثيوبيا في مطلع تسعينيات القرن الماضي القرن الماضي خسرت أثيوبيا موانئها البحرية وإزدادت أهمية القلابات كمعبراً مهماً للصادرات الأثيوبية عبر بورتسودان ثم الي القضارف ومنها عبر الطريق القاري إلي أثيوبيا .

والمعبر الأخر الذي يأتي أقل أهمية من سابقه ، وهو معبر اللكدي الحمرة الإثيوبية كمعبر ثاني ، وتتميز العلاقات السودانية الاثيوبية بالتطورالذي يدعم الاستقرار السياسي والمجتمعي في البلدين ، وهناك توافق في الرؤى والمواقف حول كثير من القضايا الإقليمية ، والقارية ، الدولية وهذه العلاقات الوطيدة علي المستوى الإتحادي الفدرالي حفزت الولايات الحدودية السودانية أن تسعى لتنسيق الإتصالات الفردية مع الأقاليم الإثيوبية .

مفهوم التعايش السلمي :-

مصطلح التعايش السلمي هو من المصطلحات التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية فهو يراد به حالة السلم التي تعيش فيه مجموعات ذات أنظمة إجتماعية مختلفة ، وهكذا يتضح أن عنصر التنوع والتباين والإختلاف هو حجر الزاوية في مفهوم التسامح ويعني إستعداد الفرد لتحمل معتقدات وعادات تختلف عما يعتقد .

مفهوم التعايش السلمي تنوعا وتعددا في المجتمع أيا كانت طبيعته وهذا التنوع يتم ترجمته في صورة اراء وممارسات يجب التعاطي معهما بشكل يحفظ للمواطنين حقوقهم2 .

---

[1] ملحق رقم ( 3 ) القلابات و المتمة في التعايش السلمي

[2] حاج أبا آدم الحاج مرجع سابق .

لقد تم تعريف مصطلح التعايش السلمي في السياسة الدولية عقب سياداة مفهوم التعاون بين دول العالم علي أساس من التفاهم وتبادل المصالح الأقتصادية والتجارية وأخذ هذا المصطلح مكانه بعد الحرب العالمية الثانية وإنقسام العالم إلي معسكرين يتناحران علي أساس عقائد ومما ساعد إلي ابراز الدعوة إلي سياسة ( التعايش السلمي ) الفزع الذري بعد أن أصبحت القنبلة النووية وهي أداة الدمار الشامل مشاعة بين دول المعسكرين بعد قيام الجبهة الثالثة وهي مجموعة دول عدم الانحياز أو دول الحياد الإيجابي التي أكدت أن الرغبة بأن يكون التعايش السلمي هو السبيل إلي تنسيق العلاقات الدولية في العالم وإلي نبذ الحرب الباردة وسياسة حافة الهاوية والتليوح باستخدام معدات الدمار الشامل[1].

**الحوار وعلاقته بالتعايش**

الحوار في إطاره الثقافي والحضاري وبأهدافه الإنسانية هو موضوع إجماع من البشر على اختلاف ثقافاتهم وتباين حضاراتهم. وهو ضرورة لتطوير العلاقات وحفظ الحقوق والمصالح وتصحيح الكثير من المعلومات الخاطئة.

الحوار مثل التعايش من المصطلحات التي ظهرت بعد تزايد حدة ما يعرف بالحرب الباردة بين المعسكرين السابقين بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق وتزامن هذا الظهور للفظ الحوار مع تصاعد ضراوة الصراع الأيدلوجي والسياسي بين القوتين العظميين. فكان الحوار الذي طرح الغرب فكرته مقابل التعايش الذي رفع المعسكر الشيوعي شعاره وتبنى فلسفته، فالغرب ينادي بالحوار بين الأديان ثم الحوار بين الثقافات والحضارات، الشرق الذي كان في ما مضى يتمثل في الاتحاد السوفيتي يدعو إلى التعايش

[1] احمد عطية: القاموس السياسي دار النهضة العربية مرجع سابق 310

السلمي والتعايش بين الأمم والشعوب.[1] وعلى هذا الأساس فإن المعنى والمفهوم هو سياسي أيدلوجي ثقافي حضاري وليس مفهوماً قانونياً.

وينبغي أن تبدأ أهداف أي حوار من الإنسان وتدور حول شؤونه وقضاياه وتعود إليه لئلا يفقد الحوار قيمته وأهميته ومضمونه الفني. وهذه الأهداف من الكثرة بحيث يتعذر حصرها ولكن يمكن إجمالها فيما اتفق المجتمع الدولي اليوم على اعتبارها أهدافاً إنسانية سامية ويمكن اتخاذ ما ورد في إعلان مباديء التعاون الثقافي الدولي من أهداف مثالاً لها. فقد نص الإعلان على الأهداف التالية:[2]

1. نشر المعارف وحفز المواهب وإثراء الثقافات.
2. تنمية العلاقات السلمية والصداقات بين الشعوب بهدف الوصول إلى جعل كل منها أفضل الطرائق لفهم حياة الشعوب الأخرى.
3. تمكين كل إنسان من اكتساب المعرفة والمشاركة في التقدم العلمي الذي يحرز في جميع أنحاء العالم والانتفاع بثماره والإسهام من جانبه في إثراء الحياة الثقافية.
4. تحسين ظروف الحياة الروحية والوجود المادي للإنسان في جميع أرجاء العالم فالحوار بوجه عام يبرز الأفكار والقيم التي من شأنها توفير مناخ الصداقة والسلام. وأنه يستبعد جميع مظاهر العداء في المواقف وفي التعبير عن الآراء ويتعرض الحوار للنفع المتبادل للجميع ويفتح المجال واسعاً أمام تفاهم المجتمعات وخلق الأرضية الجيدة للتعايش.

---

(1) عبد العزيز التويجري، المصدر السابق نفسه، ص 11.

(2) إعلان مباديء التعاون الثقافي الدولي، الصادر عن المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم، نوفمبر 1996، المادة الرابعة.

**الحوار الإيجابي لا بد أن يقوم على أسس ومنطلقات أهمها:**

1. الاحترام المتبادل وهو منطلق لا بد أن يتركز الحوار عليه وهو يفترض وجود قواسم مشتركة في القيم الدينية والمبادئ الإنسانية والقواعد القانونية.
2. الإنصاف والعدل هو أساس الحوار الهادف الذي ينفع الناس ويقتضي العدل والمساواة بين البشر وهو جوهر القانون الوضعي والشريعة الإسلامية.
3. نبذ التعصب والكراهية.[1]

ينبغي أن يهدف الحوار الوطني إلى رصد العوامل التي تفاقم الأوضاع الاجتماعية واحتوائها والعمل على تدعيم سبل الاستقرار والتنمية وبهذا المفهوم يصبح الحوار من الوسائل التي تدعم عملية التعايش السلمي فعبره تبين المقاصد وتذوب الحواجز وتتقارب المفاهيم.

**مهددات التعايش السلمي:**

1. الأمية والفقر والبطالة.
2. تهريب البشر.
3. ترويج المخدرات.
4. تهريب السلاح.
5. قلة المشروعات الخدمية التنموية.
6. تأجير الأراضي الزراعة السودانية للأثيوبين.

(1) التويجري، الحوار من أجل التعايش، المصدر السابق، ص 18.

**أهم التحديات التي تواجه المزارعين السودانيين مع الحدود الاثيوبية والتي تعتبر مهدد للتعايش السلمي بالمنطقة وهي :**

1/ تجميع قرى الفشقة عند تنفيذ سدي أعالي عطبرة وسيتيت مما أدى الى خلو المنطقة كاملة من السكان والتي أصبحت الأن محل إطماع أثيوبية خاصة في المناطق المتاخمة للحمرة الأثيوبية وهذا خلل أمني واضح كان يمكن بالامكان تجميع هذه القرى على الشريط الحدودي وإعادة إنتشارها وتوزيعها بنفس الخدمات التي تتمتع بها الأن .

2/ قلة الخدمات التنموية بمنطقة .

3/ عدم وجود موانع طبيعية للحدود .

4/ خلو مناطق الشريط الحدودي من السكان .

5/ عدم إكتمال اعادة ترسيم الحدود أدى الى عدم فرض السيادة السودانية على الحدود والذي أدى بدوره الى :

أ/ مهددات أمنية تتمثل في انتشار الجيش الاثيوبي داخل الأراضي السودانية والتعدي على ممتلكات المزارعين في بعض الأحيان .

ب/ انتشار المليشات الأثيوبية المسلحة والتي غالباً ما تؤجر بواسطة كبار المزارعين الأثيوبيين وتعمل وفق تعليماتهم والتي يوجهونها لزعزعة استقرار المزارعين السودانيين ومن المعلوم ارتباط التنمية بالامن والاستقرار والسلام ولايمكن القيام بأي نشاط تنموي فى ظل عدم الاستقرار الأمني .

6/ بعد المناطق الحدودية عند حواضر المحليات الحدودية ووعورة الطرق المؤدية لمناطق الزراعة على الحدودي ووجود أنهار وخيرات تعمل كعوازل طبيعية للمناطق عن القرى والمدن السودانية مع عدم وجود معابر .

7/ مقدرة المزارع الأثيوبي على توفير أيدي عاملة رخيصة وفي الأوقات المناسبة مما يقلل تكلفة الانتاج بالنسبة له .

8/ ايجار المشاريع الزراعية السودانية للجانب الاثيوبي للاستفادة من الأسعار الباهظة التي يتحصل عليها المزارع السوداني مقابل التنازل على جزء من الأراضي السودانية

دون علمه وهذه واحدة من أسباب التمدد الاثيوبي والتوسع لامتلاك المزيد من الأراضي السودانية ، إلا أن حكومة الولاية عملت الى منع مثل هذه التعاملات بأعتبار أن المشاريع هذه ملك للحكومة السودانية والأفراد مستأجرين فقط الى حين تنظيم عملية الإيجار بقانون والذي يحفظ مصالح شعبي البلدين ، هذا ما يدعو الى إعادة النظر في عملية استخدامات الاراضي عامة بالسودان ومناطق الحدود خاصة .

**الشريط الحدودي ونقاط الحدود الدولية :-**

يقع الشريط الحدودي في الجزء الشرقي من السودان بولاية القضارف ممتد علي نطاق أربعه محليات الفشقة ، و القريشة ، والقلابات الشرقية ، و محلية باسندة اقصى جنوب الولاية ليأخذ بذلك مساحة كبيرة ضمن نطاق السافنا الفقيرة في تمددها شمالا ، والسافنا الغنية في تمددها جنوبا .

ويعتبر الشريط الحدودي بولاية القضارف والذي يبلغ نحو 265كلم طولاً مع أثيوبية مجاوراً لإقليمي الأمهرى والتقراي وحسب تخطيط قوين عام م1902 يوجد بهذه المسافة عدد(16) ستة عشر نقطة [1]تبدأ من

1- تقاطع خور رويان من نهر سيتيت شمالا وهي نقطة الصفر
2- النقطة رقم (1) علي طرف قلعة الزراف
3- النقطة رقم (2) تقاطع شارع انقره أبو جلود مع خور سرف حماد
4- النقطة رقم (3) الضفة الشمالي لنهر باسلام
5- النقطة رقم (4) الضفة الجنوبية لنهر باسلام
6- النقطة رقم (5) الطرف الشرقي لجبل قلع اللبان
7- النقطة رقم (6) شارع قدبي الطرف الشمالي الشرقي لجبل همبرت
8- النقطة رقم (7) تقاطع شارع قدبي مع خور الدوم
9- النقطة رقم (8) جبل ناهض

[1] الورشة الأقليمية لقضايا الحدود في القرن الأفريقي – مطبعة جامعة الخرطوم – القضارف ، 2014م ،ص 91

10- النقطة رقم (9) قمة جبل أبو طاقية

11- النقطة رقم (10) تقاطع خور أبو زخيرة مع نهر عطبرة

12- النقطة رقم (11) جبل مكبارا

13- النقطة رقم (12) جبل ود المك

14- النقطة رقم (13) جبل جعافرة

15- النقطة رقم (14) جبل دقلاش

16- النقطة رقم (15) جبل حلاوة

أصبح تخطيط الميجور قوين هو الحد القانوني المعترف به دولياً بين السودان و أثيوبيا ، وفي عام 1972م[1] جرت مباحثات رسمية بين البلدين حول الحدود أسفرت عن توقيع مذكرة تفاهم بينهما أهم ما ورد فيها :

أ- إعتراف أثيوبيا بتخطيط قوين واتفاقيات 1902- 1907 م .

ب- تشكيل لجنة لدراسة الوضع الزراعي والسكاني علي الحدود .

ج- تشكيل لجان لأعادة ترسيم الحدود وفق تخطيط الميجور قوين[2].

**ينقسم الشريط الحدودي إلي ثلاثة مناطق هي :**

1- الفشقة الكبرى : وتحتل السهول الممتدة بين نهرين سيتيت حتى بإسلام وتضم القرى القرقف ،والقضيمة ، وزهانا ، اللكدى ، وأم براكيت ، والقليعة .

2- الفشقة الصغرى : وتمتد من سهول بإسلام إلي جنوب القلابات وتضم قرى اللبان ، والأنفال ، وخور سيتيت ، و ود كولي ، والأسره ، وأم قزاز ، شرق سندس وبركة نورين وحلة خاطر .

3- المنطقة الجنوبية : وتشمل كل الاراضي الزراعية الواقعة جنوب القلابات حتي الفزراء وتضم قرى تايا ، و ود أبو لسان ، وشنقال ، وخور سعد ، وحمراية الرهد وأم دبلو إلي جزيرة الدود .

---

[1] الورشة الأقليمية لقضايا الحدود في القرن الأفريقي – مطبعة جامعة الخرطوم – القضارف ، 2014م ،ص 92

[2] صلاح الخير – د.سامية عبد الله محمد علي – ورقة علمية بعنوان التحديات التي تواجه المزارعين السودانيين مع الحدود الأثيوبية وكيفية توظيفها ص 3 .

**سكان الشريط الحدودي :-**

تقطن هذا الجزء من الولاية العديد من الإثنيات التي تمازجت عبر سنين طولية ما بين قبائل البجا المتمثلة في قبائل البني عامر والهدندوة وهي تمارس حرفة الرعي خاصة الابقار وتتحرك من تخوم كسلا محازية الحدود إلي المناطق الزراعية حتي أم باركيت ويقيمون في المناطق أم حجر وحمدايت ، والهشابا ، ود الحليو والقرقف .

والقبائل العربية التي تعتبر من اقدم القبائل التي أستوطنت بالمنطقة تنقسم إلي مجموعة مستقرة تمارس حرفة الزراعة وأهمها الحمران ، والضباينة ، و الجعليين ، والمحس وأهم قراهم ود الحليو ، والصوفي البشير ، والدرابي ، وأما المجموعة الثانية فهم سكان البطانة الأصليين مثل الشكرية واللحويين وكنانة ، ويتحركون من البطانة إلي سهول العطبراوي خلف قطعان الأغنام والإبل والرعي حرفتهم الأساسية ، وقبائل غرب السودان وهؤلا مستقرين في جهات وقرى سكنية يمارسون الزراعة ويساهمون كأيدي عاملة في الحصاد وهم الفور ، والمساليت ، والداجو والبرنو ، والقمر وبعض القبائل العربية مثل التعايشة ، وبني هلبة ، والهبانية والبديرية ، والسلامات ، وأولاد راشد .

والقبائل ذات الأصول من غرب أفريقيا التي أستوطنت المنطقة منذ قديم الزمان في طريقهم إلي الأراضي المقدسة ويعتبرون دعامة الإقتصاد بالولاية ، ويقيمون حول أنهر عطبرة ، سيتيت ، والرهد أي انهم يقطنون علي ضفاف مصادر المياه .

وهم الفلاتا والهوسا والبرنو والزبرمه وأهم قراهم ميلقا سندس ، وحلة خاطر ، وسفاوا ، وام قزاز ، والبرنو ، وو الشربوب ن والبقباقة ، و ود الحليو ، وبركة نورين ، و الفزراء، وحمدايت ، والفلاته أمبررو علي مناطق باسندة .

والقبائل ذات الأصول الاثيوبية والإرتيرية مثال الفراتيت ، والقمز ، والأرمجو ، والتقراي ، والأمهرا ، (جبرتا ) القاييت ، ويمارسون الزراعة والرعي والعماله الموسميه ،

وأهم قراهم الحمرة ، وروبان ن وبرخت ، وعبد الرافع ، وسفرا ، ومان خضراء ، وابرهجيرا ، والمتمة ، وشيفا ، وسكريان1.

**النشاط الاقتصادي بالشريط الحدودي:-**

الزراعة :- يقلب علي النشاط الاقتصادي في هذا الجزء من الولاية النشاط الزراعي حيث تعتبر الزراعة بشقيها النباتي والحيواني الحرفة الرئيسية في الشريط الحدودي علي جانبيه السوداني والاثيوبي ويعتمد عليها أغلب سكان المنطقة والتي تعتبر العمود الفقرى للأنشطة الاقتصادية وتقدر المساحات الصالحة للزراعة نحو 1.500,000 فدان تزرع بمحاصيل متنوعة منها الذرة الرفيعة بانواعها المختلفة ( السمسم ، الفول السوداني ، القطن المطري ، زهرة عباد الشمس ) كمحصول نقدي جديد2 .

تعتبر هذه المنطقة من أخصب الأراضي الزراعية بالولاية ونتيجة لمحدودية الأراضي الزراعية الاثيوبية والكثافة السكانية العالية وضعف التواجد السكاني وخلو بعض المناطق وامتلاك بعض ذوي النفوذ مساحات واسعة للاستثمار دون التمكين من الاستقلال الامثل لها أدى إلي زحف غير مبرر للسكان الاثيوبيين والتوسع داخل الاراضي السودانية خاصة منطقة الفشقة الكبرى والصغرى وهو تمدد غير شرعي بقوة السلاح وتعمل حكومة الولاية والحكومة الاتحادية عبر الوسائل السياسية والدبلوماسية لحل هذا التعدي عبر اللجنة السودانية – والاثيوبية لتنمية و تطوير العلاقات الحدودية بين البلدين والتي تساهم في تمتين العلاقات القوية القائمة بين البلدين وارساء دعائم السلام والاستقرار والتنمية لمصلحة مواطن الولايات السودانية والاقاليم الاثيوبية والمجاورة علي الحدود بين البلدين3.

الغابات :- هذا بالإضافة الى المنتجات الغابية خاصة الصمغ العربي ونجد أن معظم أشجار الهشاب تنمو على الضفة السودانية على الشريط الحدودي لوجود التربة الطينية

---

[1] يونس عبدالله ادم ، وادم بابكر محمد ورقة بعنوان النزاع على الشريط الحدودي بين السودان وأثيوبيا ، تجربة محلية باسندا في إدارة الصراع نوفمبر 2015م ص 5 – 7

[2] يوسف عبد الله آدم و آدم بابكر محمد ورقة بعنوان النزاع علي الشريط الحدودي بين السودان واثيوبية تجربة محلية باسندة في إدارة الصراع نوفمبر 2015 م ص (5-7)

[3] المجلس الاعلى للحكم اللامركزي – الامانة العامة – الإدارة العامة للسلام والتعايش السلمي – تقرير ص 1

السوداء الا ان اثيوبيا تعتبر المصدر الاساسي لصمغ العربي وهذا لتوفر الايدي العاملة لانتاج الصمغ وتعتبر منطقة عبد الرافع الاثيوبية والاسرى السودانية اكبر الاسواق لسلعة صمغ الهشاب .

الثروة الحيوانية :- وتبلغ تعداد الماشية اكثر من مليون رأس من الاغنام ومائة الف رأس من الابل و( 600) الف رأس من الابقار ردات السلالات التقليدية وهناك ابقار الكرور الاثيوبية التي تحمل قساوة البيئة الجبلية كذلك توجد حرفة صيد الاسماك علي المسطحات المائية الكثيرة وهي تستخدم كغذاء رئيسي للعمال في المشاريع الزراعية فيما يسمي (الكجيك) وكذلك التعدين .

تجارة الحدود :- وتعتبر التجارة الحدودية والخدمات للسودانيين من أهم الأنشطة السكانية في منطقة القلابات وأهم ما تم إستيراده من سوق المتمة هو الفول المصري والملابس الأجهزة الالكترونية والابقار والاخشاب والبهارات الاثيوبية والعسل واهم السلع السودانية تتمثل في كل السلع الغذائية من الدقيق والسكر والبصل والجازولين والزيوت وغيرها من السلع التي تتجاوز الجمارك السودانية كمعبر للتهريب من الجانبين لذلك كانت الضرورة ملحة في انشاء منطقة التجارة الحرة بمنطقة القلابات والتي تمثل احدي ركائز تطبيع العلاقات السودانية الاثيوبية وواحدة من ممسكات فرص التعايش السلمي بالمنطقة .

كذلك تزدهر سوق الخمور الممنوعة في السودان والتي يتم تهريبا الي داخل الاراضي السودانية كما يعمل بعض السودانيين في شبكات تهريب البشر وترويج المخدرات وتهريب السلاح .

بدأ دخول المزارعين الاثيوبين في الأراضى السودانبة في الفترة من 1957م الى1964م في تلك الفترة كان عددهم (7) مزارعين يزرعون مساحة (3000) فدان بمنطقة الفشقة الكبرى حول جبل اللكدى في الفترة 1964م الي 1967م بلغ عددهم (27)مزارعا في مساحة (33000) فدان وفي الفترة من 1972م الي 1991م بلغ العدد (52) مزارعا في مساحة (84500) فدان وفي عام 1991م شكلت لجنة عليا مشتركة بين البلدين وطلب السودان أدراج الحدود ضمن أعمال اللجنة ووافق الجانب الأثيوبي علي المقترح وطلب

أرجاء نقاش الأمر لعدم وجود خبراء أثيوبيين وظل الأمر لمدة عشر سنوات حتى 2001م حيث تمت صياغة اتفاقية مرجعية لأعمال اللجان وهي بمثابة جدول زمني يبدأ في يناير 2001م وينتهي في ديسمبر 2002م هذة الفترة كان مقررا[1]

1-أن تنتهي دراسة الوضع الزراعي والسكاني

2-أتمام مفاوضات حل الحيازات الزراعية

3-بدء مشروع الترسيم ووضع العلاقات

الأ أن ذلك لم يتم الا عام 2004م حيث تم تكوين فريق العمل الميداني المشترك لإعداد دراسة ميدانية عن الحيازات الزراعية والإستيطان على الحدود بين الدولتين .

وعندما بدأ فريق العمل دراسته الميدانية كان معظم المتواجدين على الحدود من الأثيوبيين وذلك لخروج السودانيين من المنطقة لعدم استباب الأمن مع دفع السلطات الأثيوبية لمواطنيها للمناطق الحدودية وتوزيع الأراضي لهم بصورة مكثفة وعليه وصل عدد المزارعين الاثيوبيين داخل الأراضي السودانية حسب دراسة فريق العمل الميداني المشترك نحو (1956) مزارعاً في مساحة (754000) فدان .

وفي نوفمبر 2005م عقد مؤتمر تشاوري بقندر الاثيوبية وقع على محضره من الجانب السوداني الدكتور / مصطفى عثمان اسماعيل مستشار رئيس الجمهورية وعن الجانب الاثيوبي سيوم سيفن وزير الخارجية الاثيوبي أنذاك وكان المؤتمر بغرض تنفيذ بنود مذكرة التفاهم الموقعة حول الزراعة والاستيطان ، كما خصت توصيات المؤتمر على عدة نقاط أساسية أهمها[2] :

1/ عدم توسع المزارعين الاثيوبيين خارج المساحات المسجلة لهم .

2/ مغادرة الأثيوبيين غير المسجلين بكشوفات العمل الميداني للمنطقة .

---

[1] الورشة الأقليمية لقضايا الحدود في القرن الأفريقي – مطبعة جامعة الخرطوم – القضارف ، ص 88

[2] الورشة الأقليمية لقضايا الحدود في القرن الأفريقي – مطبعة جامعة الخرطوم – القضارف ، 2014م ،ص 87

**فرص تعزيز التعايش السلمي :**

تعتبر العلاقات السودانية الأثيوبية علاقات متميزة ضاربة في جزور التاريخ ، حيث لايفصل بين الدولتين شعباً وطبيعةً سوى جسر صغير ، يعتبر شريان الوصل والتواصل بين شعبي البلدين خاصة ولاية القضارف وأقليمي الأمهرا والتقراي ومن هذا المنظور كل العوامل مؤاتيه لخلق منطقة إخاء وتعايش وتبادل وسلام وإستقرار بين شعبي البلدين واهم ما يعزز هذه العلاقات أستقراراً وتعايشاً سلمياً هو :

1/ الطرق

أ/ طريق القضارف دوكة القلابات المتمة أثيوبيا الذي يربط الولاية بأقليم ألامهرا الاثيوبية وهو طريق قاري يربط السودان بدول شرق ووسط افريقيا (الكوميسا) وهو طريق استراتيجي بطول 155 كيلو متر داخل الأراضي السودانية .

ب/ طريق الشواك اللكدي الحمرا الذي يربط الولاية بإقليم التقراي .

2/ أكتمال خط تبادل نقل الكهرباء بين البلدين للاستفادة من فائض الكهرباء بأثيوبيا .

3/ إنشاء منطقة التجارة الحرة بالقلابات .

4/ إنشاء سد النهضة الذي يعمل على تغيير المناخ بالمنطقة واستقرار انسياب المياه على المجاري المائية بالسودانية .

5/ إنشاء الحظائر والمحميات القارية بدمج حظيرة الدندر السودانية وحظيرة العطيش الاثيوبية كمحميات عالمية للحياة البرية .

6/ العمالة الأثيوبية الرخيصة خاصة في الزراعة .

7/ القوات المشتركة السودانية الاثيوبية والتي تعمل على إزالة بؤر الانفلات الأمني بالمنطقة والتي أنشئت على غرار القوات المشتركة السودانية التشادية والتى عملت على إرثاء دعائم الثقة وتبادل المعلومات وإنفاذ المشروعات التنمية على الحدود مما يعزز من فرص التعايش السلمي في الحدود .

8/ توافر العمالة الاثيوبية بطريقة شرعية وغير شرعية للعمل في المشاريع الزراعية وعدم عودة بعضهم عند انتهاء الموسم الزراعي (الجدول) مما حدا الحكومة الولائية لإصدار

قانون العمالة الإجنبية للعام 2016م للحد وتنظيم هذه العمالة التي تعتبر عاملاً من عوامل تعزيز فرص التعايش السلمي بالولاية أذا ما تم تنظيمها خاصة وانها رخيصة .

9/ اللجنة السودانية – الاثيوبية لتنمية و تطوير العلاقات الحدودية بين البلدين والتي تعمل من خلال عدد خمس لجان فنية وهي :

أ/ اللجنة السياسية والامنية .

ب/ لجنة تجارة الحدود والموضوعات ذات الصلة .

ج/ لجنة الصحة .

د/ لجنة الزراعة .

هـــ/ لجنة الثقافة والاعلام والشباب والرياضة .

تعقد اجتماعاتها بصفة دورية كل ستة أشهر في جانب واخر دورة انعقاد لها كانت في ديسمبر 20156م بمدينة الدمازين السودانية وهو الاجتماع رقم (16) ، علاوة على العديد من العلاقات الاجتماعية والمصاهرة .

**أمثلة لبعض المشاريع التي من شانها تعزيز فرص التعايش السلمي بالولاية :**

1/ مشروع الحزام الأخضر الذي نفذته محلية باسندا وهو أحد المشاريع الرائدة والاستراتيجية التي وضعت الحلول الجزئية لقضايا السكان بالشريط الحدودي ويتم تنفيذ المشروع بشراكة ذكية بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والمواطنين لزراعة نحو (24000) فدان في الفترة من 2012م – 2017م .[1]

أ/ يهدف الى تشجيع المواطنين على الاستقرار في القرى الحدودية ووقف الزحف الزراعي للأثيوبيين على الأراضي السودانية ووضع تفاهمات للاستثمار المتبادل في المنطقة.

ب/ زيادة الانتاج والانتاجية وتحسين مستوى الدخل .

ج/ توفير فرص عمل للشباب والطلاب والمراة .

[1] الورشة الأقليمية لقضايا الحدود في القرن الأفريقي – مطبعة جامعة الخرطوم – القضارف ، 2014م ،ص 55

د/ الاكتفاء الذاتي من الحبوب والخضروات الغذائية وتشجيع الصناعات التحويلية المحلية تقليلاً من حدة الفقر ومحاربة امراض سوء التغذية .

2/ مشروع الدرع الواقي الذي تم انفاذه في هذا العام بشراكة بين الولاية المتمثلة في وزارة الرعاية الاجتماعية والأرشاد عبر ديوان الزكاة ومؤسسة الدفاع الشعبي وذلك بتمليك وسائل واليات زراعية للمواطنين في الشريط الحدودي في شكل جمعيات تعاونية انتاجية ويتكون المشروع من (35) وحدة انتاجية وجمعية ويعمل المشروع لإعادة السكان والأستقرار بالمنطقة الذي تعول عليه الحكومة في تعزيز فرص التعايش السلمي والأستقرار السكاني بالمنطقة .

3/ كذلك عملت الحكومة الولائية على تكوين لجنة عليا لتنمية الشريط الحدودي برئاسة الدكتور . الصادق قسم الله الوكيل نائب والي ولاية القضارف لأهمية امر المنطقة لدى أهل الولاية والسودان وأنتخبت اللجنة عدد مقدر من المشروعات التي تم إدراجها في ميزانية الولاية وتمكنت الولاية إلى إرسال صوتها لدى المركز وتبنى الاخير المتمثل في رئاسة الجمهورية برنامج تنمية الشريط الحدودي عبر وزارة الرعاية الاجتماعية والضمان الاجتماعي الاتحادية .

**آلية التعايش السلمي في الحدود:-**

آلية التعايش السلمي بالحدود في محلية باسندا نموذج المقصود هنا بناء السلام الذي يخلق البيئة الأساسية التي تساعد أطراف النزاع على العبور من مرحلة النزاع الى مرحلة السلام الايجابي والتعايش السلمي والغرض من هذا هو أزالة كل أسباب النزاع سواء كانت مادية أو معنوية وأستبدالها باليات تمكن الأطراف من الجانبين التعامل مع بعضهم بشكل سلمي يسمح له بالعيش في سلام ووئام واخاء حفاظاً على المصالح المشتركة [1].

نظام الشماقلي : وهو لفظ أو تسمية تطلق لكرام القوم في أثيوبيا وهم مكان ثقة عند كل القوميات (مسلمين أو مسحيين) وله دور فعال في حسم النزاعات والقضايا الأجتماعية ، وهذا النظام الأجتماعي موجود لمئات السنين ، ومن هنا نبعت الفكرة بالمزاوجة بين نظام

[1] الورشة الأقليمية لقضايا الحدود في القرن الأفريقي – مطبعة جامعة الخرطوم – القضارف ، 2014م ،ص 99

الشماقلي الأثيوبي والحدود السودانية ، وقد تم تكوين لجنة مشتركة بين القيادات الشعبية في المتمة الأثيوبية (الشماقلي) برئاسة الزعيم تسفاي وعضوية أخرين يمثلون الكنيسة وأمام المسجد وممثل للقبلى (المليشيا) ولجنة من قيادات القلابات السودانية منهم الشيخ عبدالسميع أمام المسجد والسيد/ محمد يوسف اللجنة الشعبية وومثل من الغرفة التجارية وتعقد الاجتماعات بالتبادل في المدينتين القلابات والمتمة ، وقد جرى حل الكثير من القضايا الروتينية وقد ساعدت هذه اللجنة في بناء الثقة بين المواطنين حول الحدود .

كذلك توجد الدبلوماسية الشعبية التي لها دور كبير في تنظيم الأعمال والمعارض التجارية بين البلدين في أقامة جسر من الثقة والتعامل بين الجانبين وفي ذلك ينشط العم/ جعفر حمدالنيل رئيس الالية في حل وتقريب وجهات النظر بين مواطني الشريط الحدودي وهو محل ثقة من الأخوة الأثيوبين .